الدبلوماسية المعاصرة

في ظل العولمة

اتجاهات ونماذج



تأليف

يونس طلعت الدباغ








الإهداء

إلى مثلي الأعلى في الحياة...

موضع فخري واعتزازي...

والدي العزيز

أدامه الله، ومتعه بالصحة والعافية

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث




شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، لقد تعلمنا منكم أيها الأساتذة الكرام ما لم نكن نعلم؛ لما بذلتم من جهود مضنية لأجل تقدُّم المسيرة العلمية، ولما ينهل من روافدكم من عطاء العلم والمعرفة، ولما أبديتم من المساعدة المستمرة في إغنائنا بالمواد العلمية وبالشكل اللائق، فلكم منا كل الاعتزاز.

إن قدسية العلاقة بين الأستاذ والطالب تحتِّم عليَّ أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الدكتور موسى محمد كاظال، لتعاونه ومساندته وتشجيعه.

ومن دواعي سروري وبهجتي أن أنوِّهَ بالجهود العظيمة التي بذلها أستاذنا الدكتور مهدي جابر مهدي، الذي غمرني بتوجيهاته العلمية السديدة، وبدعمه اللامتناهي.

كذلك أتقدم بالتقدير الكبير والامتنان البالغ إلى أستاذنا الدكتور شيرزاد أحمد النجار؛ لمناقشاته العلمية القيمة المنقطعة النظير وملاحظاته الرصينة، التي مثلت في فحواها إغناءً حقيقياً لمحتويات البحث.

ويلزمني واجب الوفاء والعرفان، أن أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور خالد سعيد توفيق؛ وذلك لحرصه الدائم ومتابعته المستمرة، إذ وفر لي بروحه الطيبة الدعم المعنوي الكبير لمواصلة البحث.

كذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى أستاذنا الدكتور رعد عبد الجليل علي؛ لروحه العلمية العالية، ولأسلوبه العلمي المتميز، الذي يفتح الآفاق رحبةً أمام الباحث.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس قسم العلوم السياسية، الدكتور جوتيار عادل محمود؛ وذلك لمتابعاته المستمرة لطلبة الدراسات العليا، وتقديمه التسهيلات الضرورية لإكمال دراساتهم، ولما يبديه من محاولات جدية لأجل النهوض بالعلم والمعرفة.

كذلك أقدم شكري الجزيل إلى عمادة كلية القانون والسياسة وأخص بالذكر السيد العميد، الدكتور شيرزاد عزيز سليمان، لرعايته الكريمة وحرصه الكبير.

ولا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري إلى جميع الموظفات والموظفين والقائمين على مكتبة كلية القانون والسياسة، كذلك أقدم امتناني الكبير إلى جهود صديقي الأخ آرام محسن نادر؛ وذلك لتنضيده هذه الرسالة.

الباحث

❊ ❊ ❊

المقدمة

تقوم الدُّبلوماسية بدورٍ أساسيٍّ في إطار العلاقات الدَّولية، في ظل النظام العالمي الراهن، فقد أصبحت واحدة من أكثر الموضوعات إثارةً للاهتمام؛ نظراً لأنها جاءت لتقترن بالرؤية والحكمة والهدوء في حل النزاعات وتسوية الخلافات وإشاعة الودِّ وحسن التفاهم والتوفيق بين المصالح المتعارضة، كذلك جاءت لإنماء صور التعاون العالمي بين أشخاص القانون الدَّولي.

وهي تمثل الأداة الرئيسة للتنفيذ في السياسة الخارجية للدول بحكم مصالحها وعلاقاتها، فمن المعروف أن أهم وسائل التأثير في السياسة الخارجية لأية دولة هي: قوتها العسكرية، وإمكانياتها الاقتصادية، وقدراتها التكنولوجية، وفن إدارة تلك القدرات، كل ذلك يوظَّف بمجمله في المحصِّلة، لأجل خدمة السلوك السياسي الخارجي المعبَّر عنه بالدُّبلوماسية الناجحة، وبفضلها تتبوأ الدَّولة المركز اللائق في المجتمع الدَّولي.

ويرجع السبب الجوهري لاهتمامنا بـ«الدُّبلوماسية المعاصرة» إلى أن التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتِّصال والمعلومات والمواصلات، قاد إلى تغييرات مختلفة، فَرَضَتْ على المجتمع العالمي الانتقال إلى عصر جديد تطوَّرت فيه العديد من المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا جاء تأثُّر السياسة الخارجية لكثير من الدُّول وتطورها، ومن ثَمَّ كان لا بدَّ للدُّبلوماسية من أن تتأثر وتتطوَّر لمواكبة هذه التغيُّرات والاستجابة لمتطلَّباتها الأساسية.

في مقابل ذلك، يُعَدُّ مفهوم «العولمة» في الوقت الحالي، أحد المفاهيم الأكثر شيوعاً، التي احتلتْ حيِّزاً مهماً في أنواع التحليل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم والظواهر التي برزت إلى حيِّز الوجود في المرحلة التي تلتِ انهيارَ الاتحاد السُّوفييتي والكتلة الشرقية وتفككهما، وانتهاء الحرب الباردة مثل: النظام العالمي الجديد، ونهاية التاريخ لفوكوياما، وصدام الحضارات لهنتغتون وغيرها من المفاهيم، وأكثر ما يسترعي الانتباه، هو ذلك الحضورُ المكثَّف لتلك المفاهيم، وخاصة مفهوم العولمة، في تلك التحاليل.

وينطلق اختيارُنا دراسةَ ظاهرة «العولمة» من كونها غيَّرت جوهرَ العلاقات الدَّولية وأولوياتها، ووسَّعت إمكانيات العمل المشترك لمختلف الفواعل العالمية، وفتحتِ الآفاق أمامَ المجتمعِ العالميِّ لتعاون متعدِّد الأطراف، بحيث أفرزت نظاماً عالمياً يعتمدُ على التجدُّد السريع للتكنولوجيا، وزيادة التفاعل الاتِّصالي، والانفتاح الإعلامي العالمي، فمع بداية القرن الحادي والعشرين، باتت العولمةُ الظاهرةَ الأكثر انتشاراً على الصعيد العالمي، وأثارت الكثير من النقاش والجدل، ابتداءً من التعريف والنشأة، مروراً بمظاهرها وأبعادها، وانتهاءً بتأثيراتها.

في ضوء ما تقدم، يأتي اختيارنا لدراسة «الدُّبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة» موضوعاً لهذا الكتاب؛ وذلك لبيان أن الدُّبلوماسية المعاصرة بمعانيها وأبعادها الجديدة وأشكالها المتنوعة ومظاهرها وتجلياتها التي فرضتها ظروف العولمة، ارتباطاً بالتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في حقول الاتِّصالات والمعلومات والمواصلات والتواصل الاجتماعي، فقد أصبحت تتَّسع للعديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، ولم يعد التمثيل السياسي البروتوكولي هو الوظيفة الرسمية للدُّبلوماسية، بل أصبحت هذه الوظيفة متشعِّبة ومتداخلة مع عدة مجالات أكثر

اتساعاً، ومن ثَمَّ أصبحت هذه الوظيفة بحاجة إلى العديد من الأطراف الأخرى من أجل تعزيز نشاطها في تنفيذ سياستها الخارجية، و إدارتها للعلاقات الدَّولية، وعليه فقد تحولت الدُّبلوماسية من أداة تمثيل لمصالح الدَّولة المرسلة في الدَّولة المُضيفة إلى فن إدارة الاتِّصال والعلاقات بين الفواعل المختلفة، وفي ظل مفاهيم جديدة وآليات متجدِّدة.

متغيِّرات البحث

عند التمعُّن في عنوان هذا البحث، يمكننا تحديدُ متغيِّري هذه الدِّراسة، التي تفترض وجود علاقة بينهما، وهما: الدُّبلوماسية المعاصرة، باعتبارها المتغير التابع، في حين يتمثل المتغير الثاني في ظاهرة العولمة، باعتبارها متغيراً مستقلاً.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة هذه الدراسة فيما يلي:

١. السعي لمعرفة مدى فاعلية الدُّبلوماسية المعاصرة وتأثيرها، في ظل آثار ظاهرة العولمة، في حل وتسوية المشاكل والأزمات الدَّولية التي يواجهها عالم اليوم، وقد تزداد تفاقماً وحدةً وانتشاراً في حال غياب تلك الدُّبلوماسية، على نحوٍ يثير بواعث قلق على مستقبل السلام العالمي، ففي خضم تصاعد الصِّراعات والتوترات والأزمات، وما يَمُوجُ به العالم المعاصر من قضايا ومشاكل عالمية الطابع، وبغية مواجهة تلك التحدِّيات، أصبحت الإنسانية بأمس الحاجة إلى دبلوماسية مسايرة للتطوُّر، ومتماشية مع احتياجات العصر المتَّسم بالتشابك والتعقيد، من خلال بيان طبيعة دبلوماسيات بعض الدُّول، وحدود تأثيرها وموقعها ضمن خارطة السياسة الدَّولية.

٢. بيان أثر تطوُّر تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات والمواصلات في العملية الدُّبلوماسية ودورها في ترسيخ العلاقات بين الدُّول، إذْ كان لثورة تكنولوجيا

المعلومات والاتِّصالات دورٌ فاعلٌ في تقليص الاعتبارات الجغرافية للدُّول.

وفي إطار هذه المشكلة تنبثق تساؤلات رئيسة:

- هل هناك أوجه اختلاف بين الدُّبلوماسية التقليدية والدُّبلوماسية المعاصرة؟
- كيف لنا أن نحدد السمات الظاهرة للدُّبلوماسية المعاصرة؟
- ما هي معالم التغيُّر التي طرأت على الدُّبلوماسية في ظل العولمة؟
- هل يمكن تـحديد أشكال وأنمـاط جديدة ومستحدثة للدُّبلوماسية في ظل العولمة؟
- كيف لنا أن نقيِّم تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الدُّبلوماسية المعاصرة؟

كيف تنعكس ظروف البيئة الداخلية لجمهورية إيران الإسلامية، في فاعلية أو ضعف جهازها الدبلوماسي؟

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة العلمية أهميتها من كونها تقوم بالكشف عن الغموض السائد حول آفاق التطور الهائل في وسائل الاتِّصال والمعلومات والمواصلات، وإبراز دورها الحيوي والملموس في تطوير آلية عمل الدُّبلوماسية المعاصرة وفاعليتها؛ بهدف مسايرة سُنَّة التطور ومن ثَمَّ الاستجابة الفعلية لمتطلبات العصر، فلا دبلوماسية فاعلة بغير أساليب التواصل التكنولوجي التي يمكن عَدُّها من أهم أدوات العولمة، فالتكنولوجيا باتت أيقونة العصر.

ونتيجة لإدراك الشعوب والأمم المختلفة لخطورة الحروب والنزاعات المعاصرة

وثقل أعبائها وما تسببه من خراب ودمار للإنسانية جمعاء، فقد ظهرت المناداة بمبدأ تسوية مشاكل العالم بالطُّرق السِّلمية، ومن هنا تبرز أهمية دراسة الدُّبلوماسية المعاصرة في إثبات وجودها الفعلي عبر منظومة عالمية في سبيل مواجهة التَّهديدات والتَّحديات العالمية التي تواجه السلام العالمي.

هدف البحث

إن الهدف الرئيس لموضوع هذا البحث يتمثَّل في تهيئة دراسة علمية حول جوهر الآثار المترتِّبة على ظاهرة العولمة وتأثيراتها على مسارات الدُّبلوماسية المعاصرة، والإشارة إلى المتغيِّرات التي طرأت على الدُّبلوماسية وآلية أدائها ونشاطها في ظلِّ النِّظام العالمي الراهن، وأثر العولمة في وظائفها الجديدة، ومحاولة ترجمة كلِّ تلك التحوُّلات في تجارب بعض الدُّول في الدُّبلوماسية سواء بالنَّجاح أو الفشل، كل ذلك من خلال:

١. تقديم منظور معاصر للدُّبلوماسية في ظل آثار ظاهرة العولمة، خلال مطلع الألفية الثالثة، والكشف عن مدى قدرة واستجابة تلك الدُّبلوماسية لها، واحتوائها للقضايا العالمية المعاصرة في ضوء تأثيراتها.

٢. بلورة دبلوماسية فعالة تُسهِمُ في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وأولوياتها، تماشياً مع متغيِّرات المشهد الدَّولي، من خلال المنظمات الدَّولية والنخب السياسية ووسائل الإعلام والرأي العام والمجتمع المدني والنقابات وجماعات الضَّغط.

٣. بيان الدَّور الذي يقع على عاتق الدُّبلوماسية المعاصرة فيما إذا تعزَّزت وسائلها وأساليبها وأدواتها في مجال التنمية وحماية حقوق الإنسان وعولمة الديمقراطية والسلام العالمي، وإحلال التعايش السِّلمي بعيداً عن التوترات والصِّراعات والقوة والحرب.

٤. تحليل وشرح الدُّبلوماسية المعاصرة بالاستناد إلى معطيات الأنظمة السياسية لبعض الدُّول، التي تؤثِّر بدورها سلباً أو إيـجاباً في المتغيرات الحاصلة على الساحة الدَّولية، من خلال إمـاطة اللثام عن بعض النمـاذج التطبيقية للدُّبلوماسية المعاصرة.

فرضية البحث

بما أن الفرضية هي تخمين أو استنتاج نصوغه مؤقتاً لشرح بعض ما نلاحظه في الحقائق ونسعى لإثباته، وعليه فإنَّ هذه الدِّراسة تستند إلى الفرضية الرئيسة التي نحاول أن ندور في فلكها ومن ثم إثباتها، وهي كالآتي:

إن الدُّبلوماسية المعاصرة قد طرأت عليها تحولات جذرية نتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام العالمي بفعل آثار العولمة وتجلياتها ومظاهرها، التي انعكست بدورها في آلية أداء الدُّبلوماسية ونشاطها وفاعليتها. وانطلاقاً من هذه الفرضية فإننا نسعى إلى برهنة الطرح القائم على أن تجليات الدُّبلوماسية المعاصرة في ضوء ظاهرة العولمة، تتضح عبر نماذج ناجحة وأخرى فاشلة، وفي الحالتين بصورة نسبية.

منهجية البحث

إن من أهم مناهج البحث العلمي والأكثر ملاءمة لإجراء هذا البحث الذي قمنا باعتماده هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي قمنا من خلاله باستنتاج الأفكار ومن ثم تحليلها في سبيل بيان أثر ظاهرة العولمة بمختلف تجلياتها ومظاهرها في الدُّبلوماسية المعاصرة، داعمين تلك التحليلات بدراسة النماذج التطبيقية لدبلوماسية بعض الدُّول المؤثرة في تطور مسار العلاقات الدَّولية.

وقد حتَّم علينا هذا البحث أن نلجأ أيضاً إلى اعتماد الدراسة المقارنة، من خلال

قيامنا بمجموعة من المقارنات المنهجية ما بين العديد من المراحل والفترات والتجارب والنماذج، كذلك بين مجموعة من المفاهيم والآراء لجمهور العلماء والباحثين. وبهدف إثراء البحث، قمنا أيضاً بالاستناد إلى المنهج التاريخي بدراسة موضوع النشأة والارتقاء والمراحل التطورية لمتغيري الدِّراسة، ألا وهما الدُّبلوماسية المعاصرة والعولمة. وعليه، فقد جمعنا بين عدة مناهج علمية؛ بغية أن يكون هذا البحث قائماً على أساس علمي منظم وذا مغزى وهدف.

معوِّقات البحث

قد يكون من الطبيعي عند القيام بهذه المهمة العسرة، في التحليل والتفكيك والدراسة، مواجهة صعوبات جمة متمثلة في الآتي:

١. قلة المصادر الموضوعية والعلمية والأكاديمية المحكَّمة التي تبحث في موضوع الدُّبلوماسية والعولمة.

٢. كثرة المصادر التي تناولت موضوع الدُّبلوماسية والعولمة، ولكنها مصادر غير قائمة على أسس علمية وأكاديمية محكَّمة، وإنما هي في معظمها كتابات إنشائية وسطحية غير دقيقة، أي غير مستندة إلى ضوابط منهجية بحتة، على نحو أصبحت معه مهمة التفريق ما بين الغث والسمين صعوبة مثلى واجهتنا في مراحل إعداد هذه الدراسة.

ومن هذا المنطلق، لم تُحبِط هذه العقبات والمعوِّقات طموحاتنا العلمية، بل بدَتْ لنا كمحفِّزات ودوافع لمواصلة البحث في هذا الموضوع، وكذلك خبرة بعض أساتذتنا، دفعنا لاجتياز تلك الصُّعوبات بالطرق الممكنة، ومع هذا لا ندعي بأننا قد استوفينا الموضوع بكلِّ أبعاده وجوانبه، يقيناً منّا بأن هذه الرسالة لا تخلو من الثغرات والنواقص، سواء أكانت شكلية أو علمية أو منهجية، إلا أننا بدورنا نضع شاكرين

هذا الجهد المتواضع بين أيادي أساتذتنا الأجلاء؛ وذلك لأجل مناقشته وتقييمه، ومن ثم تقويمه وإضافة ما يرونه مناسباً من التصويبات والإضافات والتدقيقات والتوضيحات والمعالجات والملاحظات، ولا يرتابنا الشك في أنها سوف تثري الرسالة بالمواد العلمية القيمة وتمحو أغلب ثغراتها ونواقصها أيضاً، والله ولي التوفيق.

هيكلية البحث

اخترنا لهذا البحث خطة موزَّعة بصورة عامة على ثلاثة فصول، هي كالآتي:

الفصل الأول:

كرسنا هذا الفصل، وكما جرت العادة أكاديمياً، لدراسة التحليل المفاهيمي لكل من متغيِّري الدراسة، وهما الدُّبلوماسية المعاصرة والعولمة، ويشتمل هذا الفصل على مبحثين، يضم الأول دراسة الدُّبلوماسية المعاصرة من حيث التعريف والنشأة، والمراحل التطورية، وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

تناول المطلب الأول منه موضوع التعريف بالدُّبلوماسية المعاصرة، بينما اختص المطلب الثاني بدراسة موضوع الدُّبلوماسية بين النشأة والارتقاء. وعليه، فإنَّ المبحث الأول يهتم بدراسة الإطار النظري لمفهوم الدُّبلوماسية المعاصرة.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل، فيضم في طياته دراسة ظاهرة العولمة من حيث المفهوم والتطور، عن طريق تجزئته إلى مطلبين، الأول منه يُعنى بدراسة تحليل مفهوم العولمة، أما المطلب الثاني فيختص بدراسة نشأة العولمة ومراحل تطورها، وعليه، فإنَّ هذا المبحث يضم الإطار العام لمفهوم ظاهرة العولمة.

الفصل الثاني:

يبحث هذا الفصل في جوهر موضوع البحث «عولمة الدُّبلوماسية وتجلياتها

المعاصرة»، فتناول بالدراسة الدُّبلوماسية المعاصرة في ظل آثار العولمة. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتعلَّق المبحث الأول بدراسة الدُّبلوماسية ما بين التقليد والمعاصرة، من خلال إبراز بعض جوانب الاختلاف القائمة بين المرحلتين، وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطلبين:

يتناول الأول منهما جوانب من المقارنة العلمية ما بين الدُّبلوماسية التقليدية والدُّبلوماسية المعاصرة، أما المطلب الثاني فقد اختص بتحليل خصائص الدُّبلوماسية المعاصرة.

وفيما يتعلق بالمبحث الثاني من الفصل الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة الدُّبلوماسية المعولمة وتجلياتها وذلك من خلال مطلبين، يحمل المطلب الأول عنوان المتغيرات التي طرأت على الدُّبلوماسية في ظل العولمة، أما المطلب الثاني من هذا المبحث، فإنه يختص بدراسة أشكال الدُّبلوماسية المعولمة وأنماطها.

الفصل الثالث:

يهتم هذا الفصل بتناول مادة الدُّبلوماسية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين عبر النماذج التطبيقية، وانطلاقاً من النماذج المتعلقة بالموضوع. ويتضمن هذا الفصل دراسة ملامح دبلوماسية العصر الراهن من خلال مبحثين، يضم المبحث الأول، دراسة دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول منهما، تم تخصيصه لدراسة اتجاهات الدُّبلوماسية الأمريكية المعاصرة، أما المطلب الثاني، فقد تم تسليط الضوء فيه على دبلوماسية إدارة الرئيس «أوباما» للحقبة ما بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١٣م). وفيما يخص المبحث الثاني من الفصل الثالث، فلقد بحثنا فيه دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية، من خلال

مطلبين، تناول المطلب الأول، بالتحليل موضوع محددات الدُّبلوماسية الإيرانية المعاصرة، أما المطلب الثاني، فقد كرسناه لدراسة دبلوماسية إيران النووية. وختاماً استخلصنا مـجموعة من النقاط البارزة يمكن عَدُّها استنتاجات مستخلصة من هذا البحث.

الباحث

❊ ❊ ❊




الفصل الأول

الدُّبلوماسية المعاصرة

والعولمة: تحليل مفاهيمي




الفصل الأول
الدُّبلوماسية المعاصرة والعولمة
تحليل مفاهيمي

من الضروري لنا قبل التطرق إلى مضمون دراستنا: الدُّبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة، أن نرسم إطاراً نظرياً لهذا الموضوع؛ لأجل تشخيص نقطة البداية تجاه جوهر التأثير، عن طريق تحديد مفاهيمها وتفكيك محتوياتها بغية توضيح ملامح الجانب النظري لدراستنا وذلك من أجل تكوين أساس علمي ومنهجي لتحليلاتنا وتفسيراتنا لجوهر الدراسة.

ومن هذا المنطلق فإننا رأينا من المناسب تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين على النحو الآتي:

المبحث الأول: الدُّبلوماسية المعاصرة: التعريف والنشأة.

المبحث الثاني: العولمة: المفهوم والتطور.

* * *

المبحث الأول
الدُّبلوماسية المعاصرة
التعريف والنشأة

ترجع نشأة الدُّبلوماسية إلى قرون بعيدة من الزمن، ونما دورها بفعل التطور الذي شهدته الحضارة الإنسانية على مر العصور، فهي أيضاً تتطور وتتكيف وتتغير طبقاً للعصر الذي تسايره وتبعاً لنمو العلاقات الدَّولية.

وبغية إثارة هذا الموضوع بشكل واضح وجلي، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين، على الشكل الآتي:

المطلب الأول: التعريف بالدُّبلوماسية المعاصرة.

المطلب الثاني: الدُّبلوماسية بين النشأة والارتقاء.

❊ ❊ ❊

المطلب الأول
التعريف بالدُّبلوماسية المعاصرة

إن الدُّبلوماسية (Diplomacy) قديمة قدم المجتمعات والحضارات، وهي ترجمة موضوعية لحركة الجماعات الإنسانية وحاجاتها الملحة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وشأنها شأن سائر العلوم والمهن، تطورت مع الزمن وأصبحت تشير إلى معانٍ ومفاهيم واستعمالات متنوعة، وبغية بيان مدلولاتها سوف نتناولها من خلال ما يلي:

أولاً – المدلول اللغوي للدُّبلوماسية

إن كلمة دبلوماسية مشتقة من كلمة (ديبلوم)، وكان المقصود بها في الأصل قراراً مطوياً إلى اثنين، والصادر عن الملوك، وإرسال هذه الوثيقة وتسليمها كان يتم عن طريق «دبلوماسيين»[(١)]. وهي كلمة ذات أصل يوناني قديم، تعني الوثيقة المطوية (Diploma) التي يتبادلها الرؤساء في علاقاتهم الرسمية، وهي مشتقة من الفعل (Diplom)[(٢)]، وقد جرت العادة عند اليونانيين القدماء على تزويد السفراء الذين تنتدبهم بلادهم لإقامة علاقات مع بلدان أخرى، بورقة مطوية يذكر فيها الغرض من هذا الانتداب[(٣)].

---

(١) أدمون جوف، علاقات دولية ، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٤٤.

(٢) فاضل زكي محمد ، الدُّبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٢، ص٢٥.

(٣) هاني الرضا، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية (تاريخها ـ قوانينها وأصولها)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩.

وفي تلك الفترة كان يطلق على هذه الوثائق أيضاً خطاب التقديم (Une lettre D'information) وذلك على أنه خطاب تقديم للمبعوث الدبلوماسي صادر من رئيس دولته إلى رئيس الدَّولة الأخرى المرسل إليها هذا المبعوث، ويوضح صفة المبعوث وطبيعة وحدود مهمته[١].

وعليه، وبمرور الزمن، أخذ مفهوم دبلوما (Diploma) مدىً أوسع وحيزاً أشمل في معناه الظاهر، حتى أصبح يعني الوثائق الرسمية والاتفاقيات والمعاهدات.

وقد استعملت، هذه الورقة المطوية في اللاتينية بمعنى جواز السفر[٢]. وحسب ما أورده **الأستاذ هشام الشاوي**، «فإن روما كانت تعطي جوازات وتصريحات المرور على طرق الإمبراطورية، وكان الجواز أو التصريح يسمَّى (دبلوما)؛ لأنه كان مطبقاً أو مطوياً بشكل معين»[٣].

وقد بدأت هذه الكلمة تتطور تدريجياً وتنتقل إلى أكثر لغات العالم، وعلى وجه الخصوص اللغات الحية منها وعلى وجه التحديد اللغة العربية[٤].

فعلى صعيد اللغة العربية، يلاحظ أنه لا توجد ترجمة حرفية مقابلة ومناسبة

---

(١) منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٢.

(٢) هادي العلوي، قاموس الدَّولة والاقتصاد، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧، ص٥١.

(٣) ينظر بهذا الصدد: هشام الشاوي، الوجيز في فن المفاوضة، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٩، ص٣٢.

(٤) إن لفظة الدُّبلوماسية هي لفظة غربية بالأساس، وقد لاحظنا أن اللغة العربية تفتقر إلى ترجمة حرفية مرادفة لهذه اللفظة، وعليه غالباً ما تستخدم حالياً كلمة دبلوماسية في نطاق اللغة العربية كمفهوم شامل وسائد يشير إلى علم وفن إدارة العلاقات الدَّولية، وكذلك هو الحال في اللغة الكوردية.

لكلمة دبلوماسية، وعلى هذا الأساس يرى **الدكتور علي حسين الشامي**، «أن كلمة دبلوماسية قد استخدمت عند العرب بالمعنى الذي استخدمه اليونان وفيما بعد الرومان، ومع مرور الزمن ومع التطور العام للعلاقات الدَّولية والدُّبلوماسية، أصبحت هذه الكلمة تستخدم في غالبية اللغات ومنها اللغة العربية، بمعنى واحد لتعبر عـن مفهوم علمي له أصوله وقواعده المنظمة»[١]. وكذلك الحال في اللغة الكوردية، فكلمة دبلوماسية كما هي في بقية اللغات تعتمد على الأصل اليوناني.

وفي ضوء هذا الاستعمال عرفت اللغة الفرنسية، على سبيل المثال لا الحصر، ومن بعدها اللغة العربية كلمة (Diplome)[٢]، بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين[٣].

وفي سياق متَّصل، وبعد تسارع التطورات والتفاعلات على مستوى العالم، أصبحت الدُّول لا تستطيع ان تعيش بمنأى عن دول العالم الأخرى، إذْ إنه لا بد أن تتشارك مع بعضها البعض بعلاقات ومصالح سواء أكانت سياسية أو تجارية أو اقتصادية أو ثقافية، تعود بالنفع عليها وعلى شعوبها، في ظل تنامي شبكات المصالح المتداخلة والمتقاطعة والمتبادلة فيما بين تلك الأمم، وبعد أن أصبح السلم ضرورة حيوية، كل ذلك أدى بدوره إلى ممارسة الدُّبلوماسية بأشكال تتفاوت تبعاً للمستوى الحضاري الذي بلغته، ومن ثم أصبحت الدُّبلوماسية تنتشر في تلك الدُّول بسرعة فائقة.

---

(١) علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، رشاد ثرس، ط٣ ، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٣.

(٢) دبلوم (Diplome): شهادة تمنح من مؤسسة تعليمية لاجتياز امتحان أو إكمال دورة دراسية، ينظر بهذا الصدد:

Catherine Soanes, compact Oxford English Dictionary, 2nd Edition, Oxford University Press, Oxford, 2003, P. 306.

(٣) د.سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٩٠.

فحسب راجنر نوميلين (Ragnar J. Numelin) لم تستخدم الكلمة الإنكليزية (Diplomacy) إلّا سنة (١٧٩٦م) على وجه التحديد، ولكن حسب إرنست ساتو (Ernest Satow) فإن أول استخدام إنكليزي لها يعود لعام (١٦٤٥م) أيام الحرب الأهلية في بريطانيا وحرب الثلاثين عاماً (١٦١٨م – ١٦٤٨م) التي انتهت بعقد معاهدة وستفاليا عام (١٦٤٨م)، التي طرحت مبدأ التوازن الأوروبي، الذي نتج عنه الدخول في مرحلة جديدة من تطور الدُّبلوماسية هي مرحلة (الدُّبلوماسية الدائمة)[١]. أما حسب الفرنسيين، فإن أول استخدام لكلمة دبلوماسية كان في عهد الكاردينال ريشليو (Cardinal Richelieu) في القرن السابع عشر أيام لويس الرابع عشر[٢].

وتبعاً لذلك، يرى **الدكتور فؤاد شباط**، «إن لفظة الدُّبلوماسية لم تدخل المعجم الدَّولي إلّا منذ أواسط القرن التاسع عشر عندما حلت محل لفظة المفاوضة[٣] (Negotiation)»[٤].

---

(١) الدُّبلوماسية الدائمة (Permanent Diplomacy): أحد الأجهزة الخارجية التي تباشر بها الدَّولة علاقاتها الدَّولية عن طريق البعثة الدُّبلوماسية وقد تطورت مع مطلع القرن السابع عشر وأصبح وجود التمثيل الدبلوماسي الدائم بين الدُّول مظهراً من مظاهر وجود العلاقات الدَّولية وشاهداً على العلاقات الطيبة بين الدُّول.

للمزيد يراجع الموقع الإلكتروني: .www.ar.wikipedia.org/wiki

(٢) نقلاً عن: علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، ص٣٢.

(٣) المفاوضة (Negotiation): هو علم يتصل بقضايا الإنسان الحيوية، بوصفه يرمي إلى إيجاد نوعٍ من التفاهم الفاعل بين بني البشر، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدُّول.

يراجع الموقع الإلكتروني: .www.moqatel.com/openshare/Behoth /Tafawod/sec03.doc_cut.htm

(٤) فؤاد شباط، الدُّبلوماسية، المطبعة التعاونية، ط٦، دمشق، ١٩٩١، ص ٩.

وفي ظل تطور مدلول لفظة الدُّبلوماسية وتوسعه مع الزمن أضحت تستخدم في بعض الأحيان استخداماً غير دقيق؛ وذلك لأجل التعبير عن معانٍ شتى، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- يقول إدموند جينيه (Edmond C. Genet): إن كلمة دبلوماسية يمكن أن تعني اللباقة والبراعة في الحياة، كذلك يمكن أن تفهم بمعنى مجازي عندما نقول: إن هذا الشخص دبلوماسي، أي: يتصرف بدبلوماسية [١]. أو نقول إن فلاناً يتحلى بدبلوماسية رفيعة.

- للدلالة على المهنة التي تقوم، على حد تعبير إرنست ساتو (ErnestSatow)، بمهمة «التوفيق بين مصالح بلاده ومصالح البلاد المعتمد لديها، والذود عن شرف وطنه، والسهر على تنمية الوعي الدَّولي International Awareness»[٢]، أي بمعنى الإشارة إلى الاختصاص في علم وفن الدُّبلوماسية.

- كذلك يطلق اللفظ أيضاً للدلالة على مجموعة أركان الهيئة التي تتولى إدارة الشؤون الخارجية لدولة ما، فيقال: الدُّبلوماسية العربية، أو الدُّبلوماسية الفرنسية وهكذا إشارة إلى كامل الجهاز الذي يتولى الشؤون الدُّبلوماسية لكل من الدُّول المذكورة [٣]. كأن نقول: لقد اتسعت أبعاد الدُّبلوماسية في القرن الحادي والعشرين وأصبحت غير ما كانت عليه في القرن السابق.

- أكثر المعاني شيوعاً للدُّبلوماسية هي الإشارة إلى المفاوضة ومن ثم الخلط

---

(١) نقلاً عن: علي حسين الشامي، ص٢٧.

(٢) نقلاً عن: فؤاد شباط، الدُّبلوماسية، ص١٠.

(٣) علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص١٣.

والالتباس بينهما، كقولنا حل المنازعات بالطرق الدُّبلوماسية أي: عن طريق المفاوضات والاتِّصالات [١]، أو نقول: إن هذه الـمعضلة (dilemma)[٢] الدَّولية مفتقرة إلى حل دبلوماسي.

▪ كذلك قد يستعمل اللفظ كمرادف للسياسة الخارجية (Policy Foreign)[٣]، لدولة ما أو لمجموعة من الدُّول تجاه دولة أو مجموعة أخرى[٤]، وتعد الدُّبلوماسية أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية[٥].

وفي سياق ذلك يؤكد **الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني**: «إن الدُّبلوماسية

---

(١) للاستزادة يرجى النظر: د. علاء أبو عامر، الوظيفة الدُّبلوماسية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١، ص٢٧.

(٢) المعضلة (Dilemma): عند المحدثين يراد بها بوجه عام الصعوبة المنطقية التي يصعب الخروج منها، وهي كلمة من أصل يوناني.

ينظر بهذا الصدد: إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٨٧. وهي أيضاً مشكلة مستعصية لا حل لها، وخطة ضيقة المخارج، على سبيل المثال تواجه كثير من الدُّول معضلات التنمية.

يراجع الموقع الإلكتروني: www.almaany.com/home:php?language.

(٣) السياسة الخارجية (Foreign Policy): يرى الأستاذ مرسيل مرل (Marcel Merle)، أن السياسة الخارجية «هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح فيما وراء الحدود».

ينظر بهذا الصدد: مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، جروس برس، بيروت، بدون سنة النشر، ص٣.

(٤) علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ص١٣.

(٥) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٥٨.

أضحت ترتبط بالسياسة الخارجية وعلى نحو جعل منهما وجهين لعملة واحدة»[١]. وعليه، فإن الدُّبلوماسية والسياسة الخارجية هما جانبان متلازمان ومتكاملان، ولا تستطيع بدونهما الدَّولة ـ أية دولة ـ أن تتعامل مع غيرها من الدُّول، «وإذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدول، فإن الدُّبلوماسية هي عملية تنفيذ لهذه الخطة»[٢].

وفي ضوء ذلك، فمن الصَّعب استخدام لفظة الدُّبلوماسية مرادفةً للفظة السياسة الخارجية؛ لاختلافهما من حيث المضمون ومن حيث المنهج.

ففي حين يمكن للسياسة الخارجية بوصفها مادة علاقة الدَّولة مع الآخرين وأهدافها ومواقفها، فإن الدُّبلوماسية هي تلك الأدوات التي تستخدم لتنفيذ تلك الأمور، فهي معنية بالحوار والمفاوضات، وبهذا المعنى فهي ليست مجرد أداة للدولة، بل هي أيضاً مؤسسة من مؤسسات نظام الدَّولة ذاته[٣]؛ لذلك «تُعدُّ الدُّبلوماسية الوسيلة الرئيسة لكل دولة لتنفيذ سياستها الخارجية، ولذلك ينبغي عدم الخلط بينهما»[٤].

وفيما يخص الموقف، فإن الدبلوماسي الأمريكي المحترف **شارل ثاير** (Charles W. Thayer)، يعرِّف كلمة دبلوماسية في حد ذاتها، بأنها: «تعبير مضلِّل»، إذ إنها

---

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص٣٩٣.

(٢) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٢٨.

(٣) غراهام إيفانز، و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدَّولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص١٧٧.

(٤) إبراهيم أحمد خليفة، القانون الدَّولي الدبلوماسي والقنصلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٠.

تطلق عادةً على السياسة الخارجية والمفاوضات، وفي ضوء ذلك يجب تمكين الناس من هذا التمييز الحيوي والمهم، وأن يستعملوا اصطلاح «السياسة الخارجية» عندما يعنون السياسة الخارجية فعلاً، واصطلاح «المفاوضات» عندما يعنون المفاوضات، دون أن يخلطوا بين الموضوعين، باستخدام كلمة الدُّبلوماسية، وإطلاقها عليهما معاً[(١)].

وفضلاً عن هذا وذاك، يرى أستاذ العلاقات الدَّولية الفرنسي **مرسيل مرل** (Mercel Merle)، بأنه «تقليدياً، يُعهَد بتطبيق السياسة الخارجية إلى الجسم الدبلوماسي، الموضوع تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية، وتبرز هذه الإدارة خاصية انقسامها إلى قطاعين: قطاع الإدارة المركزية، وقطاع المراكز الموجودة في الخارج، وهناك اتصال دائم بين القطاعين»[(٢)].

وهنا نتفق مع **الدكتور فاضل زكي محمد**، حينما يرى أنَّ «أفضل السياسات الخارجية هي تلك التي يعمل على تنفيذها جهاز دبلوماسي كفء، يجمع بين المعرفة بعلم الدُّبلوماسية وفنونها، وبين التجربة والممارسة وبخلافه تصبح الدُّبلوماسية عقبة أمام السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها»[(٣)].

ومن هنا نستطيع أن ندرك، بأنه يمكن التفريق بين السياسة الخارجية والدُّبلوماسية، فالأولى هي تمثل عملية البحث عن الأهداف والمرتكزات ورسم السياسات والاستراتيجيات وتحديد الخطوط الأساسية الخارجية التي تنتهجها دولة تجاه دولة أخرى، أما الدُّبلوماسية فهي عملية جعل معالم تلك السياسات موضع

---

(١) ينظر بهذا الصدد: شارل ثاير، الدبلوماسي، تعريب: خيري حماد، دارالطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠، ص٩.

(٢) مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ص١٣٣.

(٣) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٢٩.

التطبيق والممارسة، ومن ثم تصبح الدُّبلوماسية وسيلة مهمة في العلاقات بين الدُّول؛ لأنها تهدف إلى إنجاح السياسات الخارجية للدول، وتحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها، كأن نقول مثلاً: إن السياسة الخارجية الفرنسية في بعدها الدَّولي تمتاز بالحيوية والفاعلية؛ وذلك نتيجة مسايرتها لمتطلبات التطور والظواهر الجديدة كالعولمة.

ومن هذا المنظور المذكور، تمثل الدُّبلوماسية فضلاً عن كل ما ذكرناه، مهنة أو وظيفة الدبلوماسي، وهي أنبل المهن الإنسانية؛ لأنها تعني أول ما تعني وضع الذكاء الإنساني لتحسين العلاقات الدَّولية ولتحويل العداوات إلى صداقات[1].

وهكذا نستطيع القول، بأن أصل كلمة (دبلوماسية) مأخوذ عن اليونانية القديمة، وهي مشتقة من اسم دبلوما وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات خاصة. بعدها توسع استعمال اللفظ فأصبح يدلُّ على العمل الدبلوماسي، بمعنى إدارة العلاقات الدَّولية لإعطاء المعنى المتعارف عليه حالياً، وللإشارة إلى ممثلي الدُّول الأجنبية الذين يحملون كتب اعتماد من دولهم.

ثانياً ـ المدلول الاصطلاحي للدُّبلوماسية

اختلف كتاب السياسة والقانون الدَّولي كذلك الدبلوماسيون والمفكرون والمهتمون بدراسة العلاقات الدَّولية في تحديد معنى الدُّبلوماسية، وقد ذهبوا في ذلك مذاهب عدة، وترجع أسباب ذلك إلى اختلافهم في التركيز على زاوية أو بعد دون آخر في تحليلاتهم، فنجد مثلاً أن الدبلوماسي والمؤرخ البريطاني، **السير هارولد نيكولسون** (Sir Harold Nicolson) في كتابه الذائع الصيت «الدُّبلوماسية» (Diplomacy)، قدم لنا تعريفاً تقليدياً للدُّبلوماسية، اتسم بالعمومية والشمولية العالية، مفاده أن

(١) حسن صعب، الدبلوماسي العربي... ممثل دولة أم حامل رسالة؟ دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣، ص١٠٨.

«الدُّبلوماسية هي توجيه العلاقات الدَّولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي به يدير السفراء والمبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنه»[١]. والجدير بالذكر أن هذا التعريف معتمد من قاموس أُوكسفورد أيضاً.

لذا سنحاول هنا، وبقدر الإمكان، مراعاة الجانب التخصصي في طرح تعاريف الدُّبلوماسية وشرحها؛ وذلك بقصد زيادة التركيز والإلمام، عن طريق تقسيمها إلى مجاميع خمسة، وبالشكل الآتي:

أولاً:

جاء في تعريف **موسوعة لاروس الفرنسية** (Dictionaire Larousse) أن الدُّبلوماسية هي عبارة عن: «المهارة، واللباقة، وعلم العلاقات الدَّولية، والسلك الدبلوماسي»[٢].

أما **أنتو كوليز**(Anto Koletz)، فيعرف الدُّبلوماسية بأنها «مجموعة المعرفة والفن اللازمين من أجل تيسير العلاقات الخارجية للدول بشكل صائب»[٣].

ويصف أستاذ الدُّبلوماسية، **الدكتور فاضل زكي محمد**، الدُّبلوماسية بأنها «علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدَّولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات»[٤].

---

(١) السير هارولد نيكولسون، الدُّبلوماسية، ترجمة: محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص٤٥.

(٢) نقلاً عن: منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص١٥.

(٣) نقلاً عن: عاطف فهد المغاريز، الحصانة الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٣١.

(٤) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٢٦.

أما **الدكتور حسن صعب**، فقدَّم لنا تعريفاً عن الدُّبلوماسية جاء فيه: «الدُّبلوماسية علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة»[١].

وفي نفس الاتجاه يعرف **الدكتور سهيل حسين الفتلاوي** الدُّبلوماسية، بأنها «علم وفن تمثيل مواقف الأشخاص القانونية الدَّولية في علاقاتها الخارجية عبر أجهزة مخصَّصة يُطلَق عليها البعثات الدائمة أو المؤقتة»[٢].

إذنْ، ومن خلال استعراضنا للتعاريف الخمسة السالفة الذكر، وجدنا أن الدُّبلوماسية: هي علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين تعرف بالسلك الدبلوماسي.

لذلك، تخوض الدُّبلوماسية في الدراسة والبحث في مبادئ وأساليب وأصول تمثيل الدُّول والعلاقات المتبادلة، وعادة ما تكون هذه المهام ملقاة على عاتق أشخاص يطلق عليهم اسم المبعوثين الدبلوماسيين[٣] . ومن هذا المنطلق، يرى **الدكتور ضرغام عبد الله الدباغ**، أن الدُّبلوماسية هي «مهنة وفن ولا بد من مرور فترة لأي دبلوماسي للإتقان ويعتمد الأمر بدرجة كبيرة على قابليات ومواهب وعمق ثقافة الدبلوماسي المبتدئ في تعلمه لفنون وأسرار المهنة؛ ليكون دبلوماسياً ناجحاً وكفئاً، والدُّبلوماسية شأنها شأن سائر المهن الرفيعة، فقد تطورت إلى علم؛ ذلك أنها تتناول بصفة أساسية العلاقات السياسية والاقتصادية الدَّولية وتعمل في محيطها»[٤].

---

(١) حسن صعب، الدبلوماسي العربي... ممثل دولة أم حامل رسالة؟ ص١١.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ص٩٢.

(٣) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في النظرية والتطبيق، مطبعة شفيق، ط٣، بغداد، ١٩٧٣، ص١٤.

(٤) للاستزادة يراجع: ضرغام عبد الله الدباغ، قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٠.

وفي الصدد نفسه، يقول **براديه فوديريه (Fodere)**، «إن الدُّبلوماسية علم يجب تعلم قواعده، وهي فن يتعين الوقوف على أسراره»[١]. فالدُّبلوماسية هي علم بلا خلاف تدرس قواعده وأصوله ونظرياته في المعاهد العلمية المختلفة، كما أنها أيضاً فن وتختلف درجة إتقان هذا الفن من شخص إلى آخر، والدليل على هذا القول هو اختلاف القدرات الشخصية لكل شخص يريد العمل في مجال الدُّبلوماسية[٢].

وإلى جانب ما تقدم، يجزم **الدكتور علي صادق أبو هيف**، بأن الدُّبلوماسية إذنْ «علم وفن في ذات الوقت، إنما قد تكون صفة الفن فيها هي الغالبة؛ لأنه لا يكون للعلم قيمة حقيقية في مجال ممارستها إن لم تصاحبها المواهب اللازمة لحسن الإفادة، من ذكاء وحسن تصرف وتمييز، ولباقة وتبصر في عواقب الأمور، تلك المواهب التي بدونها لا يمكن للدبلوماسي أن يؤدي رسالته على الوجه المرغوب، فيه ولا أن يحقق النجاح في مهمته»[٣].

وتأسيساً على ما سبق، نرى بأن الدُّبلوماسية هي بحد ذاتها علم وفن، علم قائم على أسس ومبادئ ومبني على مجموعة من القواعد والأعراف الدَّولية والمعاهدات والأنظمة الوطنية والتوجيهات التي لا تتعارض مع تلك القوانين والأعراف الدَّولية وفي الوقت نفسه تتطلب اهتماماً عميقاً بكل جوانب القانون الدَّولي، وإلماماً دقيقاً بكل فترات التاريخ الدبلوماسي، ويراعى في دراستها اتباع منهج علمي وإخضاع مفرداتها للدراسة والتمحيص والتحليل من خلال رؤية علمية موضوعية، وهي فن أيضاً؛ لأنها تقوم على اللباقة والكياسة والحكمة والذكاء وقوة الشخصية في تنفيذ القوانين

---

(١) نقلاً عن: علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ص١٣.

(٢) منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص١٥.

(٣) ينظر بهذا الصدد: علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ص ١٣.

الدُّبلوماسية والأعراف الدَّولية والأنظمة الوطنية وتتطلب في الوقت نفسه مواهب وثقافة وقدرات وطاقات معينة لدى الشخص الذي يقوم بممارستها.

وفي ضوء هذه المتطلبات، لاحظنا أن فن تطبيق الدُّبلوماسية مهم جداً وقد يتفوق في بعض الظروف على العلم نفسه؛ لأنه قد تطرأ بعض الحالات الخاصة التي يتطلب فيها من الدبلوماسي في الخارج حسن التصرف وسرعة البديهة، واللباقة في معالجة تلك الحالات التي قد لا تكون في الكتب والنشرات والمجلات الدُّبلوماسية، فيكون عندها عامل الإبداع والاستعداد مهماً جداً في الاجتهاد في كيفية التعامل مع تلك الحالات.

ثانياً:

سنتابع فيما يلي عرض مجموعة أخرى من النماذج التعريفية للدُّبلوماسية:

ورَدَ مفهوم كلمة الدُّبلوماسية في **القاموس القانوني الثلاثي**، بأنها «مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدَّولية التي تُعنى بتنظيم العلاقات بين الدُّول، والمنظمات الدَّولية والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدَّولي والتوفيق بين مصالح الدُّول المتباينة»[1].

وعرفها **غاردن** (Garden) بأنها «علم علاقات الدُّول ومصالح كل منها، أو التوفيق بين مصالح الشعوب»[2].

---

(١) موريس نخلة وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي (عربي – فرنسي – إنجليزي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٧٩٧.

(٢) نقلاً عن: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٤.

أما السفير الهندي **سردار بانيكار** (Panikcar) فقد وضع تعريفاً للدُّبلوماسية مفاده، «إن الدُّبلوماسية في علاقتها بالسياسة الدَّولية، هي فن تقديم مصالح الدَّولة على مصالح الآخرين»[١].

واقترح الدكتور ضرغام عبد الله الدباغ تعريفاً للدُّبلوماسية نصه: «الدُّبلوماسية هي إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق مصالح الدَّولة الخارجية بالوسائل السلمية»[٢].

أما **الدكتور كاظم هاشم نعمة** فقد شخص تعريفاً للدُّبلوماسية مضمونه هو أن «الدُّبلوماسية أداة من أدوات السياسة القومية، ووسيلة لحسم الحالات المشحونة باحتمال اللجوء إلى الحرب»[٣].

مما سبق ذكره من خمسة تعاريف للدُّبلوماسية، يتضح لنا، أن الأمم تحرص غالباً على تحقيق أغراضها في السياسة الخارجية، ومن ثم تجعل مصلحتها الوطنية فوق كل اعتبار، بما يؤدي في كثير من الأحيان إلى أن تتضارب مع مهمة المبعوث الدبلوماسي. إن هذه التعاريف السابقة الذكر تقودنا إلى التذكير بالمقولة التي نسمعها تتكرر باستمرار، وهي أنه لا توجد سياسات دائمة، بل هنالك مصالح دائمة.

وعلى الصعيد العام، يرى **السير هارولد نيكولسون** (Harold Nicolson)، «أن هدف الدُّبلوماسية ينحصر في الحفاظ على السلام»[٤]، فالسلم هو ضرورة حيوية وهو

---

(١) نقلاً عن: هشام الشاوي، الوجيز في فن المفاوضة، ص٣٦.

(٢) ضرغام عبد الله الدباغ، قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، ص١٥.

(٣) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدَّولية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ١٩٧٩، ص١٧.

(٤) هارولد نيكولسون، الدُّبلوماسية عبر العصور، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون سنة النشر، ص١١٣.

ما يجب أن يحرِّك صانعي هذا العالم الجديد[١]. ولقد قيل: إنَّ الدُّبلوماسية في مظاهرها وشكلها التاريخي والاجتماعي ماهي إلا فن التوفيق بين المصالح المتعارضة أي إنها الكيفية التي ينظمها ويديرها المبعوث الدبلوماسي في أثناء تعامله مع هذه العلاقات والمصالح[٢].

إذنْ، الدُّبلوماسية هي: ذلك الجهد الذي يقلل من التنازع والتنافس والاحتراب والتقاتل، وهي ذلك الجهد الذي يسعى إلى ألّا تراق قطرة دم واحدة[٣].

وفي إطار ذلك، يرى الـدبلوماسي الأمريكي الـمخضرم **هنري كيسنجر** Kissinger (Henry)[٤]، «أن الوقاية من الحرب بقدر ما هي قانونية، إلا أنها أيضاً تعتبر تحدياً للدُّبلوماسية»[٥].

---

(١) هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٤، ص١٩.

(٢) عاطف فهد المغاريز، الحصانة الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ص٢٩.

(٣) حيدر بدوي صادق، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتِّصالي الحديث (البعد العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٢٤.

(٤) هنري كيسنجر (Henry Kıssınger): دبلوماسي أمريكي، ولد في ألمانيا من عائلة يهودية وعاش فيها حتى عام ١٩٣٨م، عندما هاجرت أسرته إلى نيويورك هرباً من القمع النازي، ثم أصبح مستشاراً في السياسة الخارجية للرؤساء أيزنهاور وكينيدي وجونسون، في عام ١٩٦٨م عين مستشاراً خاصاً لشؤون الأمن القومي عند الرئيس ريتشارد نيكسون، فكانت البداية الحقيقية لصعود نجم (العزيز) هنري (وهي الصفة التي كان يناديه بها السادات) فقد غدا منظر السياسة الخارجية الأمريكية وملهمها. له كتاب بعنوان «القوى النووية والسياسة الخارجية»، ١٩٥٦. للاستزادة يرجى النظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ص١٢١-١٢٢.

(٥) Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster ltd., London, 1995, P.22.

وعليه، وباستقراء المواقف، قد لا نتفق هنا على أرض الواقع مع بعض آراء المتخصصين في هذا المجال، فليس من الطبيعي أن تضع أية دولة حين ترسم استراتيجيتها الخارجية، مصالحها في موقع متأخر عن رأس قائمة أولوياتها. إذ إنّ من حق الدُّول أن ترعى مصالحها وتدافع عنها وتقدمها على غيرها من الاعتبارات في معاملاتها الخارجية. إن المشكلة ليست هنا، بل هي تظهر حينما تصبح خدمة المصلحة الوطنية على حساب احترام المبادئ والأعراف والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدُّول. فهنالك فرق شاسع بين أن تقوم دولة بحماية مصالحها ضمن مقتضيات القانون الدَّولي والأعراف، وبين أن تفعل ذلك ضاربة عرض الحائط بكل اعتبار آخر؛ لأن هذا النمط من السلوك الدَّولي يشكل دعوة خطيرة للفوضى الدَّولية.

ومن هذا المنطلق، نقول: نعم هناك مصالح دائمة من حق الدُّول أن ترعاها وفق القوانين والأعراف، التي تخدم مصالح الجميع وفقاً لمعايير متكافئة، وأيضاً هنالك سياسات متغيرة، وتتغير كذلك طبيعة العلاقات الدَّولية بازدهار الحداثة والرقي العلمي والتقني.

ثالثاً:

ومن جهة أخرى، سوف نحاول فيما يلي الوقوف عند مجموعة مغايرة من التعاريف المتخصصة في الوظيفة الدُّبلوماسية ألا وهي التفاوض.

الدكتور هشام الشاوي، قدم تعريفاً للدُّبلوماسية مفاده «أن الدُّبلوماسية هي فن المفاوضة الذي تأخذ به الدُّول في التعامل فيما بينها سلمياً؛ تحقيقاً لأهدافها ورعايةً لمصالحها المختلفة»[1].

---

(١) هشام الشاوي، الوجيز في فن المفاوضة، ص٣٧.

الدكتور إسماعيل صبري مقلد، يعرِّف الدُّبلوماسية بأنها «عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدُّول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها»[١].

ويعرفها **فيليب كاييه** (Philipe Cahier) بأنها «الأسلوب أو الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدَّولي لإدارة الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة عن طريق المفاوضات»[٢].

ويرى **هنري كيسنجر** (Henry Kissinger) أن «الدُّبلوماسية تقوم على تقريب وجهات النظر المختلفة عن طريق المفاوضات»[٣].

وقد جاء في تعريف الدكتور **زايد عبيد الله مصباح**، أن الدُّبلوماسية هي «فن ممارسة التفاوض بين ممثلي الوحدات الدَّولية بقصد تقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة لهذه الوحدات في إطار ما تسعى إلى بلوغه من أهداف في حركية التفاعل الدَّولي»[٤].

أما **دليل مصطلحات العلاقات الدَّولية**، فعرف الدُّبلوماسية بأنها «عملية تنفيذ السياسة الخارجية، ولكن مهمتها الرئيسة هي التفاوض مع ممثلي الدُّول الأخرى، مثل: السفراء والوزراء والمتحدثين الرسميين لبلدانهم في الخارج، والأداة التي من خلالها تكون الدُّول على اتصال مباشر ومنظم»[٥].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية، منشورات ذات السلاسل، ط٤، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٩١.

(٢) نقلاً عن: هاني الرضا، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية (تاريخها، قوانينها وأصولها)، ص١٢.

(٣) هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ص٢٠.

(٤) زايد عبيد الله مصباح، الدُّبلوماسية، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٧.

(٥) Martin Griffiths & Terry O’ Callaghan, International Relation: The Key Concepts, Routledge, New York, 2003, P. 79.

وفي ضوء ذلك، يرى **الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور**، أن التفاوض أو ما يطلق عليه بالأسلوب الدبلوماسي، «هو الوسيلة أو الأداة التي يمكن من خلالها وضع حد للحرب أو النزاع وحتى في حالة السلم، ومن أجل بناء علاقات ودية راسخة تعود بالنفع المتبادل على الطرفين»(١). وخير طريقة لتحقيق ذلك هو الابتعاد كلياً عن استخدام وسائل العنف والالتجاء إلى المفاوضات لحل الخلافات الدَّولية(٢).

نجد من خلال طرحنا لهذه الباقة من التعاريف، أن التفاوض يمثل أحد أهم مظاهر الدُّبلوماسية ويعد عنصراً جوهرياً في الوظيفة الدُّبلوماسية ويبدو ذلك جلياً في التعريفات آنفة الذكر.

فالتفاوض هو العملية التي يمكن تناولها بطرق عديدة، بغض النظر عن الاستراتيجية المختارة، ومفتاح النجاح في التفاوض قائم على قابلية المفاوضين على الأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المتاحة للموقف بعناية ومن خلال الخيارات المتاحة(٣). فالدُّبلوماسية إذن فن وممارسة إجراء المفاوضات بين ممثلي الجماعات أو الدُّول(٤).

وهناك من يثير السؤال الآتي: هل المفاوضات تمثل الوظيفة الوحيدة

---

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٢٣.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في القانون العراقي، الدار الوطنية للتوزيع والنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص١٧.

(٣) Tanya Alfredson, Negotiation Theory and Practice, John Hopkin University, Maryland, USA, P.25.

تابع الموقع الإلكتروني: www.fao.org/easypo/.

(٤) Kennon H. Nakamura & Susan B. Epstein, Diplomacy for the 21st Century: Transformational Diplomacy, Congressional Research Service, Washington D.C., 2007.P.1.

للدُّبلوماسية؟ نقول: لا، فلا جدال أن هناك وظائف أخرى في غاية الأهمية تقوم بها العملية الدُّبلوماسية، فقد تضمنت «إتفاقية فيينا للعلاقات الدُّبلوماسية»(١) في ١٨ أبريل سنة (١٩٦١م)، المادة الثالثة منها، تحديد هذه الوظائف التي يمارسها الممثلون الدبلوماسيون وتتضمن هذه الوظائف بصفة أساسية: التمثيل، والحماية، والتفاوض والمراقبة.

ولكن، نحن أعطينا الاختيار الأول في سلم الأولويات للمفاوضة، ورأينا أنها تمثل مرحلة جوهرية وأساسية من مراحل حل القضايا محل النزاع، فهي تستخدم في أكثر من مرحلة، وغالباً ما تكون المفاوضة أداةً للحوار فتكون أشد تأثيراً من الوظائف الأخرى لحل المشاكل والنزاعات الدَّولية(٢).

وتأييداً لما سبق، يرى **الدكتور السيد عليوة**، «إن الوظيفة الدُّبلوماسية تدور حول محورين رئيسين هما: نقل المعلومات، ومحاولة تقريب وجهات النظر لحل المنازعات بين الدُّول عن طريق التفاوض أي إنَّ الدُّبلوماسية هي إدارة العلاقات الدَّولية عن طريق التفاوض»(٣).

---

(١) للاستزادة يرجى النظر إلى: إبراهيم أحمد خليفة، القانون الدَّولي الدبلوماسي والقنصلي، ص١٣١.

(٢) إن التاريخ الإسلامي حافل بالشواهد والدلائل القصصية، وزاخر بالأدلة القرآنية حول أهمية التفاوض كأداة للحوار والنقاش وتبادل وجهات النظر والإقناع، فهي في مضمونها تمثل جوهر الرسالة الإسلامية ، قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ﴾[آل عمران: ١٥٩].

(٣) السيد عليوة، مهارات التفاوض... سلوكيات الاتِّصال والمساومة الدُّبلوماسية والتجارية في المنظمات الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٧، ص٦٢.

رابعاً:

وهكذا فقد تطور تعريف الدُّبلوماسية بتطور الدُّبلوماسية نفسها، وقد اكتسبت في المرحلة الراهنة أهمية متزايدة في ظل تطور أسباب التواصل بين الدُّول والمصاحبة لظاهرة العولمة والثورة القائمة في مجال تكنولوجيا المعرفة، ولعل من المناسب، هنا، أن نسمي هذه المرحلة بالمعاصرة. واستناداً إلى ذلك سنقوم بسرد عينة رابعة من التعاريف المعاصرة للدُّبلوماسية:

جيوفري بيكمان (Geoffrey Allen Pigman) يعرف الدُّبلوماسية المعاصرة، بأنها «التمثيل والتواصل بين الجهات الفاعلة العالمية، على سبيل المثال وليس الحصر: الحكومات والـمؤسسات متعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني والشركات الكبيرة»(١).

أما **الدكتور علي حسين الشامي**، فقدم تعريفاً للدُّبلوماسية المعاصرة مفاده، «هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدَّوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب»(٢).

ما يلفت انتباهنا في هذين التعريفين المعاصرين للدُّبلوماسية، أن الدَّولة سواء بصفتها السياسية أو القانونية لم تعد هي اللاعب الوحيد في المجتمع الدَّولي، فالنظام العالمي المعاصر يشهد متدخِّلين وفاعلين جدد في الممارسة الدُّبلوماسية، وقوى أخرى

---

(١) Geoffrey Allen Pigman, Contemporary Diplomacy, Polity Press, Cambridge, 2010, P.11.

(٢) علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، ص٣٧.

غير الدَّولة، مثل: المنظمات الدَّولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات ذات النشاط الدَّولي، والأحزاب السياسية، ومؤسسات الفكر والرأي (Think Tanks)[١]، وبعض الشخصيات الدَّولية المرموقة في مجالات معينة، كأن تكون في مجال المال أو الاقتصاد أو الثقافة أو الرياضة، وغيرها. وعليه، وضمن إطار السياق العام لم تقتصر الممارسة الدُّبلوماسية على الدُّول فاعلاً رئيساً في العلاقات الدَّولية كما في السابق، وإنما بدأت تشمل كافة الأشخاص الدَّوليين.

خامساً:

ستتابع فيما يلي عرض عينة مغايرة وجديدة من التعاريف حول الدُّبلوماسية المعاصرة وهي كالآتي:

كيشان رانا (Kishan S. Rana)، وفي مؤلفه «دبلوماسية القرن الحادي والعشرين»، عرف الدُّبلوماسية بأنها «نظام الاتِّصالات القائمة ما بين الدُّول وقضاياها، وفي ظل تطور الشؤون العالمية، تكيفت الدُّبلوماسية أيضاً باعتبارها عملية إقامة الحوار ما بين الدُّول، وذلك استجابة للفرص»[٢].

وفي ظل التداخل بين عمليات الاتِّصال الدَّولي وفنون إدارة العلاقات الدَّولية، يعرف **حيدر بدوي صادق**، الدُّبلوماسية الحديثة حسب تسميته، بأنها «فن إدارة الاتِّصال والعلاقات بين الدُّول، في ظل مفاهيم حديثة مثل الاعتماد.

---

(١) مؤسسات الفكر والرأي (Think Tanks): تعد من أهم المؤسسات التي تؤدي دوراً بارزاً في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذها، وهي مراكز بحثية مستقلة تشكل وسيلة مهمة ومكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات، مثل مؤسسة كارينجي للسلام.

(٢) Kishan S. Rana, 21st Century Diplomacy, The Continum International Publishing Group, London, 2011, P.16.

المتبادل(Interdependency)[١] والأمن الجماعي(Collective) Security[٢] والمواطنة الكونية (Global Citizenship)[٣]»[٤].

ومن خلال استعراضنا للتعريفين السابقين، يمكننا القول، إن الدُّبلوماسية لم تعد حبيسة التعاريف القديمة، والمحصورة في مجموعة من العلاقات وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت إلى عامل مؤثر في علاقات المحيط الدَّولي، إذ أضعفت اكتشافات تقنية الاتِّصال المتطورة الحدود بين الدُّول، وأدت الى زيادة تشابك المصالح، وأغنتها عن آليات الدُّبلوماسية التقليدية وباتت هي الدُّبلوماسية العصرية في هذا الاتِّصال، إذ لا دبلوماسية فاعلة في العلاقات الدَّولية بغير أساليب التواصل التقني في تلقي المعلومات وإرسالها بشكل أسرع وأسهل.

---

(١) الاعتماد المتبادل (Interdependency): تشير الكلمة على المستوى التحليلي إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض. وببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك.
للمزيد من التفاصيل يراجع: جوزيف س. ناي الابن، المنازعات الدَّولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٣٤.

(٢) الأمن الجماعي(Collective Security): يهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدَّولي أو الإخلال بعلاقاته أو أوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ قوة دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك.
للمزيد من التفاصيل يراجع: إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدَّولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٦٠.

(٣) المواطنة الكونية (Global Citizenship): هو تطبيق مفهوم المواطنة على المستوى العالمي، يرتبط بشدة مع العولمة، بمعنى اعتبار الإنسانية أسرة واحدة وطنها العالم.
يراجع الموقع الإلكتروني: www.oxfam.org.uk/publications.

(٤) حيدر بدوي صادق، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتِّصالي الحديث (البعد العربي)، مصدرسبق ذكره، ص٢٢.

ولأجل تفسير هذه الآلية، يرى **الدكتور إسماعيل صبري مقلد**، أن هناك عوامل كثيرة تستلزم إجراء هذه التحليلات المتخصصة لحقائق المجتمع الدَّولي منها[١]:

أولاً: الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتِّصال بين الدُّول وعلى كافة المستويات نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل الاتِّصال الدَّولي وأساليبه، وهي الثورة التي أزالت كل العوائق التي كانت تعترض طريق الاتِّصال في الماضي.

ثانياً: بسبب هذا الاتِّصال نتج نوع من التعقُّد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول وزاد اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي أو دعم كيانها الاقتصادي.

ثالثاً: انطلاقاً من هذه الحقيقة الأساسية وترتيباً عليها لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدَّولية التي تتجاوز حدودها القومية.

وعليه، فقد اتسمت العقود الزمنية الأخيرة من تاريخنا، بانطلاق الثورة التكنولوجية وظهور العولمة بكل مظاهرها وأبعادها التي أدت بدورها إلى أن يتميز المجتمع الدَّولي المعاصر بالعلاقات المتشابكة والمتفاعلة المتغيرة بالسرعة التي تتم بين الأشخاص الفاعلين المؤثرين.

وفي مجال تقييمنا للتعريفين السابقين، نرى أن رأي الكاتبين غير مكتمل الدقة، ولا نتفق معهما في حصر العلاقات الدَّولية فيما بين الدُّول فقط، فعيبهما أنهما تجاهلا دور الدُّبلوماسية فيما بين الدُّول والمنظمات الدَّولية وما بينهما وبين الأفراد، أي بين أشخاص القانون الدَّولي العام، إذ إنَّ ذلك التوجه لم يعد صالحاً في عصرنا الراهن المتسم بتعدد الفواعل الدَّولية؛ وعليه ولأجل أن يكون التعريفان جامعين ومانعين، كان لا بد من ذكر دور الفواعل الدَّولية، إلى جانب الدَّولة.

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية، ص١١-١٢.

واستناداً لجملة ما تقدم من التعاريف المختلفة، للدُّبلوماسية، لاحظنا التطور والتغيُّر الذي طرأ على الدُّبلوماسية مفهوماً، وعليه نقترح التعريف الآتي: الدُّبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات والمصالح والاتِّصالات وتنميتها وتنظيمها وتحسينها وترسيخها بين أطراف الفواعل الدَّولية المختلفة متضمنةً أشخاص القانون الدَّولي، عن طريق استخدام طرق التفاوض من قبل الممثلين الدبلوماسيين، بهدف إنجاح السياسات الخارجية للدول، في ظل انفتاح العالم على بعضه البعض وتنامي تحديات عالمية الطابع تتطلب المعالجات الآنية مثل: الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، والمناخ، والأوبئة، والمياه، والفقر، والمخدرات، والهجرة، والغذاء، والتلوث وغيرها.

لقد حاولنا من خلال هذا التعريف أن نؤكد على المنطلقات الآتية:(كما هو مبين في الشكل رقم (١)

١. أن الدُّبلوماسية علم وفن وهذه حقيقة موضوعية.

٢. الغرض من الدُّبلوماسية، هو إدارة العلاقات والمصالح وتنميتها وتنظيمها وتحسينها وترسيخها بين الفواعل الدَّولية.

٣. أن التفاوض عنصر جوهري في الوظيفة الدُّبلوماسية.

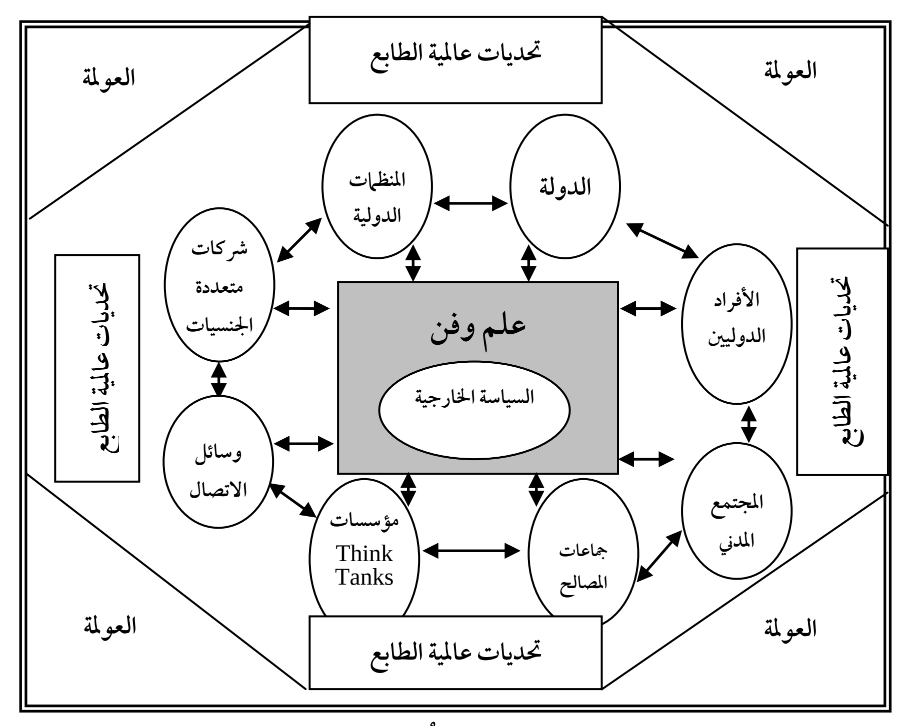
٤. الدُّبلوماسية مهنة ووظيفة الدبلوماسي وهو الذي يقع على عاتقه هذه المهمة.

٥. الإشارة إلى أهمية الاتِّصال في الممارسة الدُّبلوماسية المعاصرة وفي ظل تنامي مظاهر العولمة بأبعادها المختلفة.

٦. أن العلاقات في النظام الدَّولي المعاصر ليست مقتصرة على الدَّولة فقط، فهناك قوى ولاعبون جدد غير الدَّولة.

٧. التلميح إلى أن السياسة الخارجية هي الجهة المشرعة للسياسات، والدُّبلوماسية هي الجهة المنفذة لها.

٨. أصبحت هناك في عالمنا المعاصر مشكلات عالمية الطابع، تقع معالجتها في صلب العملية الدُّبلوماسية على مستوى العالم، وغالباً ما تقع حلولها على عاتق الدُّبلوماسية.



الشكل رقم (١) يوضح آلية عمل الدُّبلوماسية المعاصرة، (إعداد الباحث)

كل ذلك وغيره لم يأتِ دفعة واحدة، بل نتاج تراكمات تاريخية وبنيوية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، قادت وتقود إلى الموقع الذي تحتله الدُّبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الدُّبلوماسية لم تفلح في حل كثير من المشكلات والأزمات التي قادت إلى الصراعات والتوترات والحروب.

المطلب الثاني
الدُّبلوماسية بين النشأة والارتقاء

إن نشأة الدُّبلوماسية قديمة، وعمرها طويل وممتد إلى حيث ارتبطت بحاجات الجماعات الإنسانية المختلفة في سعيها لتنظيم العلاقات فيما بينها، وأخذت مراحل ارتقائها مكاناً خاصاً في تاريخ العلاقات الدَّولية، وقد أخذ هذا المكان ينمو مع ازدياد عدد الدُّول ونمو مختلف أنواع العلاقات بين الشعوب، وعليه، فالدُّبلوماسية مرت بمراحل عدة من التطور في تاريخها، أهمها:

أولاً: الدُّبلوماسية في العصر القديم

إن الدُّبلوماسية قديمة بمعناها وممارساتها «وليس في تسميتها» قدم الإنسان نفسه[١]؛ إذ يمكن إرجاع أصل الدُّبلوماسية إلى العصور السحيقة في القدم، وربما إلى الجماعات البدائية التي وجدت نفسها بحكم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مضطرة إلى الاتِّصال فيما بينها لإيجاد حل سلمي للمشاكل المعلقة التي أوجدتها البيئة البدائية التي عاشتها[٢].

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور كاظم هاشم نعمة: «يمكننا إرجاع (الأصول الأولى للدُّبلوماسية)[٣] إلى تلك الفترة التاريخية من حياة الجماعات البشرية المنظمة

---

(١) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص١٩.

(٢) عدنان البكري، المصدر نفسه ، ص١٩.

(٣) يعتقد الدبلوماسي المؤرخ، هارولد نيكولسون (Harold Nicolson)، إن أول دبلوماسي في =

خارج إطار الدَّولة كما نعرفها، وذلك عندما كانت تتفاوض هذه الجماعات في حسم منازعاتها وتصريف علاقاتها رغم ضيق رحبها، فالمفاوضون هم بطريقة أو أخرى دبلوماسيون»[١].

فضلاً عما تقدم، يرى الدكتور عدنان البكري، أن الحضارات القديمة في الهند والصين ووادي النيل ووادي الرافدين كما تدل الوثائق التاريخية، عرفت إرسال المبعوثين واستقبالهم لإعداد الترتيبات والتمهيد لإيجاد الحلول للمشاكل المألوفة في ذلك الوقت عن طريق المفاوضات والاتفاقيات[٢]. فالإمبراطوريات التي قامت في الشرق القديم مارست نشاطاً دبلوماسياً كبيراً وتدل على ذلك الوثائق الدُّبلوماسية التي حفظها التاريخ وتثبت قيام علاقات متنوعة بين الممالك الغابرة، هذه الوثائق مدبجة باللغة البابلية التي كانت في ذلك العصر لغة العالم الدُّبلوماسية[٣].

وقد دلت التحريات الأثرية في مدينة بابل على وجود نوع متطور من العلاقات الدُّبلوماسية وتبادل الرسل مع الدويلات الأخرى في زمن حمورابي سنة (١٧٠٠ ق.م)، وأشور بانيبال سنة (٦٨٨-٦٢٦ ق.م)، وبين سرجون الأكدي وجزيرة العرب وبين الآشوريين في زمن الملك سنحاريب[٤].

= العالم، كان رجلاً متوحشاً يكسو الشعر جلده، خرج من شجار عنيف مع جيرانه، فطرح عصاه جانباً وعاد إلى معسكر خصومه، يعرض عليهم الهدنة أو يقترح على عادة الحيوانات المتوحشة، تحديد المناطق التي يسمح لكل فريق بالصيد فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر: شارل ثاير، الدبلوماسي، ص١٧ ومابعدها.

(١) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدَّولية، الجزء الأول، ص١٢.

(٢) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص٢٠.

(٣) ينظر بهذا الصدد: حسين علي ظاهر، تطور العلاقات الدَّولية: من وستفاليا حتى فرساي، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٠.

(٤) ينظر بهذا الصدد: سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدُّبلوماسية عند العرب، دار القادسية للطباعة، بغداد، بدون سنة النشر، ص٢٠ وما بعدها.

وتجدر الملاحظة، أن هناك اختلافاً في آراء بعض العلماء والمؤرخين المختصين في مجال تحديد أقدمية الوثائق الدُّبلوماسية المكتوبة، فالأستاذ آرنست سوير (Ernest Sauer)، يذكر في كتابه «النظرية الأساسية للقانون الدَّولي»، إن أقدم معاهدة (Treaty)[١]، توصل التاريخ إلى معرفتها، هي تلك المعاهدة التي عقدت بين الدُّولتين البابليتين لاكش وأوما، وكتبت بالحروف المسمارية التي كانت اللغة الدُّبلوماسية آنذاك، وأوكل إلى الآلهة ضمان تنفيذها وجعلها محكمة لتحديد الحدود بين الدُّولتين المتنازعتين[٢]. في حين يرى الدكتور حسين علي ظاهر، أنَّ المعاهدة التي أبرمت سنة (١٢٧٨ق.م) بين فرعون مصر (رمسيس الثاني) وملك الحثيين التي وضعت حداً للحروب التي أنهكت الطرفين تعد أقدم وثيقة مكتوبة حتى الآن في القانون الدَّولي، وظلت حتى العصور الوسطى النموذج المتبع في صياغة المعاهدات الدَّولية[٣].

وفي سياق منفصل، لاحظ **الدكتور محمد نعمان جلال**، أنَّ هذه المرحلة اتسمت «بأن مهمتها الدُّبلوماسية كانت مؤقتة، وذات هدف معين، مثل عقد اتفاق»[٤]، إذْ كانت الدُّبلوماسية في العصر القديم متقطعة وغير منتظمة[٥].

---

(١) المعاهدة (Treaty): عبارة عن اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر، وهي الوثيقة الرسمية التي تجسد الاتفاق الدَّولي، مثل: معاهدات السلام، الصداقة، التجارة، الحدود، التحالف... إلخ. للمزيد يراجع الموقع الإلكتروني: www.dictionary.reference.com/browse/treaty.

(٢) نقلاً عن: سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدُّبلوماسية عند العرب، مصدرسبق ذكره، ص ١٧.

(٣) ينظر بهذا الصدد: حسين علي ظاهر، تطور العلاقات الدَّولية: من وستفاليا حتى فرساي، ص ص٤٠-٤١.

(٤) محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدُّبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٠١.

(٥) علاء أبو عامر، العلاقات الدَّولية: الظاهرة والعلم...الدُّبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٦٥.

وفي ضوء ما تقدم، نستخلص أنَّ الدُّبلوماسية تعود أصولها إلى أزمنة قديمة وتطورت تطوراً ملحوظاً منذ الإمبراطوريات القديمة التي قامت في وادي الرافدين ووادي النيل والهند والصين، وتميزت تلك الفترة باللجوء إلى المفاوضات لحل النزاعات بالطرق السلمية وعقد المعاهدات والاتفاقيات، إلا أنها كانت عملية غير دائمة، تحدث في المناسبات وفي مواسم مختلفة، كما أن قواعدها غير محددة بصورة كافية.

ثانياً: الدُّبلوماسية في العصر الإغريقي

يرى أغلب المؤرخين أنَّ الإغريق طوروا في طورٍ مبكر نظاماً دقيقًا للاتصال الدبلوماسي وذلك نتيجة للنظام السياسي الذي ساد الحضارة الإغريقية، وكان قائماً على أساس نظام المدينة التي تعد النواة الأولى لظهور الدَّولة في شكلها الحديث[١]، فالعلاقات في عهد الإغريق كانت عبارة عن علاقات بين المدن اليونانية التي كانت تشكل كل منها دولة (دولة ـ المدينة)[٢][٣]. ومن ثم، ظهرت العشرات من المدن المتجاورة التي كانت تربط بينها المصالح المشتركة، هذه المصالح كانت تفرض عليها قيام اتصال دبلوماسي كلما دعت الحاجة لذلك، وكانت وسيلة هذا الاتِّصال إيفاد رسول برسالة خاصة من مدينة إلى أخرى[٤].

(١) عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات والامتيازات الدُّبلوماسية والقنصلية في القانون الدَّولي، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٩٧-٩٨.

(٢) دولة المدينة (City State): امتاز هذا المجتمع بوجود كيانات سياسية مستقلة ومقومات دولة، وذلك في كل مدينة من بلاد اليونان، وقد عرفت هذه الجماعات أشكالاً سياسية تدرجت من القبائل إلى الملكية حتى وصلت مرحلة الحكم الشعبي والمجالس النيابية، مثل أثينا وأسبارطة
ينظر بهذا الصدد: ممدوح درويش مصطفى و إبراهيم السايح، مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٨-٢٠.

(٣) حسين علي ظاهر، تطور العلاقات الدَّولية: من وستفاليا حتى فرساي، ص٤١.

(٤) عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات والامتيازات الدُّبلوماسية والقنصلية في القانون الدَّولي، ص٩٨.

وعلى هذا النحو، يؤكد **السير هارولد نيكولسون (Harold Nicolson)**، «أن الإغريق طوروا في طورٍ مبكر نظاماً بديعاً دقيقاً للاتصال الدبلوماسي»[١].

وبحلول القرن الخامس استحوذ الإغريق على جهاز دقيق للاتصال الدَّولي، وكانت لهم مجالسهم الإقليمية وجامعاتهم السياسية وأحلافهم التي تبين لنا قيمة الاتِّصال الدَّولي، فقد طوروا مبادئ كثيرة كإعلان الحرب، وتبادل السفراء، ووضعوا لوائح واسعة تحدد مركز الأجنبي وحق اللجوء والممارسات البحرية[٢].

ومن زاوية أخرى، يرى **السفير عبد الفتاح شبانة**، «أنه في القرن السادس قبل الميلاد وجدت المدن الإغريقية نفسها مضطرة إلى اختيار مبعوثين لحل مشاكل المصالح التجارية والسياسية بين المدن ولذلك كان يختار المبعوثون من أبرع المحامين وأبلغ الخطباء وأفضل المفاوضين»[٣]. ففي وقت السلم كانوا يبرمون المعاهدات، ويتبادلون السفراء ويعترفون لهم بالامتيازات، ويعقدون المؤتمرات للتشاور في المسائل التجارية وشؤون الملاحة، ولتسوية المنازعات التي قد تنشأ فيما بينها عن طريق التحكيم، وفي وقت الحرب، كانوا يراعون بعض القواعد المنظمة لها، كإعلان الحرب قبل الدخول فيها، وافتداء أسرى الحرب، وتسليم الرهائن وإعلان الهدنة[٤].

إن من أهم القواعد الدُّبلوماسية التي عرفها الإغريق هي حرمة المبعوثين

---

(١) محمد مختار الزقزوقي، دراسات دبلوماسية، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون سنة النشر، ص٣٠.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد مختار الزقزوقي، المصدر نفسه، ص٣٦ وما بعدها.

(٣) عبد الفتاح شبانة، الدُّبلوماسية ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١١.

(٤) ينظر بهذا الصدد: د. عصام العطية، القانون الدَّولي العام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ط٦، بدون سنة النشر، ص٢٥٤.

الدبلوماسيين، وكان رئيس الدَّولة هو الذي يعين السفراء لإجراء المفاوضات، وكان يزودهم بالتعليمات والتوجيهات لكي يسترشدوا بها أثناء القيام بمهامهم[١]. فضلاً عن ذلك، كان القنصل (Consul) [٢]، من التعاليم المفيدة جداً التي طورها الإغريق ولم يكن كمعظم القناصل اليوم، فقد كان القنصل الإغريقي مواطناً للمدينة التي أقام فيها، وكان المفروض أن يحمي مصالح مواطني الدَّولة التي عينته، وعُدّت وظيفة القنصل الإغريقي وظيفة لها شرفها[٣].

ولا يخفى بجانب كل ما تقدم، أن علاقات المدن اليونانية بغيرها من الدُّول الأجنبية، كانت قائمة على الحرب والاستعباد، نظراً لما كان يشعر به اليونانيون من تفوق في الحضارة على سواهم من الشعوب[٤]. وعليه، فالمدن اليونانية لم تعترف لغيرها من الدُّول بتلك القواعد الدُّبلوماسية[٥].

ولنا أن نقول هنا: لا جدال في أن الإغريق قد أسهموا في تطور الدُّبلوماسية في أكثر من اتجاه، إذ إنهم وضعوا بعض الأسس للعلاقات الدُّبلوماسية وذلك في مجال

(١) عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات والامتيازات الدُّبلوماسية والقنصلية في القانون الدَّولي، ص٩٩.

(٢) القنصل (Consul): أصل الكلمة لاتيني ومعناها مستشار، وهو موظف رسمي مجاز من دولته، مهمته القيام في الخارج بحماية ورعاية مصالح دولته ومواطنيه في نطاق منطقته القنصلية، وهي من الوظائف المهمة التي تستخدم في مجال العلاقات الدَّولية.

للاستزادة ينظر: عاصم جابر، الوظيفة القنصلية والدُّبلوماسية في القانون والممارسة، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٥٨.

(٣) ينظر بهذا الصدد: محمد مختار الزقزوقي، دراسات دبلوماسية، ص٣٥.

(٤) عصام العطية، القانون الدَّولي العام، ص٢٥٤.

(٥) حسين علي ظاهر، تطور العلاقات الدَّولية: من وستفاليا حتى فرساي، ص٤١.

السلم والحرب، كذلك طوروا نظاماً محكماً في الاتِّصال الدبلوماسي، بغية وقف الحروب والنزاعات بين المدن الإغريقية، وغيرها من الفعاليات، التي أدت إلى أن يكون لهم مساهمات جوهرية في مجال العلاقات الدُّبلوماسية.

ثالثاً: الدُّبلوماسية في العصر الروماني

إن مساهمة الرومان في تطور الدُّبلوماسية كانت على مستوى التنظير، أكثر منها على صعيد الممارسة الدُّبلوماسية(١). وقد أسهموا في فكرة النظام والترتيب الدَّوليين أكثر من المساهمة في فكرة المساواة الدَّولية أو التعاون، إن ما قدموه في باب النظرية الدُّبلوماسية عظيم(٢). ولكونهم كانوا محاربين ممتازين، فرضوا إرادتهم على كل الشعوب والقبائل المهزومة، وكانت المعاهدات التي تبرم عبارة عن فرض لشروط المنتصر ووثيقة للاعتراف بمصالحه(٣).

فروما على الرغم من تقدمها الحضاري بصورة عامة وفي علوم القانون بصورة خاصة، لم تعترف خلال تلك الفترة بالامتيازات الدُّبلوماسية والحصانات القضائية للمبعوث الدبلوماسي، فإذا ما تطلب الأمر دخول مبعوث دبلوماسي أجنبي إلى روما، وجب عليه أن ينتظر خارج المدينة فترة معينة ريثما يسمح مجلس الشيوخ في روما له بالدخول(٤).

وبحكم أن الإمبراطورية الرومانية، كانت آنذاك المهيمنة على أغلب شعوب

---

(١) السير هارولد نيكولسون، الدُّبلوماسية، ص٥١.

(٢) السير هارولد نيكولسون، المصدر نفسه، ص٦٤.

(٣) عبد الفتاح شبانة، الدُّبلوماسية، ص١١.

(٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في القانون العراقي، ص ٢٩-٣٠.

المناطق الحضارية؛ لذلك فهي ميزت بينهم قانونياً عبر تشريعها لقوانين مختلفة لكل منها، فمثلاً: كان القانون المدني يطبق على الشعوب اللاتينية فقط وقانون الشعوب (Jus Gentium)[١] كان يطبق على الشعوب الـمتحضرة المستقلة ذاتياً والتابعة لروما مثل الشعوب اليونانية، وكان القـانون الطبيعي يطبق نظريـاً على الجميع بدون استثناء[٢].

وبناءً عليه، يقدم **الدكتور محمود خلف** تقييمه الشخصي بخصوص تلك الفترة، إذ يقول: «من الناحية العملية أي الممارسة الدُّبلوماسية، فإنْ نظَرْنا إلى الجانب الإيجابي قد نجد القليل، ولكن إنْ نظَرْنا إلى الجانب السلبي للدُّبلوماسية نقول، إن الرومان قدموا الكثير عبر ممارساتهم وسلوكهم العسكري الذي هو رد فعل على عظمة دولتهم التي لم تكن تسمح بوجود دول أخرى في العالم تنافسها أو تقف أمامها، فكان سلوكهم مع المبعوثين لديهم من هذه الدُّول هو سلوك السيد نحو عبيده أي سلوك القوي مع الضعيف»[٣].

ومن هنا نستطيع أن نفهم، بأن الدُّبلوماسية قد تطورت في العصر الروماني بسبب النزعة العسكرية التي كانت سائدة لديهم، وأسهم الرومان في تطوير النظرية الدُّبلوماسية، بالنظر إلى تقديسهم للمعاهدات، وكان اهتمامهم مقتصراً إجمالاً على الشكل قبل المضمون.

---

(١) قانون الشعوب (Jus Gentium): هو قانون كان يطبق على الأجانب في العهد الروماني، أو بينهم وبين الأجانب، فالأجنبي هو غير الروماني وكان يعد من الأعداء، وهي إحدى التسميات القديمة للقانون الدَّولي.

ينظر بهذا الصدد: منذر الفضل، تاريخ القانون، دار زاراس للطباعة والنشر، ط٢، أربيل، ٢٠٠٥، ص٥٠.

(٢) علاء أبو عامر، الوظيفة الدُّبلوماسية، ص٥١.

(٣) محمود خلف، الدُّبلوماسية: النظرية والممارسة، دار زهران للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٧، ص٣٦.

رابعاً: الدُّبلوماسية في العصر البيزنطي

من جهة أخرى، وبعد اندثار الإمبراطورية الرومانية وانقسامها في القرن الخامس الميلادي إلى دولتين: شرقية وسميت بالدَّولة البيزنطية، وكانت عاصمتها القسطنطينية، وغربية وعاصمتها روما.

كانت الدُّبلوماسية تُستخدَمُ أداةً لاستمرارية الدَّولة البيزنطية؛ فمن أجل البقاء أولاً والقوة والـهيمنة ثانياً قام الأباطرة بتطوير أساليب الدُّبلوماسية عبر إدخالهم عليها طابع المكر وفن الدهاء(١)، وكانوا أول من نظموا إدارة حكومية خاصة لمعالجة الشؤون الخارجية، ودربوا المفاوضين المحترفين للخدمة سفراءً لهم في البلاطات الأجنبية(٢)، وفي بيزنطة، كانت الصدارة للأهمية القصوى المنوطة بمسائل المراسم والاستقبال(٣).

ومن أهم الخصائص التي تميز بها البيزنطيون، هو أن عهدهم في الدُّبلوماسية هو بداية عهد السفارة الدائمة، إذ لازم السفير البيزنطي عمله في البلاط المعين لمدة من الزمن كانت أطول من المألوف، وكذلك يعد عهدهم بداية ظهور الدبلوماسي المحترف بعد أن كانت الوظيفة عرضية أو وراثية(٤).

وتأسيساً على ما سبق، نستطيع أن ندرك أنَّ الدُّبلوماسية في العهد البيزنطي، تميزت بمهارات التفاوض للدفاع عن مصالح الدَّولة البيزنطية، باستخدام أساليب المكر والكذب والتدليس والخداع، بديلاً للضعف العسكري الذي كانوا يعانون منه، وكانت بداية السفارات الدائمة في عهدهم.

---

(١) محمود خلف، المصدر نفسه، ص ص ٣٦-٣٧.

(٢) محمد مختار الزقزوقي، دراسات دبلوماسية، ص٧١.

(٣) محمد مختار الزقزوقي، المصدر نفسه، ص٧٢.

(٤) ينظر بهذا الصدد: علاء أبو عامر، الوظيفة الدُّبلوماسية، ص٦٠-٦١.

خامساً: الدُّبلوماسية في العصر الإسلامي

مع بزوغ فجر الإسلام في القرن السابع الميلادي، وانطلاقه من وسط الجزيرة العربية وانتشاره في البلاد المجاورة لها عن طريق الدعوة عبر حركة دينية سياسية لم يعرف التاريخ مثيلاً لها؛ نظراً لأنها آخر الديانات السماوية وتتصف بأنها عالمية النزعة[١]؛ لذا احتلت العلاقات الدُّبلوماسية في الرسالة الإسلامية أهمية خاصة بسبب طبيعة الدعوة الإسلامية التي تتطلب الاتِّصال بالشعوب الأخرى بواسطة الرسل بهدف نشر الدين الإسلامي وتوثيق الروابط مع تلك الشعوب[٢].

رسول هذه الرسالة السماوية النبي محمد ﷺ عندما تمكن من إنشاء دولة المدينة كان لزاماً عليه أن يوطد الأمن والاستقرار فيها، من أجل التفرغ لنشر الدعوة الإسلامية[٣]، فعقد معاهدة سلام مع سكان المدينة من اليهود والمشركين، وبعدها بدأت البعثات الدُّبلوماسية تنتشر في المنطقة والدُّول المجاورة، لنشر الدعوة الإسلامية بالوسائل الدُّبلوماسية [٤]؛ لذا اعتمد الدُّبلوماسية وسيلة رئيسة لنشر الدين الإسلامي وإبلاغ الدعوة إلى الدُّول والأقوام الأخرى، واستخدم الرسل لهذا الغرض، كذلك

---

(١) محمود خلف، الدُّبلوماسية: النظرية والممارسة، ص٤٣.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في القانون العراقي، ص٥٢.

(٣) إن السيرة النبوية غنية بالأحداث السياسية والدُّبلوماسية الشامخة، وهي جديرة بالذكر، ومثالنا على ذلك، هو صلح الحديبية الذي عقد في العام السادس للهجرة (٦٢٨م). إذ يعد من أهم منجزات الدُّبلوماسية الإسلامية وتمثل وثيقته في فحواها نموذجاً رائعاً لأسلوب التفاوض بهدف الوصول الى التسوية السلمية المطلوبة.
ينظر بهذا الصدد: محمد أحمد باشميل، صلح الحديبية، دار الفكر، ط٤، عمان، ١٩٨٣، ص١٣ وما بعدها.

(٤) سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٧.

فقد اهتم بالرسل الأجانب الذين يوفدون إليه، فكان يستقبلهم ويرعاهم ويكرمهم، فقد استقبل العديد منهم وبخاصة في سنة (٦٣٠-٦٣١م)، وقد سُمِّيت هذه السنة بسنة الوفود[١].

وفي هذا المجال، استخدم القرآن الكريم أسلوباً دبلوماسياً رائعاً في مجادلة أهل الكتاب والكفار؛ من أجل إقناعهم بصدق الدعوة الإسلامية، وليثبت صحة الدين الإسلامي ولزوم اتِّباعه[٢].

وكما هو معلوم، تؤدي الشخصية دوراً مهماً في الدُّبلوماسية، إذ إن مواهب الشخص وثقافتها لها أثر بالغ في التأثير في المقابل[٣]. ولقد كان لشخصية النبي محمد ﷺ الدور الكبير في نشر الرسالة الإسلامية، نظراً لما اتصف به من صفات جذبت الناس إليه، وجعلتهم يولون ثقتهم لصدقه وأمانته وحزمه وصبره وعدله وعفته وحسن مظهره[٤].

وقد اعتمد النبي محمد ﷺ على جماعة أكفاء من الرسل المؤمنين بقيم الإسلام ويمتلكون قدرات وشخصيات مؤثرة؛ بغية نشر الدعوة الإسلامية وإيصالها للعالم، فالخلفاء الراشدون وفي مسيرتهم الحافلة بالإنجازات الدُّبلوماسية، قد اقتدوا بنهج النبي محمد ﷺ في التركيز على الوسائل الدُّبلوماسية لأجل نشر الدين الإسلامي والاتِّصال بالأجناس والأقوام الأخرى؛ لغرض توطيد دعائم وأركان الدَّولة الإسلامية ما بعد النبي محمد ﷺ.

---

(١) ينظر بهذا الصدد: سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدُّبلوماسية عند العرب، ص٥٧.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، المصدر نفسه، ص٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٩.

(٤) سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية الإسلامية، ص٨.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، نرى أن الخليفة أبا بكر الصديق رضِيَ الله عنه قد اتجه إلى عقد معاهدات هدنة مع الدُّول المجاورة، فأرسل رسله إلى المقوقس ملك مصر وقيصر ملك الروم وكسرى ملك الفرس لعقد الهدنة. وكذلك اهتم الخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، بالرسل الذين يفدون إليه، وفي اختيار الرسول الذي يرسله إلى الغير، وعَدّهُ معبراً عنه، فقال: «رسولك ترجمان عقلك، وكتابك أبلغ ما ينطق عنك»[(١)].

وفي سياق متَّصل، يرى **الدكتور فاضل زكي محمد**، «أن الدُّبلوماسية للدولة الأموية قد أسدت خدمة كبيرة في تثبيت أركان الدَّولة وتعاليمها الإسلامية، فقد كانت وسيلة لتنفيذ سياسة الدَّولة الخارجية، فكانت هي السبيل إلى دفع الحرب وعقد المحالفة، وتثبيت شروط الهدنة مع الأمم التي تدخل معها الحرب[(٢)]»[(٣)].

ومع دخول العصر العباسي، بلغت الدُّبلوماسية درجة من التقدم في مواكبة العصر، بحيث خضعت لقواعد دقيقة وتنظيم في الأصول والمبادئ، وثمة أدوار حقَّقتها الدُّبلوماسية كان من بينها تحقيق التوازن الدَّولي، منذ ذلك الوقت الذي تطلب قيام سفارات مستمرة[(٤)][(٥)].

---

(١) ينظر بهذا الصدد: سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدُّبلوماسية عند العرب، ص٨٦ وما بعدها.

(٢) من أشهر القواعد الدُّبلوماسية التي وضعها الخليفة معاوية بن أبي سفيان والتي لا تزال معتمدةفي التعامل الدبلوماسي، وتعد مضرباً للأمثال الدُّبلوماسية، ما يطلق عليه بشعرة معاوية، فقد قال: «إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرةً ما انقطعت، فكانوا إذا شدوها أرخيتها وإذا أرخوها شددتها».
ينظر بهذا الصدد: سهيل حسين الفتلاوي، المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٣) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في النظرية والتطبيق، ص ٢٥-٢٦.

(٤) تطورت العلاقات الدُّبلوماسية في ظل الدَّولة العباسية، وكان أساس هذه العلاقات تبادل السفراء، كالسفارات التي قامت بين الخليفة المنصور وكل من ملك الإفرنج وملك الروم وبين الخليفة هارون الرشيد وشارلمان ملك الإفرنج وبين الخليفة المأمون والبيزنطيين.

(٥) ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية ، ص٣٩.

على الصعيد العام، يرى **الدكتور عدنان البكري**، «أن أهم ما تميزت به الدُّبلوماسية الإسلامية هو تقيدها بالمبادئ الخلقية والإنسانية التي جاء بها الدين الإسلامي الذي رفض الفصل بين الأخلاق والسياسة في التعامل الدَّولي»[(١)(٢)].

ومن خلال تلك الحقائق، نرى أنَّ الحضارة الإسلامية كان لها دور جوهري في تطوير العملية الدُّبلوماسية من خلال إرساء العديد من الأسس والمبادئ، إذ تميزت الدُّبلوماسية في هذه المرحلة بالشمولية اعتماداً على مبادئ الإسلام، التي تدعو إلى التآلف والتحابب والتعاهد والتعاون والتسامح والتعاضد عن طريق إرسال النبي محمد ﷺ رسلاً من الصحابة إلى بقية الأمم للتعريف بالدين الجديد والدعوة إلى الإيمان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شخصية النبي محمد ﷺ هي شخصية آسرة، لم يعرف تاريخ البشرية مثلها لا قديماً ولا حديثاً.

وفي العهدين الأموي والعباسي، اضطلعت الدُّبلوماسية بدور جديد في تطبيع العلاقات وتوثيقها بين الخلافة في كل من دمشق وبغداد وبين الممالك الأخرى.

سادساً: الدُّبلوماسية في العصور المتقدمة

يعد التمثيل الدبلوماسي الدائم، وانعقاد المؤتمرات الدَّولية، وبروز المنظمات الدَّولية من أهم ملامح العصر الحديث، وذلك ارتباطاً بالمتغيرات الدَّولية الحاصلة على كافة الأصعدة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم علمية.

إن الدُّبلوماسية في هذا العصر قد مرَّت بمراحل، وهي كالآتي:

---

(١) إن القرآن الكريم والسنة النبوية تضمن الكثير من المبادئ الدُّبلوماسية القائمة على أساس الأخلاق والقيم الإنسانية وذلك لغرض نشر الرسالة السماوية. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآىِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال رسول الله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق».

(٢) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص٣٣.

أ- الدُّبلوماسية من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا عام (١٨١٥م):

مع بزوغ عصر النهضة (Renaissance)[١] في أوروبا؛ بدأت الدُّبلوماسية تأخذ منحىً جديداً، يمكن متابعته عبر محاور ثلاثة وكما يلي:

١ . الدُّبلوماسية في عصر دويلات المدن الإيطالية:

أول ممارسة للتمثيل الدبلوماسي الدائم كانت قد ظهرت في إيطاليا في القرن الخامس عشر، فقد نشأت في إيطاليا بعد عصر النهضة دويلات عديدة مستقلة ومتنافسة[٢]. وأول سفارة مقيمة بالمعنى الحديث كانت تلك التي أوفدها دوق ميلان Milan واعتمدت عام (١٤٥٠م) لدى كوزيمو دي مديتشي (dei Cosimo Medici)[٣]. ولم تقتصر الدويلات الإيطالية على التمثيل الدبلوماسي فيما بينها، بل أوفدت بعثاتها الدُّبلوماسية إلى خارج شبه الجزيرة الإيطالية، فكان لأغلب تلك الدويلات سفارات دائمة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا[٤].

وكان لكتاب الأمير **نيقولا مكيافيلي** (Niccolo Machiavelli)[٥] الصادر عام

(١) عصر النهضة (Renaissance): وتعني بالإيطالية الولادة من جديد، وهي حركة امتدت تقريباً من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر، بدءًا من فلورنسا الإيطالية ولاحقاً انتشرت في باقي أوروبا، وهي تمثل فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، ويعد مكيافيلي من أعظم شخصيات النهضة.

للمزيد يراجع الموقع الإلكتروني: www.marefa.org/index.php./

(٢) فاضل زكي محمد ، الدُّبلوماسية في النظرية والتطبيق ، ص٣٦.

(٣) محمد مختار الزقزوقي، دراسات دبلوماسية، ص٧٩.

(٤) زايد عبيد الله مصباح ، الدُّبلوماسية ، ص٥٢.

(٥) نيقولا مكيافيلي (Niccolo Machiavelli): ولد في عائلة عريقة عام (١٤٦٩م) في مدينة فلورنسا الإيطالية، وكانت له صداقات واسعة في أوساط الكتاب والمفكرين مما سمح له بالحصول على ثقافة ليبرالية واسعة في القانون والسياسة والتاريخ والفلسفة، وكثيراً ما قام =

(١٥١٣م) في إيطاليا، تأثيره القوي على أسلوب السياسة والحكم، وانعكست أفكاره على الأسلوب الدبلوماسي، فانتشرت الرشوة للحصول على المعلومات، وسرقة الوثائق، والعمل في سرية وخفاء، بيد أن المكيافيلية قد استقرت في الفكر السياسي تعبيراً عن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة[١].

٢. الدُّبلوماسية في المرحلة الفرنسية:

الدُّبلوماسية في هذه المرحلة اقترنت بالمدرسة الفرنسية التي وضع أسسها (الكاردينال ريشيليو Cardinal Richelieu)[٢]، وسارت على نهجها أوروبا خلال فترات متلاحقة[٣].

وفي هذا الصدد، يرى **الدكتور عطا محمد صالح زهرة**، وفي كتابه القيم، «في النظرية الدُّبلوماسية»، «أن الكاردينال ريشيليو هو من أبرز الذين نجحوا في إدخال

= بمهمات دبلوماسية خارج فلورنسا. أهم المؤلفات التي تركها هو كتاب «الأمير» الذي ألفه عام (١٥١٣م)، عرف بعدم الاكتراث لاستخدام الوسائل غير الأخلاقية لتحقيق أغراض سياسية. توفي عام (١٥٢٧م).

للاستزادة يرجى النظر: مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٢١ وما بعدها.

(١) ثامر كامل محمد، الدُّبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٠، ص٤٢.

(٢) الكاردينال ريشيليو (Cardinal Richelieu): (1585-1642م)، هو رجل دولة و دين ونبيل فرنسي بارز، كان وزير الملك الفرنسي لويس الثالث عشر وأصبح كاردينالاً سنة (١٦٢٢) ومن ثم أصبح سيد الوزراء لدى لويس الثالث عشر، ويعد أول رئيس وزراء في التاريخ. عمل على تقوية الملكية الفرنسية.

يراجع الموقع الإلكتروني: www.thaqafaonline.com/2012/06/blog-post_4725.html

(٣) محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدُّبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ص٢٠١.

بعض الإصلاحات في كل من نظرية الدبلوماسي وممارسته، فقد كان له السبق في تقرير عدد من المبادئ وأهمها: أن الدُّبلوماسية نهج متصل وليست مجرد عملية وقتية، وأن لمصلحة الدَّولة الأولوية على ما عداها، وتوجيه الرأي العام بحيث يدرك أبعاد سياسة الدَّولة ويؤيدها»[١].

وفي ضوء ذلك، وضع الكاردينال ريشيليو ولويس الرابع عشر في فرنسا نواة وزارة الخارجية، فكان لفرنسا ما يقرب من (٥٠) سفارة دائمة، وفي عهده تم تأسيس مدرسة اللغات الشرقية الحية لإعداد العاملين في السفارات الفرنسية في أقطار الشرق[٢].

٣. الدُّبلوماسية في مرحلة معاهدة وستفاليا (١٦٤٨م):

شكلت معاهدة وستفاليا (1648م) (Westphalie Treaty) تحولاً تاريخياً مهماً في العلاقات بين دول القارة الأوروبية، في حين عدَّها البعض بداية تاريخ العلاقات الدَّولية الحديثة لارتباطها بمفهوم الدَّولة القومية ـ الوستفالية.

ومن هذا المنطلق، يرى الدكتور محمد علي القوزي، أن معاهدة وستفاليا استحدثت مجموعة من المبادئ والقواعد أهمها[٣]:

١. تعد هذه المعاهدة فاتحة لما سُمِّي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات (Diplomacy of Conference).

٢. أقرت مبدأ المساواة بين الدُّول دون النظر إلى نظمها الداخلية.

---

(١) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص ٦٤-٦٥.
(٢) ينظر بهذا الصدد: عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات والامتيازات الدُّبلوماسية والقنصلية في القانون الدَّولي، ص١٠٦.
(٣) ينظر بهذا الصدد: محمد علي القوزي، العلاقات الدَّولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٦٣.

٣. أقرت نظام إحلال البعثات الدُّبلوماسية الدائمة بما لها من حصانات وامتيازات.

٤. أخذت بفكرة توازن القوى بوصفها وسيلة للعمل على استتباب السلام في أوروبا.

وعليه، فإن مؤتمر وستفاليا يمثل إشراقة مهمة في تطور تاريخ الدُّبلوماسية وارتقائه، ففي هذا المؤتمر أمست أوروبا دولاً قومية علمانية، وتحولت الدُّبلوماسية من متنقلة إلى دبلوماسية ثابتة.

ب- الدُّبلوماسية من مؤتمر فيينا (١٨١٥م) وحتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م):

وقَّعت الدُّول المشاركة في هذا المؤتمر على معاهدة تبين فيها اختصاصات السفراء ودرجاتهم والامتيازات التي يتمتعون بها، وألحقت بهذه المعاهدة، معاهدة ثانية عُرفت باسم إكس لا شابيل (Aix-la-Chapelle) عام (١٨١٨م)، أكملت شروط المعاهدة الأولى.

وفي هذا الصدد، يرى **المؤرخ لويس دوللو**: «إن الفترة الواقعة بين عام ١٨١٥ـ وعام ١٨٤٨ تعد فترة انتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد المنبثق عن الثورة؛ نتيجة لتيقظ روح القوميات في أوروبا وأمريكا، والتقدم الصناعي»[1]. وقد، شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين بروز الدُّبلوماسية البرلمانية (Parliamentary Diplomacy)، التي أضافت نمطاً جديداً من الاتِّصالات وذلك

---

(١) لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٢.

في سياق التباحث ضمن منتدى مفتوح، يجري وفقاً للقواعد المقررة داخلياً [١].

إذنْ، يعد مؤتمر فيينا لعام (١٨١٥م) وما أقره من قواعد دولية ثابتة حجر الأساس في بناء الدُّبلوماسية الحديثة، فقد اكتسبت بعده الخدمة الدُّبلوماسية أبعادها الخاصة بوصفها مهنة مميزة عن حرفة السياسي أو رجل الحكم وأصبحت لها قواعدها وإجراءاتها ومراسمها الخاصة بها، ووضعت حداً لفوضى الألقاب والمراتب الدُّبلوماسية، وأرست قواعد الأسبقية بين الممثلين الدبلوماسيين[٢]. ومن ثم، أصبحت الدُّبلوماسية أكثر دقةً وثباتاً، وأمسى الدبلوماسي ممثلاً لدولته وليس للحاكم.

ج- الدُّبلوماسية من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) إلى نهاية الحرب الباردة (١٩٩١م):

يصف بعض الكتّاب الدُّبلوماسية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى بالدُّبلوماسية التقليدية، باعتبار أن الحرب الأولى كانت إيذاناً بمولد تطور حديث في آفاق العلاقات الدُّبلوماسية.

ملامح هذه الفترة يمكن أن تتضح من خلال ظهور منظمة عصبة الأمم (League of Nations) عام (١٩١٩م) منظمةً دولية لتحقيق السلام الدَّولي، ومن ثم فشل تلك المنظمة في تحقيق أهدافها وقيام الحرب العالمية الثانية، ويليها إنشاء منظمة الأمم المتحدة (United Nations) عام (١٩٤٥م)، للعمل على تحقيق الأمن الجماعي، بعدها ظهرت منظمات قارية وإقليمية[٣].

---

(١) B.S. Murty, The International Law of Diplomacy: The Diplomatic Instrument And World Public Order, New Haven Press, New Haven , 1989, P.5.

(٢) ينظر بهذا الصدد: عدنان البكري ، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية ، ص٣٤.

(٣) للاستزادة يرجى النظر: محمد علي القوزي، العلاقات الدَّولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ص١١٧.

في هذه المرحلة ظهرت «الدُّبلوماسية العلنية أو المفتوحة (Diplomacy Open)، بقيام عصبة الأمم، وتقدم وسائل الاتِّصال وازدياد أهمية الرأي العام، وتضاؤل دور المبعوثين مع قيام رؤساء الدُّول ووزراء الخارجية بالمهام الدُّبلوماسية، ثم ظهرت هيئة الأمم المتحدة، وشهدت هذه المرحلة ظهور ممثلي المنظمات الدَّولية»(١).

وبإبرام اتفاقية فيينا للعلاقات الدُّبلوماسية بتاريخ (١٨ أبريل ١٩٦١م)، التي حضرها ممثلو إحدى وثمانين دولة، أصبح هناك تقنين رسمي عام يضم كافة القواعد التي تحكم العلاقات الدُّبلوماسية، بعد أن ظلت وقتاً طويلاً تستند في المقام الأول إلى العرف(٢)، ثم تلتها اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام (١٩٦٣م) (٣).

د- الدُّبلوماسية من نهاية الحرب الباردة (١٩٩١م) إلى الوقت الحاضر:

وفي عالمنا المعاصر، وفي ظل التطورات التي شهدها العالم، خاصة مع التطور العلمي التكنولوجي، وبروز ظاهرة العولمة، التي أدت إلى ترابط وتشابك أجزاء العالم وزيادة التأثير المتبادل فيما بينها خصوصاً مع ثورة المعلومات والاتِّصال، فضلاً عن الزيادة الملحوظة في عدد أشخاص القانون الدَّولي العام التي أدت إلى أن يكتسب مفهوم الدُّبلوماسية المعاصرة معانيَ أوسع مما كان يحملها المفهوم التقليدي للدُّبلوماسية(٤).

خلاصة القول، إن الدُّبلوماسية خلال هذه المرحلة بدأت تتطلع إلى إنجاز أهداف سياسية واقتصادية وآيديولوجية لخدمة مختلف القضايا؛ وعليه فقد تحولت

---

(١) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص٧٠.
(٢) زايد عبيد الله مصباح ، الدُّبلوماسية ، ص ص ٥٨-٥٩.
(٣) زايد عبيد الله مصباح، المصدر نفسه ، ص٥٩.
(٤) عدنان عبد الله رشيد، الدُّبلوماسية الوقائية في القانون الدَّولي المعاصر، مكتب التفسير للنشر والاعلان، أربيل، ٢٠٠٨، ص١٩.

الدُّبلوماسية من التقليدية إلى المعاصرة والعلنية التي تمارس ضمن إطار من الوضوح، وتأثرت بظهور الرأي العام، وبروز تكتلات دولية حديثة، وكذلك قيام المنظمات الدَّولية وأشخاص القانون الدَّولي الآخرين، وتنامي ظاهرة العولمة، وكل ذلك في ظل معالم الثورة القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والاتِّصال.

ومما تقدم نستنتج، أن الدُّبلوماسية مرَّت بمحطات تاريخية مهمة في مراحل تطورها، يعد معظمها نقاط تحول ونقلات نوعية في تاريخها، بحيث أدَّت هذه المحطات دوراً رئيساً، وأثرت تأثيراً حاسماً وعميقاً في مسار تطور الممارسة الدُّبلوماسية، وكل محطة من هذه المحطات امتازت بسمات ومميزات معينة، فرضتها الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل مرحلة، وانعكست في سلوك الدُّول والمنظمات الدَّولية ووسائل تعاملها مع المشكلات والتحديات المختلفة.



المبحث الثاني
العولمة: المفهوم والتطور

في نهايات القرن العشرين، وفي ضوء الانعكاسات الكبيرة لظاهرة العولمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مختلف الدُّول، حظي هذا الموضوع باهتمام غالبية المفكرين والدارسين في الدُّول كافة على اختلاف مستويات تطورها، فهي مصطلح لا تخلو منه مجلة أو كتاب أو مناقشة في ندوة؛ وعليه، أصبحت العولمة تمثل اليوم الظاهرة الأكثر انتشاراً على الصعيد العالمي.

وسيراً مع منطق البحث، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة هذه الظاهرة من خلال مطلبين اثنين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف مفهوم العولمة.

المطلب الثاني: نشأة العولمة ومراحل تطورها.

❊ ❊ ❊

المطلب الأول
تعريف مفهوم العولمة

العولمة (Globalization)، ظاهرة أثارت الكثير من الجدل والمناقشات الفكرية، ومن هنا كان التعدد في الشروحات والتنوع في التغيرات والتباين في تناول الجوانب المختلفة لها، فتعريفات العولمة متعددة الأبعاد والجوانب، فهي سياسية وآيديولوجية واقتصادية وثقافية، ومن هنا كان اختلاف المفكرين والباحثين في تحديدهم لمفهوم العولمة.

أولاً: المدلول اللغوي للعولمة

تعني العولمة في معناها اللغوي «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله»[١]، فهي لفظة عربية تقابل الكلمة الإنجليزية (Globalization) ووزنها الصرفي (فَوْعَل) فعلاً واسماً، وهو من أبنية الموازين الصرفية العربية[٢]. وهي دلالة لصيغة تفيد وجود فاعل يفعل وهذا ما نلاحظه على صيغة «zation» في الإنجليزية على خلاف صيغة «ism ـ » في «Globalism» التي تعني العالمية[٣]. فالعولمة في اللسان

---

(١) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدَّولية: من النظريات الى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٩٤.

(٢) رضا عبد الواجد أمين، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٤.

(٣) أحمد صدقي الدجاني وآخرون، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٢.

العربي من «العالم»، وهي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة (Globalizaion) وهما الكوكبة والكونية[١].

وضمن هذا السياق، يجدر بنا أن نشير إلى رأي **الدكتور حسن حنفي** حينما قال: «إنها قضية الترجمة في كل اللغات عندما يتم نقل لفظ من لغة إلى أخرى، فقد تم نقل لفظ (Globalization) إلى الفرنسية (Mondialisation) ولم يكن في ذلك أي قصور في اللغة الفرنسية، بل إن لفظ العولمة اشتقاق من عالم الذي يقابل (World) وليس من الكوكب الذي يقابل (Globe) مما يجعل البعض يفضل كوكبة على عولمة»[٢].

وفي الطرف الآخر، يرى **الدكتور عبد المنصف حسين رشوان** أنه «مهما كانت كلمة «الكوكبة» أكثر دقة من كلمة «العولمة»، فإن هذه الأخيرة تكتسب قابلية أكبر من خلال شيوعها في الاستخدام من قبل المفكرين والباحثين، وهو الأمر الذي يدعو إلى الأخذ بها على ما يكتنفها من العيوب[٣]»[٤].

---

(١) أحمد صدقي الدجاني، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) حسن حنفي، و صادق جلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر، ط٢، دمشق، ٢٠٠٢، ص٢٢.

(٣) إجمالاً تطرح قضية المفردة الانجليزية (Globalization) أو المفردة الفرنسية (Mondialisation) عند التعبيرعن دلالات العولمة، حيث يميل البعض إلى استعمال الكوكبة ويميل البعض الآخر إلى الحديث عن الكونية والعالمية وغير ذلك من المفاهيم التي ترتبط بسياقات دلالية مختلفة، وذلك مقابل أغلبية تفضل مفردة العولمة وتعمل على تعميمها بما يرجحها بصورة أقوى.

لتفاصيل أكثر ينظر: كمال عبد اللطيف، أسئلة العولمة (ملاحظات حول تشكل مفهوم العولمة في الكتابات العربية)، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، دمشق، شتاء ١٩٩٨ – ١٩٩٩، ص٢٥٨.

(٤) عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، بدون مكان النشر، ٢٠٠٦، ص١٣.

وبطبيعة الحال، لغوياً يمكننا اعتبار مفهوم العولمة أو الكونية أو الكوكبة أو غيرها من المفاهيم المرادفة لترجمة مصطلح (**Globalization**)، وقد يرجع ذلك إلى عمومية وشمولية تلك الظاهرة لمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الأبعاد.

وفضلاً عما تقدم، وفي نطاق اللغة الانجليزية، فإن (Globalization)، تمثل صفة مشتقة للاسم «Globe» التي تعني الكرة الأرضية[(١)]. هذا ولم يكن لمفهوم العولمة المعاصر أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات، ولم يكن لهذا المفهوم أي حضور خاص، بل إن قاموس أُكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام (١٩٩١م)، واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت إلى حيز الوجود خلال التسعينيات[(٢)].

ويعرف معجم ويبسترز (Webster's) الإنجليزي كلمة عولمة بالقول:

«To globalize: to make global, Esp: to make worldwide in scope or application».

وهذا يعني بالعربية، إكساب الشيء طابع العالمية وخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً[(٣)]، وفي هذا المجال، فالعولمة في اللغة الفرنسية تعني «Mondialisation» مشتقة من المصدر «Monde» أي العالم ولكنها لا تعني مفهوم العالمية[(٤)].

---

(١) منير البعلبكي، المورد (إنجليزي ـ عربي)، دار العلم للملايين، ط٧، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٩٠.

(٢) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود و نورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٧-٢٨.

(٣) نقلاً عن: عمر علي محمد، العولمة وتأثيرها على الهوية الثقافية، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، غير منشورة، لندن، ٢٠٠٧، ص١٣.

(٤) هيفي أمجد حسن، أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة (دراسة تحليلية)، مطبعة وزارة الزراعة، أربيل، ٢٠٠٥، ص٢١.

على وجه الإجمال، نرى أنَّ المدلول اللغوي لمفهوم العولمة يشير بصفة عامة إلى إضفاء طابع عالمي على النشاط الإنساني بمجمله، فالعولمة تمثل مصدر لفعل عولم يعولم عولمة، فنقول مثلاً: إن الدُّبلوماسية المعاصرة قد تعولمت (Globalized) في ظل تعولم النظام الدَّولي.

ثانياً: المدلول الاصطلاحي للعولمة

العولمة هي ظاهرة (Phenomenon)، من ظواهر السياسة العالمية أخذت تنتاب المجتمع الدَّولي منذ بدأ ظهور المتغيرات الدَّولية الجديدة، وهي ظاهرة ذات أبعاد مركبة اقتصادية وسياسية وثقافية وآيديولوجية تناولها المختصون في العلاقات الدَّولية[١]، فمع بداية التسعينيات ظهر في السياسة الدَّولية هذا المصطلح، وذلك في إطار الخطاب السياسي للقوى الكبرى، وقد ركز هذا الخطاب على أن ظاهرة العولمة تعني تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود[٢]، وإن جوهرها يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدُّول على النطاق الكوني[٣].

ومن باب وضع الشيء في محله، يرى **الباحث العربي السيد يسين**: «إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً إلى تعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الآيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً»[٤].

---

(١) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدَّولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص٣٣٨.

(٢) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدَّولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص٦٧٦.

(٣) السيد يسين وآخرون، ندوة العرب والعولمة، ص٢٧.

(٤) السيد يسين وآخرون، المصدر نفسه ، ص٢٥.

وانطلاقاً من المنظور المذكور، سنحاول فيما يأتي إبراز أهم هذه التعاريف والمدلولات في هذا المجال:

▪ يرجع بعض المفكرين أصل مصطلح العولمة (Globalization) إلى تنبؤات عالم الاتِّصال **مارشال ماكلوهان** (Marshal Mcluhan)، الذي يرى: «إن العالم أصبح بفضل تطور قنوات الاتِّصال قرية كونية (Global Village)[١]»[٢].

وعليه، فإن ما نشهده في عالمنا اليوم من تقدم هائل في التكنولوجيا الحديثة وخاصة في مجال الاتِّصالات التي ألغت بدورها الحدود والحواجز والمسافات الجغرافية والثقافية بين المجتمعات المختلفة، مما جعل العالم أشبه ما يكون بقرية صغيرة، يمثل أبرز معالم ظاهرة العولمة، كل ذلك إن دل على شيء فهو يدل على صحة تنبؤات ماكلوهان (Mcluhan).

▪ تعريف **أنتوني جيدنز** (Anthony Giddens): العولمة هي «تكثيف للعلاقات

---

(١) القرية الكونية (Global Village): مفهوم صاغه وقدمه للمرة الأولى عالم الاجتماع والاتِّصالات الكندي مارشال ماكلوهان (M. Mcluhan)، في كتابه (إستكشافات في عوالم الاتِّصال) عام١٩٦٠، وقد ركز على دور التطورات المتسارعة لوسائل الاتِّصال في تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة، وقد أثار جدلاً في الستينات لإعتقاده إن الحياة الخاصة والمذهب الفردي مهددان بفعل التطور التقني في مجال الاتِّصالات.

لتفاصيل أكثر ينظر: مي العبد الله سنو، الاتِّصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٦٦– ٦٧. كذلك ينظر: إسماعيل عبد الفتاح الكافي، معجم مصطلحات عصر العولـمة، ٢٠٠٣، كتاب إلكتروني متـاح على الـموقع: www.kotobarabia.com..

(٢) نقلاً عن: فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٧.

الاجتماعية على مستوى العالـم، والتي تربط المجتمعات الـمحلية المميزة بطرق تجعل الأحداث الـمحلية تتشكل بفعل الأحـداث التي تقع على مسافة بعيدة، والعكس صحيح»[١].

إن تعريف جيدنز(Giddens) للعولمة أعطى أولوية بالغة للعلاقات الاجتماعية في نطاق العالم على حساب الجانب الاقتصادي، وحاول إظهار العالم كمساحة اجتماعية مشتركة، فالعولمة تنشط في مجالات عدة، وليس فقط في المجال الاجتماعي.

▪ **تعريف رونالد روبرتسون** (Ronald Robertson)[٢]: «العولمة مفهوم يشير إلى اتجاه نحو انكماش العالم وزيادة وعي العالم بهذا الانكماش»[٣].

إن تعريف روبرتسون (Robertson) للعولمة يُعَدُّ من التعاريف المبهمة أو الغامضة نسبياً، فضلاً عن أنه تعريف موجز إلى حد كبير، نقرأ في طياته أن هناك ترابطاً وتلاحماً ما بين المحلي والعالمي.

---

(١) John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, The Globalization of Worl Politics: An Introduction to International Relations, Fifth Edition , Oxford University Press, Oxford , 2011, P.17.

(٢) رونالد روبرتسون (Ronald Robertson): بدأ اهتمامه بدراسة النظام العالمي منذ منتصف الستينيات، في إطار ما سمي وقتها بعلم البنى الكونية والدَّولية، ومع اتساع خطاب العولمة في بداية التسعينات بدأ روبرتسون يرى في كتاباته بأن هناك تعايشاً بين المحلي والكوني، وتحويل العالم إلى مكان واحد يتسم بدرجات من الاعتماد الحضاري والمجتمعي المتبادل.
ينظر بهذا الصدد: رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، مصدرسبق ذكره، ص١٣-٢٢.

(٣) Manfred B. Steger, Globalization: A Very Short Introduction, Oxford University Press, Oxford , 2003, P. 10.

▪ **تعريف جاك لولي (Jack Lule)**: «يمكن تعريف العولمة على أنها مجموعة من العمليات التاريخية المتباينة التي تتداخل فيها أمور الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، جنباً إلى جنب مع تطور تكنولوجيا وسائل الإعلام؛ لأجل خلق الظروف التي يمكن أن يفهم العالم بأنه مجتمع افتراضي»[١].

يشير هذا التعريف إلى أن هناك تكاملاً وتداخلاً بين وسائل الإعلام من جهة، وبين تكنولوجيا الاتِّصال والمعلوماتية من جهة أخرى، ويعملان بالتوازي كآلة فاعلة لتنشيط تلك العملية، مما يشكل سمة بارزة في العولمة.

▪ **تعريف أوستيرهامل وبيترسون (Osterhammel & Peterson)**: «العولمة هي عبارة تستخدم غالباً لتفسير عالم اليوم»[٢]. هذا التعريف يمثل ترجمة واقعية لما نراه اليوم من عالم يمتاز بالتحول والتغيير والتبدل السريع في المستجدات الدَّولية، إلا أن هذا التعريف اختزل الظاهرة بصفاتها المتغيرة أكثر من مضامينها المتعددة.

▪ **تعريف دليل مصطلحات العلاقات الدَّولية**: «العولمة هو ذلك المصطلح الذي يشير إلى زيادة الآليات والعمليات والأنشطة التي تعزز الترابط العالمي وتسريعها، بما يؤدي في النهاية إلى التكامل السياسي والاقتصادي»[٣]. ما نلمحه من هذا التعريف، هو أن العولمة تكتسب أهميتها من خلال تشابكها مع مختلف المجالات التي تخص حياة الإنسان، فمن الصعب أن نلحظ حقلاً لم تمسه آثار العولمة.

---

(١) Jack Lule, Globalization & Media, Rowman & Littlefield Publishers, Maryland, 2012, P.31.

(٢) Jurgen Osterhammel & Niels Peterson, Globalization: A Short History, Trans. Dana Geyer, Princeton University Press, New Jersey, 2005, P.1.

(٣) Martin Griffiths & Terry O'callaghan, International Relations: The Key Concepts, OP. Cit., P. 126.

■**تعريف فريد هاليداي** (Fred Halliday): «العولمة متضمنة ثلاثة أشياء أساسية: تخفيض الحواجز بين الدُّول والمجتمعات، وزيادة هيمنة بعض الدُّول والمجتمعات، وزيادة حجم المبادلات بين المجتمعات (سواء كان ذلك على شكل تجارة، أم رأس مال، أم عملة متبادلة، أم حجم سياحة، أم عدد مهاجرين)»(١). ما يؤخذ على تعريف هاليداي (Halliday)، هو ابتعاده ضمنياً عن إبراز مديات الطفرة التكنولوجية الكبرى في مجال الاتِّصال والإعلام، بوصفها الوسيلة الأمثل للانتشار وشيوع العولمة. وكما قال توماس فريدمان (Thomas Friedman): «إنَّ الإنترنت هو المحرك التوربيني الذي يقود العولمة إلى الأمام»(٢).

■**تعريف أولريش بك** (Ulrich Beck): «المقصود بالعولمة هو تقوية الأمكنة والوقائع والمشاكل والصراعات والتراجم عبر الحدود»(٣). ومثالنا على الأمكنة هو أشكال العمل والإنتاج والبنوك، والوقائع مثل: حملة الانتخابات الأمريكية، والمشاكل مثل: التغيرات المناخية، وغيرها.

■**تعريف سيار الجميل**: العولمة أو الكوننة هي: «ظاهرة قوية مؤثرة تتغلغل في مسارب الحياة وتتفرع عنها عوالم جديدة لها مجالها المتنوع الذي تحكمه الاقتصادات أساساً ومسالكه وأسواقه وبورصاته»(٤). نلاحظ في هذا التعريف، التركيز على

---

(١) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٢.

(٢) نقلاً عن فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، ص١٩.

(٣) أولريش بك، ماهي العولمة؟ ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل، بدون مكان النشر، بدون سنة النشر، ص١٢٨.

(٤) سيار الجميل، العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص٧٩.

العوامل الاقتصادية، التي هي في الحقيقة تؤدي دوراً جوهرياً في خضم التحولات التي يشهدها عالم اليوم، فالاقتصاد هنا هو سيد الموقف.

▪تعريف **الدكتور صادق جلال العظم**: «العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ»[١]. نعتقد أن هذا التعريف جاء تجسيداً لفكرة سيطرة الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم، ولعل خير ما يعبر عن هذا الاتجاه هو أفكار فوكوياما (Fukuyama)، في كتابه «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، الذي عدَّ سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصاراً حاسماً للرأسمالية على الشيوعية.

▪تعريف **يحيى أحمد الكعكي**: «العولمة هي الأداة الدُّبلوماسية الجديدة التي يمارسها النسق الدَّولي العالمي الراهن المتصور في رسمه للصورة العامة لهذا النسق، بأهدافه وقيمه، أو بهما معاً»[٢]. إذ بحكم امتلاك العولمة لكل المقومات والأدوات والوسائل المتمثلة في التقدم التقني في مجالات النقل ونظم الاتِّصالات الرقمية والأقمار الصناعية، فإن بالإمكان أن تكون الأداة الدُّبلوماسية الأمثل إذا ما تم استخدامها في المكان والزمان الصحيحين.

▪تعريف **الدكتور مهدي جابر مهدي**: «العولمة هي انفتاح العالم على بعضه البعض من خلال حرية حركة الناس ورأس المال والأفكار والثقافات، وتتجلى العولمة في عدة ميادين وصور اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية وأخلاقية»[٣].

---

(١) حسن حنفي، و صادق جلال العظم، ما العولمة؟، ص١٣٦.

(٢) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولـمة، دار النهضـة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٦.

(٣) أستاذنا الدكتور مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الإنساني، مؤسسة O.P.L.C. للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٤، ص٦٠.

نجد أن هذا التعريف قد قسم النشاطات التي تتحرك بحرية عبر الحدود إلى الأشياء الملموسة والمتمثلة في الأفراد والأموال والبضائع والخدمات، وإلى الأشياء المجردة المتمثلة في الأفكار والمعلومات والسلوكيات والثقافات.

وفي ظل مجمل التعاريف والشروحات والإيضاحات والتحليلات النقدية لمفهوم العولمة، نميل إلى الأخذ بالتعريف الذي أورده أستاذنا الدكتور مهدي جابر مهدي، لكونه في تقديرنا يتسم بالشمولية والحيادية والموضوعية، وذلك في وصفه لعملية الارتباط المتبادل بين المجتمعات البشرية من خلال عملية (Process) حرية انتقال وحركة الأفراد والأموال والأفكار والمعلومات والممارسات الثقافية من دون حواجز.

وعليه، نعتقد أن هذا التعريف هو الجامع؛ لأنه في الواقع يلمس جوانب ظاهرة العولمة المركبة والمعقدة والمتعددة، فالعولمة عملية دينامية مفتوحة تتعرض للتأثر والتأثير وهي تمثل القوة الدافعة وراء طيف واسع من التغيرات التي تشكل المجتمعات الحديثة.

واستناداً لجملة ما تقدم، نقول: إن السبب الرئيس لتباين آراء المختصِّين والمفكِّرين في تحديدهم لمفهوم العولمة، قد يرجع غالباً إلى الخلفيات الآيديولوجية لكل واحد منهم من جهة، وتعدد مضامين وتجليات وتأثيرات الظاهرة من جهة أخرى، فمن الطبيعي أن نرى المهتم بالقضايا السياسية يبحث في التجليات السياسية لتلك الظاهرة، مثل: مسألة احترام حقوق الإنسان، والدعوة إلى الديمقراطية، وكذلك مسألة السيادة والتدخل الإنساني، وكذلك هو الحال بالنسبة للمهتم بالشأن الاقتصادي أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو التكنولوجي.

المطلب الثاني
نشأة العولمة ومراحل تطورها

تباينت الدراسات في تحديد نقطة بداية العولمة وانطلاقها، بحيث أصبحت مثار جدل واسع، فهناك من يرى أن للعولمة جذوراً عميقة في التاريخ، وفريق آخر يرى بأنها ظاهرة حديثة، وجماعة أخرى ترى أنها ظاهرة حديثة ولكن ذات جذور تاريخية قديمة.

فإذا كان التعريف يعد أحد المتطلبات الضرورية من أجل مناقشة العولمة بشكل مركز، فإن هناك متطلباً آخر هو المنظور التاريخي[١]. فالعولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ[٢]. وكذلك هي قديمة، قدم الإنسان انطلاقاً من تحوله نحو الجماعة، في العيش والعمل المشترك، مروراً بمحاولات السيطرة ونشوء الإمبراطوريات[٣].

وانطلاقاً من هذه الفكرة، يرى **الدكتور جلال أمين** «إن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل»[٤]، وبعبارة أكثر تحديداً، يرى **الباحث السيد يسين** «أن للعولمة تاريخاً قديماً، ومن ثم فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة، وذاع

---

(١) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ص١١٠.

(٢) حسن حنفي، و صادق جلال العظم، ما العولمة؟ ص١٧.

(٣) عماد يونس، العولمة: تاريخ ـ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس– لبنان، ٢٠٠٥، ص٤٩.

(٤) جلال أمين ، العولمة والدَّولة ، ندوة العرب والعولمة، ص١٥٣.

وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسة لتحليل الظواهر المتعددة، التي تنطوي عليها العولمة، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة»[١].

ولعل ما جعل آثار العولمة تبرز في هذه المرحلة التاريخية الراهنة التي يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتِّصال، والتي يمكن القول أنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للإتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود[٢].

إذنْ، فالعولمة هي مفهوم حديث من حيث التسمية، ولكن جذورها التاريخية وتجلياتها الفعلية تعود إلى قرون بعيدة من الزمن؛ بفعل وجود قوى دافعة لها متمثلة في التكنولوجيا والاقتصاد وغيرها من الدوافع والظواهر والتجليات.

ومن زاوية أخرى، فإن إطلاق فكرة العولمة، بمعانيها الحالية الهادفة إلى جعل العالم كله في هرمية واحدة، متفاعلة ضمن إطار شبه موحد وجامع يعود إلى القرن الخامس عشر[٣]، وبناءً عليه، اقترح الأستاذ **رونالد روبرتسون** (Ronald Robertson) تقسيم مسار تطور العولمة إلى خمس مراحل كالآتي[٤]:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الجنينية، وقد استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، وتخفيف حدة النظام المتعدي للقومية والسائد في العصور الوسطى، كذلك اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية، وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية،

---

(١) السيد يسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، ص٢٩.

(٢) السيد يسين، المصدر نفسه ، ص٣٠.

(٣) عماد يونس، العولمة: تاريخ ـ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي، ص٤٩.

(٤) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ص ١٣٢-١٣٥.

وسادت نظرية مركزية العالم، وبدأت الجغرافية الحديثة، وذاع التقويم الجريجوري.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة النشوء، وقد دامت في أوروبا بشكل أساسي من منتصف القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. فقد حدث تحول حاد في فكرة الدَّولة الوحدوية المتجانسة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدَّولية الرسمية، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدَّولية، وظهرت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتِّصالات بين الدُّول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدَّولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانطلاق، واستمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، ويشير الانطلاق هنا إلى الفترة التي تطورت فيها اتجاهات العولمة المتجلية تجلياً متزايداً، والخاصة بأزمنة وأمكنة سابقة، وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل «خط التطور السريع» للمجتمع المقبول ومفاهيم تتعلق بالهويتين القومية والفردية، ومن ثم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدَّولي، وعولمة قيود الهجرة، وتزايُد أشكال الاتِّصال الكونية بشدة وتعاظُم سرعتها.

كذلك ظهرت في هذه المرحلة المنافسات الكونية مثل: دورة الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وثم تطبيق فكرة الزمن العالمي، والتبني شبه الكوني للتقويم الجريجوري، ووقعت أول حرب عالمية ونشأت عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، واستمرت من منتصف عشرينيات هذا القرن حتى أواخر الستينيات. وبدأت فيها الخلافات والحروب

الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة السائدة، التي وضعت بحلول نهاية مرحلة الانطلاق، وإنشاء عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة. وقد ظهرت محاولات لإرساء مبدأ الاستقلال القومي، ومفاهيم الحداثة المتضاربة (الحلفاء ضد المحور)، التي تبعتها الحرب الباردة. وقد تركزت طبيعة الإنسانية والأمل في الوصول إليها تركيزاً حاداً بسبب الهولوكوست واستخدام القنبلة الذرية، كما تبلور العالم الثالث.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة عدم اليقين، وقد بدأت في أواخر الستينيات، وتعرض اتجاهات الأزمات في التسعينيات وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات. وهبوط الإنسان على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية.

وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه. وأضحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً من خلال الاعتبارات ذات الصلة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة الحقوق المدنية، وتعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع أنواع، وخاصة عبر حركات الحفاظ على البيئة، وأصبح النظام الدَّولي أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائي القطبية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

وقد أضاف أستاذنا **الدكتور مهدي جابر مهدي**، مرحلة سادسة إلى المراحل الخمسة السابقة، وسماها بالمرحلة الراهنة، أي مرحلة ثورة الاتِّصال والمعرفة والعنف. هذه المرحلة بدأت من تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين أي بحدود (٢٠ سنة)، وتميزت بتصاعد مستويات وجهي العولمة السلبي والإيجابي، كما تميزت بسرعة الاتِّصالات وبروز عولمة الأمن، وأخيراً تميزت بتوسع المشكلات وغموض السياسات وتراجع بعض الأطروحات.

ومثال ذلك هو ظهور أطـروحة البروفيسور روبرت كاغان (Robert Kagan)[١]، «عودة التاريخ ونهاية الأحلام» (The Return Of History And The End of Dreams) [٢] رداً على أطـروحة فوكوياما (Fukuyama Francis) «نهاية التاريخ وخاتم البشر» (The End Of History And The Last Man)، والذي يرى فيها الكاتب، أن هناك من اعتقد بأن نهاية الحرب الباردة قد نتج عنها عالم جديد يسوده الوئام وتقل فيه الصراعات وتسود فيه المنافسة التجارية، ولكن هذا الاعتقاد في تصوره هو أقرب إلى الحلم الذي تلاشى مع عودة الغريزة الإنسانية للصدام والمنافسة والتوسع على حساب الغير، وعودة النزعة القومية بين الدُّول الكبرى[٣].

إذنْ، حسب روبرتسون (Robertson) تمثل بدايات القرن الخامس عشر الإرهاصات الأولى لظاهرة العولمة، التي بدأت مع نمو المجتمعات القومية وبناء دولة الأمة (Nation state)، وعند التمعن في نموذج التسلسل التاريخي لروبرتسون (Robertson)، المتمثل في المراحل التطورية السالفة الذكر، نجد إن لظاهرة العولمة بعدين، أولهما: بعد مكاني يتمثل بالفضاء الكوني أو العالمي بأجمعه، وثانيهما: بعد زماني وقتي يتمثل بفترات وحقب عديدة طرحتها العصور المختلفة.

---

(١) روبرت كاغان (Robert Kagan): ولد عام (١٩٥٨م) في أثينا وهو أحد منظري تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ويكتب عموداً في الواشنطن بوست وقد عمل في وزارة الخارجية الأمريكية خلال (١٩٨٤– ١٩٨٨م)، أحدث مؤلفاته هو كتاب بعنوان (The World America Made, 2012).

(٢) أستاذنا الدكتور مهدي جابر مهدي، محاضرات حول العولمة، غير منشورة، ألقيت على طلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل، تاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠١١.

(٣) Robert Kagan, The Return of History And The End Of Dreams, Alfred A. Knopf, New York, 2008.

ومن زاوية أخرى، يرى الباحثان **ثامر كامل الخزرجي، وياسر علي المشهداني،** أن ظاهرة العولمة بصورة عامة قد مرت بمرحلتين رئيستين هما[١]:

١. **المرحلة الإقليمية (العولمة الضيقة):** ولعل البداية الأولى لهذه المرحلة تمتد من القرن الخامس عشر (النهضة الأوروبية) وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، إذ انتشر نموذج الحياة الرأسمالي في مجموعة دول «العالم الحر»، ومن ثم تنامى النظام أو الفكر الاشتراكي الذي كان في مواجهة الفكر الرأسمالي لسنوات عدة بقيادة الاتحاد السوفييتي الذي تمكن من نشر آيديولوجيته في العديد من دول العالم ومنها بعض الدُّول النامية وبعض الدُّول العربية.

٢. **المرحلة العالمية أو (العولمة الشاملة):** حيث تمثلت بداية هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفييتي واضمحلال الآيديولوجيا الشيوعية في العديد من دول العالم، مما أدى إلى زيادة في الترويج للنظام أو الفكر الرأسمالي وعَدَّه أنموذجاً منتصراً من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة، ومحاولة عدِّه النموذج النهائي الذي يجب على دول العالم أن تتبناه، سواء كان بإرادتها أو بدونها، وقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بسرعة تنامي ظاهرة العولمة وتطورها بسبب التطور الهائل الذي حصل في وسائل التقنية الحديثة، فضلاً عن الثورة الهائلة في ميدان المعلومات والاتِّصالات.

نلاحظ مما تقدم، أن هذا النموذج لمسار تطور العولمة فيه الكثير من العموميات المسترسلة، وهو مشابه في مضمونه «إلى حد ما» لما قدمه روبرتسون Robertson في تقسيمه السالف الذكر ولكن بشكل موجز، ويبدو الكاتبان في آرائهما أنهما غير

---

(١) ثامر كامل الخزرجي، و ياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٠.

متحمسين لظاهرة العولمة إجمالاً، ومن أولئك المتعاطفين مع الرؤى الوطنية والتوجهات القومية التي نراها تطغى على مساهمتهما.

وفي اتجاه آخر، يصنف بول كيركبرايد (Paul Kirkbride)، مراحل تطور ظاهرة العولمة إلى أربع فترات تاريخية وهي[1]:

١. **العولمة قبل الحداثة:** تغطي هذه الفترة مرحلة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وهي فترة كانت العولمة تتشخص فيها بتداخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وقد كان الدافع في هذه المرحلة إقامة إمبراطوريات سياسية وعسكرية (الهندية، الصينية، الرومانية)، وانتشار الديانات العالمية (اليهودية، المسيحية، الإسلام) والهجرة الواسعة المدى.

٢. **العولمة في ظل الحداثة الجديدة (١٥٠٠- ١٨٠٠م):** تعد العولمة في هذه المرحلة نتيجة لعدد من العوامل أهمها التدفق الديموغرافي ما بين أوروبا وأمريكا، وصعود الدَّولة الوطنية والقومية وتوسع الشركات التجارية الرئيسة وعلاقات سياسية وعسكرية طويلة الأمد نسبياً وتشكيل الإمبراطوريات الأوروبية (إسبانيا، البرتغال، بريطانيا).

٣. **العولمة الحديثة (١٨٥٠ - ١٩٤٥م):** يُلاحظ من خلال التمعن في هذه المرحلة ظهور الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية مع قوة دفاع كبيرة ومؤسسات دولة متقدمة، واتساع نفوذ الإمبراطوريات الأوروبية حول العالم وهو ما أدى إلى تزايد الرأسمال الأجنبي الخاص الجديد وفتح وانفتاح للأسواق واقتصاديات اليابان والصين على بعضها البعض بصورة غير معهودة.

---

(١) بول كيركبرايد، العولمة: الضغوط الخارجية، تعريب: رياض الأبرشي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٥٢-٥٣.

٤. **العولمة المعاصرة (١٩٤٥ ـ حتى الآن)**: لقد شهدنا في هذه المرحلة الكثير من التدفقات والارتباطات العالمية، وأصبحت تمثل مجمعاً تاريخياً لأنماط العولمة في المجالات السياسية والإدارة والحكم والاقتصاد والبيئة، ولا سيما أن هذه المرحلة شهدت تحسينات استثنائية في مجال البنية التحتية كالنقل والمواصلات.

ومما سبق ذكره، نجد أن هذه المراحل الأربع تؤكد في جوهرها، بروز ظاهرة العولمة مع بروز الحداثة وهي امتداد لها، فالحداثة حسب نموذج كيركبرايد (Kirkbride) تعد وحدة التحليل الرئيسة لتصنيف مراحل ارتقاء العولمة وكذلك تحديد نقطة بدايتها الفعلية.

وفي رأي مختلف ولكن جدير بالتأمل، وهو أن بداية تبلور ظاهرة العولمة يرجع إلى القرن التاسع عشر[1]. وبهذا الصدد، فإن **البنك الدَّولي وفي تقريره عن بحوث السياسات لعام (٢٠٠٣م)**، اقترح جدولاً زمنياً على شكل موجات يمثل المراحل الزمنية للعولمة، ويتضمن ثلاث موجات متتالية، وهي كالآتي[2]:

١. **الموجة الأولى**: حدثت خلال الفترة (١٨٧٠-١٩١٤م)، حين فتح التقدم في مجال النقل والتفاوض علماً خفَضَ حواجزَ الطريق أمام بعض الدُّول لاستخدام وفرة أراضيها بشكل أكثر إنتاجية، إذ قبل قرن مضى، بدت العولمة أمراً حتمياً كما هي اليوم.

٢. **الموجة الثانية**: شهدت السنوات من (١٩٥٠ - ١٩٨٠م)، الموجة الثانية من العولمة، وهي موجة ركزت على التكامل بين الدُّول الغنية؛ إذ ركزت أوروبا،

---

(١) بول هيرست، وجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: فالح عبدالجبار، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٦.

(٢) نقلاً عن: نيكولاس ستيرن، العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١.

وأمريكا الشمالية، واليابان على عودة العلاقات التجارية من خلال سلسلة من عمليات تحرير التجارة متعددة الأطراف برعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

٣. **الموجة الثالثة:** دفعت أحدث موجات العولمة، التي بدأت حوالي العام (١٩٨٠ـ وما زالت)، وهي مستمرة حتى هذا اليوم، التقدم التكنولوجي في مجال المواصلات والاتِّصالات، واختارت الدُّول النامية الكبرى تحسين المناخ الاستثماري والانفتاح أمام التجارة الخارجية والاستثمار، هذه الموجة من العولمة تعد موجة مميزة.

عند الوقوف على ما ورد سابقاً، نرى أن تلك الموجات الثلاث في مراحل تطور العولمة تمثل إبراز الوجه الاقتصادي للعولمة، وهو ما يهم البنك الدَّولي في المقام الأول، وذلك من خلال زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح أو التكييف الاقتصادي والخصخصة (Privatization)[١] وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات لتتوافق مع متطلبات العولمة.

وفي ضوء هذا السياق، لا تمثل العولمة ظاهرة جديدة، فقد ظهرت مع انتصار الرأسمالية في عصر ما بعد الثورة الصناعية، والتوسع الاستعماري الأوروبي[٢]،

---

(١) الخصخصة (Privatization): عملية نقل ملكية المشاريع أو أسهم الشركات من ملكية الدَّولة وسيطرتها إلى الملكية والسيطرة الخاصتين، كما حدث على سبيل المثال في صناعات الغاز والفولاذ والاتِّصالات السلكية واللاسلكية وبيع أسهم الدَّولة في شركة النفط البريطانية في المملكة المتحدة ، وكذلك بيع أسهم شركة فولكسفاغن إلى الجمهور في ألمانيا الغربية.
للمزيد من التفاصيل ينظر: جيفري روبرتز، وأليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ١٩٩٩، ص٣٥٩.

(٢) محمود سمير المنير، العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة ـ مصر، ٢٠٠٠، ص٣٧.

«وانطلاقاً من مبدأ الليبرالية الشهير (دعه يعمل دعه يمر Laissez Faire , Laissez passer)[١]، تقوم الدَّولة الحارسة بإبرام قوانين تنبع من القوانين الطبيعية وعليها إلغاء الحواجز المصنعة، وحماية الملكية الفردية، وأن تقوم بالمشروعات العامة كالبنى التحتية (طرق ـ قنوات)، فهذه الأفكار لا تعدو أن تكون الأسس (Bases) التي ارتكزت عليها الرأسمالية الصناعية في بناء نطاقها الاقتصادي الجديد»[٢].

وفي سياق آخر، يذهب البعض إلى القول بأن جذور العولمة تعود إلى مشروع مارشال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، الذي نتج عنه ظهور اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods)[٣] التي تأسس بموجبها صندوق النقد والبنك الدَّوليين؛ لتحقيق الاستقرار المالي للرأسمالية ونظامها الاقتصادي، فضلاً عن إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام (١٩٤٧م)، أو ما سُمِّيت لاحقاً باتفاقية الجات

---

(١) دعه يعمل، دعه يمر(Laissez Faire, Laissez passer): هو جوهر المذهب الليبرالي القاضي بأن يكون تدخل الدَّولة في الصناعة والتجارة في أضيق حد ممكن.
ينظر بهذا الصدد: محمد أحمد بن فهد، الكونة أو السوق العالمية «العولمة»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٨.

(٢) حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٨٩-٩٠.

(٣) بريتون وودز (Bretton Woods): مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز نيو همبشاير في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤، لمناقشة الاقتراحات التي قدّمتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا فيما يتعلق بمشكلات موازين المدفوعات الدَّولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد أدى النقاش في ذلك المؤتمر إلى الاتفاق على إنشاء:
أ- صندوق النقد الدَّولي .Fund International Monterey
ب- البنك الدَّولي للإنشاء والتعمير:
International Bank For Reconstruction and Development.
للاستزادة ينظر: محمد أحمد بن فهد ، الكونة أو السوق العالمية «العولمة»، ص٩٣.

(GATT)[١]. فالطرح الأمريكي لليبرالية والرأسمالية عادةً ما يكون مدعوماً بالهياكل المؤسسية الاقتصادية عبر الحدودية المانحة، مثل: البنك الدَّولي وصندوق النقد الدَّولي، وهي مدعومة عبر مؤسسات ومنتديات منظمة، مثل: منتدى دافوس (Davos Forum)[٢]. ومع انضمام منظمة التجارة العالمية (Organization World Trade)[٣] إليهما في نهاية القرن الماضي، باتت هذه المؤسسات الدَّولية الاقتصادية تمارس بمجملها دوراً فاعلاً في تثبيت دعائم وأركان «النظام العالمي الجديد»[٤]. المساند لعولمة رأس المال، وكل هذه الهياكل والمؤسسات تقوم على أسس ومنطلقات فكرية.

وبهذا الصدد يقول العالم البريطاني إيريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm): «إن ما خلفته عولمة السوق الحرة التي خرجت عن السيطرة من تفاوتات باتت أسرع نمواً بكثير من ذي قبل، يشكل حواضن طبيعية للظلم والاضطرابات»[٥].

---

(١) ثامر كامل الخزرجي، وياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، ص١٧.

(٢) ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٣١.

(٣) منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization WTO): هي منظمة عالمية مقرها جنيف في سويسرا، أنشئت في عام (١٩٩٥م)، مهمتها الأساسية هي ضمان حركة التجارة بأكبر قدر من الحرية، وهي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدَّولية المختصة بالتجارة بين الأمم، تضم ١٥٢ عضواً من دول العالم، وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT) ، التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
لتفاصيل أكثر يراجع موقع المنظمة الإلكتروني: www.wto.org

(٤) محمد مقدادي، العولمة: رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٢، ص٥.

(٥) إيريك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والارهاب، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٦.

وهكذا نجد أن هناك ترابطاً بين نشوء ظاهرة العولـمة وبين السياسات الاقتصادية النيو لبرالية، وذلك في فترة ما بعد الـحرب العالمية الثانية عن طريق مؤسسات بريتون وودز.

ومن جهة أخرى، يرى فريق آخر من الباحثين أنه منذ بداية التسعينيات راج تعبير العولمة(١)، وأصبحت كلمة طنانة كما كانت عبارة الاعتماد المتبادل في السبعينيات، التي تشير إلى تغيرات حقيقية ذات أهمية أساسية، لها آثار عميقة في السياسة كما في الاقتصاد والأنشطة العسكرية وكذلك في البيئة(٢)، فنقطة الصفر للعولمة، عند بعض الباحثين، قد بدأت «تحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واختفائه عن خارطة القوى السياسية العالمية، فأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصاً مع اختصار المسافات وإلغاء الحدود، بفضل وسائل الاتِّصالات وعولمة مجال السياسة والاقتصاد وتبادل المعلومات»(٣). فالعولمة إذن جاءت في أعقاب الحرب الباردة (Cold War)(٤) بوصفها مرحلةً تاريخية(٥).

---

(١) سلامة كيلة، العولمة الراهنة، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٣.

(٢) جوزيف س. ناي، و جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض ، ٢٠٠٢، ص١٧.

(٣) حسن عبدالله العايد، إنعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، ص٩٨.

(٤) الحرب الباردة (Cold War): حالة من حالات الصراع غير المسلح في ظل وضع متوتر بين جانبين يستهدف كل منهما تقوية نفسه واضعاف الجانب الآخر بكل الوسائل ما عدا وسيلة الحرب الساخنة، كما في حالة التوتر بين الدُّول الغربية والكتلة الشرقية بعد عام (١٩٤٥م) وتحديداً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد استخدم هذا المفهوم أوَّلَ مرة من قبل الاقتصادي الأمريكي برنارد باروش B. Baruch.

للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد أحمد بن فهد، الكونتة أو السوق العالمية «العولمة»، ص١٩.

(٥) ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة الدَّولية، ص٢٧.

وباختصار، يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن ظاهرة العولمة لم تصبح مشاعة للعيان إلا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وذلك في عام (١٩٩٠م)، وانتهاء فترة الحرب الباردة بكل صراعاتها وخلافاتها التي أفسحت المجال للكتلة الرأسمالية لتعزيز معالم تلك الظاهرة سلباً كان أم إيجاباً.

وبناءً على ما سبق، يرى كل من **بول هيرست وجراهام طومبسون**: «إن الإنسانية تعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل صيرورات كونية (Global) تذوب فيها الثقافات القومية، والاقتصادات والحدود القومية، وتقف فكرة وجود عملية سريعة، وجديدة من العولمة، في قلب هذا التصور»[(١)(٢)].

وفي الواقع إن عبارة العولمة لم يكن لها أن تبلغ أوج انتشارها وشيوعها لولا الطفرة التكنولوجية الكبرى التي عرفها قطاع الإعلام والاتِّصال طيلة العقدين الأخيرين[(٣)]، فالباحث هنا يقصد لغاية التسعينيات، في حين استمرت الظاهرة حتى يومنا هذا، أي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وفي خضم ذلك ومن خلال عرضنا لأهم مراحل تطور العولمة ولمختلف الآراء والتوجهات ومناقشتها، نخلص إلى حقيقة، أن العولمة هي مفهوم قديم، فهي نتاج لعمليات تطور تمتد لعدة قرون خلت، شهدت تبدلات واسعة ومن شتى الاتجاهات، بسبب حجم المتغيرات التي مرت بها ابتداءً من الدَّولة القومية وحتى يومنا هذا، وما

---

(١) تثير هذه المسألة الجدل والخلاف من حيث نسبيتها لا إطلاقيتها، فبروز الهوية يؤكد عدم ذوبان الثقافات القومية بل إن العولمة في الوقت الذي أضعفت (وليس أذابت) الحدود إلا أنها بنفسها أدت إلى بروز وصعود الهويات المقهورة.

(٢) بول هيرست، وجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ص١٥.

(٣) يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟ أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص١٢٣.

لمحناه في تلك المراحل، هو وجود حالة من التفاعل والتشابك والترابط والتداخل بين الدُّول والمجتمعات وكذلك الثقافات. وعليه، يمكن أن نعد العولمة ظاهرة قديمة النشأة، ولكنها حديثة العهد في التسمية.

فالعولمة من المنظور السياسي تعني أن الدَّولة لم تعد هي الفاعل الوحيد في المجال السياسي الدَّولي، فمع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات ووسائل الإعلام الدَّولية وتقنية المعلومات وحركة الرأسمالية التي بدأت تتجاوز الحدود السياسية والقومية للدول، بدأ دور الدَّولة يتراجع على الصعيدين المحلي والعالمي.

ويؤكد **كلاوس ليجفي** (Claus Leggewie)، في كتابه الرصين «العولمة ومناهضوها»: «إن العولمة بوصفها إزالة للحدود قد غيرت العلاقة بين السياسة والاقتصاد، مثلما غيرت العلاقة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة على نحو درامي، وشهد مفهوم الدَّولة تعديلاً على الـمستوى الوطني فبات مفهوم سيادتها أمراً نسبياً» [١].

وفي مجال وصف العولمة بأنها ظاهرة موضوعية غير مطروحة للقبول أو الرفض، نعتقد أنه وصف صحيح نسبياً؛ لأنها فرضت نفسها على الساحة الدَّولية والإقليمية، بحيث أصبحت إحدى السمات المميزة للنظام العالمي الجديد، ولكن هناك من يرفض تلك الاتجاهات، وهناك اتجاهات تقبل العولمة بوصفها لغة العصر، وهنا نرى أن لكل وجهة نظر جانب من الصواب. ولكن نعتقد وبإيمان أنه ينبغي التعامل والتفاعل الإيجابي مع العولمة بدينامية تستجيب لمتطلبات العصر؛ لأجل الحصول على نتائج إيجابية من ورائها مثل إمكانيات التواصل والاندماج في المجتمع الدَّولي

---

(١) كلاوس ليجفي، العولمة ومناهضوها، ترجمة: ضياء الدين زاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٣.

والتكامل الاقتصادي، وتعزيز حرية حركة الخدمات والسلع والاستثمار، وتحقيق رفاهية الشعوب. ولعل ذلك يتضح بقول الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** حينما قال: «أجد العالم اليوم يتحول من حولي، وهذا يتطلَّب منِّي أن أتأقلم مع العالم، لا أن أطلب من العالم أن يتأقلم معي»[١].

من جملة ما تقدم، نستنتج، أنه ربما قد لا نكون مبالغين إن قلنا، جازمين منذ البداية: إن العولمة هي من أكثر الظواهر السياسية إثارةً للجدل والنقاش، فعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ترتكز أساساً على الاقتصاد، إلا أننا نجد أن لها أبعاداً سياسية، وثقافية، وعسكرية، وتكنولوجية، لم يكن لها أن تتكرس وتتجذر قلباً وقالباً لولا توفر أدوات ووسائل تكنولوجيا الإعلام والاتِّصال والمعلومات التي أصبحت بدورها سبباً أساسياً في توسيع دائرة انتشارها وتأثيرها.

ونقول أخيراً، إن ظاهرة العولمة بأبعادها ومظاهرها المختلفة، وبفعل أدواتها المعلوماتية، وتكنولوجيا الاتِّصال والمواصلات، قد أثرت في أغلب مناحي وظواهر الحياة الإنسانية، فأصبح هناك ما يسمَّى بعولمة الظواهر السياسية، نتجت عنها متغيرات طرأت على المجتمع الدَّولي، كذلك انعكست آثارها على الدُّبلوماسية وآلية أدائها ووظائفها، فالدُّبلوماسية في العصر الراهن، وبفعل العولمة، قد باتت تأخذ منحىً جديداً.

وضمن إطار سياق تطور البحث، واستناداً إلى الشروحات والمنطلقات الفكرية لتحليلنا المفاهيمي لمتغيري الدراسة، سنحاول في الفصل اللاحق تحليل مضامين تأثيرات العولمة في الدُّبلوماسية المعاصرة.

---

(١) نقلاً عن: فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، ص١٥.




الفصل الثاني

عولمة الدبلوماسية وتجلياتها المعاصرة




الفصل الثاني
عولمة الدُّبلوماسية وتجلياتها المعاصرة

تطورت الدُّبلوماسية المعاصرة في العقود الأخيرة وذلك في ظل اتساع ظاهرة العولمة، فمع بروز فواعل جديدة في المنظومة الدَّولية، والموازية لنمو تأثيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات والمواصلات، أصبحت هناك متغيرات عميقة ومتشعبة جرت في العلاقات الدَّولية في ضوء حالة من الترابط والتشابك والانفتاح سادت العالم، والتي أدَّت بدورها إلى تقليص الحدود والقيود الجغرافية والسياسية فيما بين الدُّول إلى حد كبير. كل ذلك جاء ليحدث تغييراً نوعياً في الدُّبلوماسية المعاصرة بحيث أصبحت متعدِّدة الأبعاد والأهداف والخصائص والاتجاهات والأنماط.

وبناءً عليه، ارتأينا خلال هذا الفصل أن نعالج هذه الموضوعات من خلال تقسيمه إلى مبحثين اثنين وعلى الشكل الآتي:

المبحث الأول: الدُّبلوماسية بين التقليد والمعاصرة.

المبحث الثاني: الدُّبلوماسية المعولمة وتجلياتها.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول
الدُّبلوماسية بين التقليد والمعاصرة

تعمل الدُّبلوماسية في دينامية مستمرة، تندمج مع تغيرات الزمن، وما ينتج عنها من مؤثرات جديدة؛ لذلك نجد أنها لم تعد مجرد وظيفة تمثيل رمزي بين الملوك والأمراء والرؤساء، وإنما تعدت ذلك وأصبحت الدُّبلوماسية المعاصرة تختلف عن التقليدية اختلافاً جوهرياً، من حيث تنوع العمل وممارسته، وتداخل تخصصاته، وتعدد رسائله ووسائله وأساليبه وصيغه.

وفي محاولتنا لأجل الكشف عن الغموض السائد حول جوهر ذلك الاختلاف، سنقوم بتجزئة هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: خصائص الدُّبلوماسية المعاصرة.

المطلب الثاني: الدُّبلوماسية التقليدية والدُّبلوماسية المعاصرة: مقارنة.

* * *

المطلب الأول
خصائص الدُّبلوماسية المعاصرة

إن الدُّبلوماسية المعاصرة امتداد للدُّبلوماسية التقليدية، بيد أنها أكثر تعقيداً وأكثر تعدُّدية منها، فالحصيلة الأساسية، بعد حروب تلك المرحلة، كانت الاعتراف بأن قضايا الحرب والسلم لم يعد من الممكن معالجتها بالشكل الكلاسيكي، فالأمن والسلم الدَّوليين لا يمكن لهما أن يتحقَّقا إلا بالـمعالجة المشتركة للمسائل ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية[(١)(٢)]. وهكذا أخذت الدُّبلوماسية تتطور ضمن وسط دولي متنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[(٣)]، وتحمل في طيات ثوبها الجديد صفات العصر ومميزاته[(٤)].

---

(١) إن القصد من وراء مفهوم «الدُّبلوماسية المعاصرة»، هو «الدُّبلوماسية في عالمنا المعاصر»، فالعالم المعاصر هو ذلك العالم الذي نعيشه والذي ننتمي إليه الآن، والذي نعيه ونتفاعل معه ونتأثر بوقائعه ونؤثر في تطور أحداثه ونشكل مستقبله، وفي هذا الصدد يرى عبد الخالق عبد الله «إن العالم المعاصر انبثق إلى الوجود منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ويشتمل على جميع التغييرات والتطورات الحياتية والأيديولوجية والسياسية والتقنية والمادية التي مرت على البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأوصلتها إلى شكلها الراهن».

للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدَّولية، سلسلة عالم المعرفة، الرقم ١٣٣، الكويت، يناير ١٩٨٩، ص١٣.

(٢) ريمون حداد، العلاقات الدَّولية ، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٠٧.

(٣) علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، ص١٢٦.

(٤) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص٤٤.

وانطلاقاً ممّا تقدم، فإن مظاهر الدُّبلوماسية المعاصرة قد اتخذت ناحيتين، الناحية الأولى تمثل الشكل، أما الثانية فهي المضمون، هذا ما سنتعرض له تباعاً:

أولاً: ناحية الشكل

هذا المظهر ظهر على الدُّبلوماسية المعاصرة، من خلال تقلص المسافات والحدود بين الدُّول في ظل التطور الهائل الذي حدث في وسائل النقل والتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا الاتِّصالات، وانتقال المعلومات والأخبار التي أدت بدورها إلى زيادة حركة التواصل بين أطراف المنظومة الدَّولية وازدهارها، وبعبارة أكثر تحديداً، فالدُّبلوماسية المعاصرة من خلال هذا التأثير، اتصفت بخصائص أساسية، يمكن أن نحددها في المظاهر الآتية:

١. دبلوماسية المنظمات الدَّولية:

جاء نشوء المنظمات الدَّولية كأشكال للتنظيم الدَّولي يسهم في تطور الدُّبلوماسية المعاصرة، ويشير **الدكتور إسماعيل صبري مقلد،** في كتابه القيّم «العلاقات السياسية الدَّولية»:«إن من الظواهر المميزة للعلاقات الدَّولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدَّولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدَّولي في أية مرحلة سابقة من مراحل تطوره»[١][٢]. فالهدف الجوهري من قيام المنظمات الدَّولية هو تخفيف

---

(١) المنظمات الدَّولية (International Organizations): يتداخل هذا المفهوم مصطلحاً مع مفاهيم قانونية أخرى، كالتنظيم الدَّولي والنظم الدَّولية. وهي تجمع إداري لعدد من أشخاص القانون الدَّولي متجسد في شكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب اتفاق دولي تتمتع بإرادة ذاتية وشخصية دولية وبنظام قانوني متميز وبأجهزة مستقلة، تمارس المنظمة من خلالها نشاطها لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم إنشاؤها. ويمكن تقسيم المنظمات الدَّولية إلى منظمات دولية عالمية أو اقليمية شاملة عامة أو متخصصة، حكومية وغير حكومية، قضائية وإدارية، مفتوحة أو مغلقة أو غيرها.
للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدَّولي، الدار الجامعية، ط٣، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٣.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية ، ص٦٦٩.

التوترات وتقليص حجم الفوضى التي تميز العالم المعاصر سياسياً، كما تهدف هذه الـمنظمات إلى تعميق مظاهر ومـجالات التعاون بين الدُّول، وتنظـيم شؤون المجتمع الدَّولي[١].

وعليه، فإن إحدى المظاهر البارزة في الدُّبلوماسية المعاصرة هي أنها ارتبطت أساساً بالتنظيم الدَّولي المتمثل بعصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة[٢]، التي اتَّسمت بتشعب في مجالات العمل الدبلوماسي، وبأسلوب الخطابة، وبتأثير الإعلام الجماهيري على الممارسة الدُّبلوماسية، التي أدت إلى ظهور فصيل جديد من الدبلوماسيين المتخصِّصين في المجال الدَّولي، وأيضاً لظهور فريق جديد من الموظفين المدنيين العاملين في المنظمات الدَّولية[٣]. وبالتالي، أصبح لهذه المنظمات الدَّولية دورٌ مهمٌّ لعرض المشاكل المختلفة للعلاقات الدَّولية السياسية والفنية والاقتصادية وغيرها ودراستها ومناقشتها[٤][٥].

وعلى هذا الأساس، بدأت الدُّبلوماسية تجد مكاناً مهماً لكي تمارس نشاطها،

---

(١) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدَّولية، ص٣٠.

(٢) محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدُّبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ص٢٠٢.

(٣) محمد نعمان جلال، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) تعمل المنظمة الدَّولية على تحقيق التعاون الدَّولي في حل المسائل الدَّولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس، كل ذلك عن طريق وكالات الأمم المتحدة التخصصية، مثل: منظمة حقوق الإنسان، وبرنامج الغذاء العالمي.
لتفاصيل أكثر ينظر: كل ما أردت دوماً أن تعرفه عن الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، نيويورك، ٢٠٠٨، ص٦٣.

(٥) غازي حسن صباريني، الدُّبلوماسية المعاصرة، الدار العلمية الدَّولية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٣٤.

ويضاعف من أهمية ذلك، أن هذه المناقشات تدور بين العديد من ممثلي الدُّول الأعضاء في المنظمة، وهي بذلك دبلوماسية جماعية[١] . أي إن الدُّبلوماسية أخذت تتم بين مجموعة من الدُّول سواء من خلال المؤتمرات الدَّولية أو ضمن المنظمات الدَّولية[٢].

وفي خضم ذلك، ومن خلال هذا التجمع الكبير، أخذ البعض يسمي هذا النمط من الدُّبلوماسية بالدُّبلوماسية البرلمانية (Parliamentary Diplomacy)؛ وذلك لأن الأساليب التي تجري في القاعة العالمية أو البرلمان العالمي تتم وفق أساليب برلمانية عريقة[٣] . وهي تؤلف المنبر العالمي الذي تعبر من خلاله الشعوب عن أمانيها ومصالحها من خلال حكوماتها ومندوبيها[٤]، وما يدور فيها من مناقشات ومساجلات، وما يوضع فيها من لوائح وإجراءات تحكم نظام الاجتماعات والمؤتمرات الدَّولية، يجري على نسق نظم الجلسات البرلمانية[٥]. فالقرارات التي تتخذ بالأغلبية تسري على سائر الدُّول الأعضاء[٦].

وضمن هذا السياق، يرى الدكتور زايد عبيد الله مصباح، «إن قيام هيئة الأمم المتحدة، عام (١٩٤٥م)، ساهم بدرجة كبيرة في تعميق وتنظيم هذا النمط من مظاهر النشاط الدبلوماسي، فهي تهدف إلى وجود جميع الدُّول في العالم على صعيد واحد للعمل من أجل السلام والتنمية؛ استناداً إلى مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية ورفاه

(١) غازي حسن صباريني، المصدر نفسه، ص ص ٣٤-٣٥.
(٢) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٨٣.
(٣) فاضل زكي محمد، المصدر نفسه، ص٨٤.
(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٥) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص١٣٣.
(٦) سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ص٩٦.

جميع الشعوب، فقد بلغ عدد الأعضاء في مارس، عام (١٩٩٥م)، ١٨٥ عضواً يجتمعون في الجمعية العامة التي تكاد تمثل برلماناً عالمياً»[(١)(٢)].

وهنا نريد أن ننبِّه إلى أن رأي الدكتور زايد عبيد الله مصباح على الرغم من بعض استبصاراته المفيدة، إلا أنه لم يتنبَّه في رأيه إلى مجمل التحولات والمتغيرات العميقة التي طرأت على هيكلية النظام العالمي المعاصر منذ تأسيس تلك المنظمة، التي أدت إلى عجزها اليوم نسبياً عن القيام بالوظائف الواقعة على عاتقها، فبعد أكثر من ٦٥ عاماً على تأسيسها، بدت هذه المنظمة أو «البرلمان العالمي» مثقلة الأعباء، تحيط بها التحديات من كل اتجاه ومن كل صوب وحدب، ولم تعد قادرة ضمنياً على التكيُّف مع الأوضاع الدَّولية الراهنة، وأن مجلس الأمن الدَّولي هو نتاج لميزان القوى الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية في حين تغيرت تلك الموازين، وهي اليوم، تواجه أزمات متعدِّدة الأبعاد والاتجاهات تهدِّد وجودها أحياناً، ومن ثم أصبح من الصعب عليها أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدِّد السِّلم والأمن الدَّوليين، مما يستدعي على الأقل إصلاح المنظمة الدَّولية لكي يستجيب لمتطلبات التطوُّر الراهن.

ومما سبق، أصبحنا على وعي تام، بأن الدُّبلوماسية المعاصرة تشهد نموَّ الدَّور الذي تؤديه المنظمات الدَّولية بكل أنواعها، إذ لم يعد بوسع أي دولة أن تدير شؤونها الخارجية بنشاط وإيجابية ما لم تتقن التعامل مع هذه المنظمات، فالعلاقات بين الدُّول لا تكون دائماً ودية وسلمية، فقد تشوبها المنازعات والتوترات، ومن ثم فإن هذه المنظمات

---

(١) يبلغ اليوم، ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٢م، عدد الأعضاء من الدُّول المستقلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٣ عضواً.

للاستزادة يراجع موقع المنظمة الإلكتروني: www.un.org/en/members/growth.shtml.

(٢) زايد عبيد الله مصباح، الدُّبلوماسية، ص١٠٧.

ضرورية لإقامة نظام دولي مستقر وآمن نسبياً، ومن هنا كان تأثيرها المباشر في العمل الدبلوماسي المعاصر، بوصفها أهم مظهر من مظاهر الدُّبلوماسية المعاصرة.

٢. الزيادة الكمية لمكونات الوسط الدَّولي:

إن التطور الكمِّي لمكونات الأسرة الدَّولية، يعد من العوامل الأكثر تأثيراً وديمومة على الطبيعة المتجدِّدة للدُّبلوماسية المعاصرة، فمن نتائج زيادة عضوية المجتمع الدَّولي توسُّع قاعدة التعامل الدبلوماسي[١]. ففي بداية قيام نظام الدَّولة الحديثة إبّان عقد معاهدة وستفاليا (Westphalie) عام (١٦٤٨م) لم يتجاوز عدد الدُّول التي دخل بعضها مع بعض في علاقات دبلوماسية عن اثنتي عشرة دولة كانت جميعها أوروبية، واليوم يزيد عدد الدُّول التي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات دبلوماسية عن مئة وخمس وثمانين دولة تمثل كل لون وجنس ودين وحضارة ولغة [٢].

وفي السياق نفسه، انضم إلى الأسرة الدَّولية العديد من الدُّول حديثة الاستقلال، في أواخر الخمسينيات وخلال الستينيات، وبدأ سيل متدفق يطلب عضوية الأمم المتحدة، بحيث تضاعف عدد أعضائها أكثر من مرة، وقفز من خمسين عضواً عند إنشائها عام (١٩٤٥م)، إلى مئة وتسعة وخمسين عضواً في القرن المنصرم[٣][٤].

ومن أهم مظاهر هذا التطور هو امتداد التعامل الدبلوماسي إلى نصف الكرة الغربي حين حصلت مجموعة من الدُّول في أمريكا اللاتينية على استقلالها، والحدث

---

(١) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية ، ص٤٥.

(٢) ثامر كامل محمد، الدُّبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات، ص٥٩.

(٣) الكاتب هنا يقصد لغاية بداية التسعينيات من القرن المنصرم، في حين وصل عدد أعضاء الأمم المتحدة ليوم كتابة هذه الفقرات إلى ١٩٣ دولة عضواً فيها.

للاستزادة يراجع موقع المنظمة الإلكتروني: /www.un.org/en/members/growth/shtml.

(٤) جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص٥١.

الآخر المهم في مسيرة الدُّبلوماسية هو التحاق الصِّين واليابان وجنوب أفريقيا وعدد من دول أمريكا الوسطى بركب الدُّبلوماسية[١]. وكذلك دخول (الشرقين الأوسط والأقصى)[٢]، مسرح الأحداث، بعد أن كانا يخضعان لخطط الدُّبلوماسية الأوروبية السرية وأهدافها للسيطرة وتقسيم مناطق النفوذ، ومن ثم أضحت الدُّبلوماسية أكثر توسعاً وأكثر شعوراً بالمسؤولية في المجتمع الدَّولي الكبير، بعد أن كانت أسيرة مصالح المجتمع الأوروبي المحدودة [٣].

وفي ضوء ما تقدم، فإن هذه الزيادة الكمِّية في عدد الدُّول وتركيباتها النوعية قد أدت إلى توسع الاتِّصال الدبلوماسي والمفاوضات، وأضافت أبعاداً نوعية إلى الدُّبلوماسية بمعناها الأوسع[٤]، فالدُّبلوماسية المعاصرة أصبحت تجري في وسط دولي متعدِّد ومتنوِّع الأنظمة السياسية والاقتصادية، ومتعدد التنظيمات الدَّولية والإقليمية[٥] . وقد أصبح لهذه الدُّول أثرها في تسيير دفة السياسة العالمية، وبات لها صوتها المسموع في السعي لتحقيق مصالحها بما لا يتنافى ومصلحة المجموعة الدَّولية ككل، وفي الوقت نفسه توثقت المصالح وارتبطت بين مختلف أجزاء العالم، إلى درجة أصبح معها العالم يكاد يتأثر كله بأي خلاف أو نزاع دولي مهما بدا النزاع محدوداً في ظاهره[٦] .

---

(١) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص ٤٦.

(٢) إن منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى لديهما من القدرات والمعطيات الكامنة وعلى مختلف المستويات والأصعدة سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، ما يمكنها أن تؤثر في التوازنات الدَّولية القائمة على مستوى العالم.

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص ٤٥-٤٦.

(٤) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص ٤٦.

(٥) علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، ص١٢٧.

(٦) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص ١٣٤-١٣٥.

وعليه، بدأت هذه الدُّول بمسؤولياتها في المساهمة الفعالة في أنشطة المؤتمرات والمحافل الدَّولية، وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية الخاصة بها[١].

ومن هنا نستطيع أن نفهم، أنه منذ الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥م)، ازداد عدد دول العالم من حوالي ٥٠ دولة إلى ١٩٣ دولة، وأدت هذه الكثرة العددية بدورها إلى حدوث تحولات نوعية في بنيان العلاقات الدُّبلوماسية، نتج عنها ضمور في المركزية الأوروبية، ومع اشتداد حركة التضامن بين الدُّول المختلفة، نتج توسع كبير في الصلات والممارسات والعلاقات الدُّبلوماسية والمفاوضات، وكذلك تنسيق وسائل تعاون تلك الدُّول في إطار المنظمات الدَّولية.

٣. التطور التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتِّصال والمعلومات:

يشهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجية لا مثيل لها في تاريخ البشرية، فالاختراعات التي تحققت خلال الحقبة الزمنية الأخيرة تطال جميع الميادين الحياتية ومن ضمنها ميدان العلاقات الدَّولية[٢]. فعالم ما بعد الحرب الباردة شهد مرحلة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتِّصال، والثورة في مجال الحاسبات الإلكترونية[٣]. فالثورة المعلوماتية حظيت باهتمام بالغ من الدارسين والباحثين، سواء في حقل العلوم السياسية أو الإعلام والاتِّصال، نظراً إلى ما أدخلته من تغييرات جذرية على العملية الاتِّصالية بين الدُّول[٤]. وقد نجمت عنها، إعادة تشكيل وهيكلة للحياة الاجتماعية

(١) جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص٥٢.
(٢) ريمون حداد، العلاقات الدَّولية، ص٥٢١.
(٣) ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدَّولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ص٣٤٢.
(٤) فتحي بولعراس، الدُّبلوماسية التقليدية في مواجهة العصر الرقمي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٢، بيروت، خريف ٢٠١١، ص١١٥.

قوامها علوّ مكانة المعلومات، ومن ثم المعرفة في المجتمع الجديد[١]. وعليه، فقد تقلص العالم بفضل وسائل المواصلات والاتِّصالات حتى أصبحت الكرة الأرضية بمنزلة الحي الصغير الذي لا يخفى على سكانه أي شيء مما يجري بمحيطهم[٢][٣]، وأطلق عليه قرية كونية (Global Village).

وفي ضوء ذلك، انعكست هذه التطورات على ميدان العمل الدبلوماسي واللقاءات الدَّولية، وتزايد الاعتماد على التنظيم الدَّولي من خلال التزايد الكبير في عدد المنظمات الدَّولية، ولا شك بأن التطور التقني أثر بشكل عميق في تطور أشكال العلاقات الدَّولية، فإن سرعة حركة المواصلات وقدراتها الكبيرة جعلت الاتِّصالات تتمُّ بشكل لم تشهده العهود الماضية، بما أسهم في تطوير الدُّبلوماسية المتعددة الأطراف[٤]، فبعد أن أصبحت المسافات تقاس بالساعات والاتِّصال بالثواني والدقائق انتقلت الدُّبلوماسية من مرحلة الدُّبلوماسية غير المباشرة إلى الدُّبلوماسية المباشرة[٥][٦].

---

(١) فتحي بولعراس، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) بالرغم من أن ربع سكان الأرض يعيش في ثورة تقنية وعلمية وينعم برفاهية مادية هائلة، إلا أن ثلاثة أرباع سكان العالم المعاصر لا يزالون يعانون من الجوع والمرض ويحرثون الأرض بالمعول كما في العصور البدائية، ويعانون من الجهل، إذ يزداد عدد الأميين في العالم بحوالي خمسة ملايين نسمة كل عام، ويشير ذلك في نظر الباحث إلى حجم الهوة والتناقض والأزمات في العالم المعاصر.
للاستزادة ينظر: د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدَّولية، ص١٤-١٥.

(٣) عبدالخالق عبدالله، المصدر نفسه، ص١٣.

(٤) ريمون حداد، العلاقات الدَّولية، ص٥٢٢.

(٥) الدُّبلوماسية المباشرة (Direct Diplomacy): هي تلك الاتِّصالات واللقاءات التي تتم بين رؤساء الدُّول أو الحكومات أو وزراء الخارجية بهدف تنمية المهام الدُّبلوماسية الرئيسة ومن ثم التوصل إلى بعض القرارات السياسية المهمة أو الاتفاقات الدَّولية.
بهذا الصدد ينظر: محمود خلف، الدُّبلوماسية: النظرية والممارسة، ص٣٤١.

(٦) عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، ص ٤٧.

فأصبح من المألوف اليوم أن يقوم وزير الخارجية نفسه أو من ينوب عنه من كبار موظفي وزارته، أو حتى رؤساء الدُّول والحكومات بالمفاوضات والاتِّصال بنظرائهم في عواصم الدُّول الأجنبية مباشرة[١].

وعلاوةً على ما سبق، يمكن أن نلمس أبرز معالم التحول في الدُّبلوماسية المعاصرة نتيجة ولوج عصر المعلومات وذلك من خلال بروز نوع جديد من الوسائل الدُّبلوماسية يطلق عليه دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الإلكتروني[٢]. فأصبح اتصال المبعوثين الدبلوماسيين بحكوماتهم أمراً ميسوراً، وأصبح في مقدور الحكومات أن تزود المبعوثين بتعليماتها أولاً بأول[٣]، فالذي لا شك فيه أن سرعة الاتِّصالات وسهولة الانتقالات قد تركا بصماتهما واضحة على أسلوب العمل الدبلوماسي[٤].

إنّ ما يلاحظ من خلال هذا المظهر، أن السرعة هي السمة المميزة لهذا العصر، فقد أصبحت عمليات التجدد والتغيير تتم بوتيرة عالية ومتلاحقة في الدُّبلوماسية المعاصرة، وهذه الثورات الثلاث سالفة الذكر، قد أثرت تأثيراً حاسماً في بنية الممارسة الدُّبلوماسية، بحيث جعلتها أكثر تماسكاً وترابطاً وانسجاماً من ذي قبل، وفي الوقت نفسه أثرت في وظيفة الدبلوماسي وطبيعة مهامه، فالدبلوماسي اليوم بات مسؤولاً عن جملة من القضايا المتنوعة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني والعسكري، مما جعله في مركز الأحداث العالمية وفي سباق مستمر مع الزمن؛ لأجل أن يكون ملماً بالعديد من المسائل والأحداث والقضايا المتنوعة.

---

(١) عدنان البكري، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدَّولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ص٣٤٧.

(٣) جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها و مستقبلها، ص٤٧.

(٤) جمال بركات، المصدر نفسه، ص٥٦.

وفي رأي مغاير ولكن جدير بالاهتمام، نرى أنه من أحد إفرازات هذه الثورات الثلاث، هو نهاية عصر السرية الكاملة والخصوصية في العلاقات الدَّولية، بعد أن أصبح في الإمكان جعل الأسرار الدُّبلوماسية في متناول الجميع، وخير مثال على ذلك هو بروز ظاهرة ويكيليكس (Wikileaks)(١)، وقد تكون لتلك الثورات الثلاث آثار سلبية على الدُّبلوماسية، وذلك من حيث تقلص دور الدبلوماسي نتيجة للظروف والبيئة التي يوفرها هذا التطور لمخططي السياسة الخارجية، وذلك بالاتِّصال والتشاور المباشر مع المتخصِّصين في تلك الدُّول متجاوزين دبلوماسييهم.

وفي المضمار نفسه، بقي أن نقول، إن من في حوزته العلم والمعرفة يمتلك القدرة على السباق مع الآخرين، فهذا العصر هو حقيقة عصر العلم والتكنولوجيا، اللذين أصبحا أحد أهم مقومات نجاح الدُّبلوماسية المعاصرة.

ثانياً: ناحية المضمون

هذا المظهر بدا على الدُّبلوماسية المعاصرة من خلال انتشار الديمقراطيات في العالم، وتقلص سلطات الحكم المطلق، وتعزيز المشاركة الشعبية في انتخاب المجالس

---

(١) ويكيليكس (Wikileaks): تتألف هذه الكلمة من جزأين، الجزء الأول وهو «ويكي» Wiki، في إشارة إلى برنامج «الويكي» التقني، والجزء الأخير هو ترجمة حرفية للفظ اللاتيني leaks، ويعني تسريبات، وذاع صيت هذا الموقع عقب نشره وثائق حرب أفغانستان وتسريبات حرب العراق، والمراسلات الدُّبلوماسية الأمريكية، وقد جاءت فكرة تأسيس هذا الموقع عام ٢٠٠٦ علي يد جوليان أسانج، أسترالي الجنسية، إيماناً منه بأن حرية تداول المعلومات يجب أن يؤدي دوراً في إصلاح النظم الحاكمة وكشف فسادها.

للمزيد من التفاصيل ينظر: رنا أبو عمرة، ويكيليكس: نموذج لواقع إعلامي جديد، السياسة الدَّولية، العدد ١٨٣، القاهرة، ٢٠١١.

متوفر على الموقع الإلكتروني: .www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp

النيابية، وتأثير ذلك في العمل الدبلوماسي، من منطلق إيمان الشعوب بأنها المعنية الأولى في السلام والمتضررة الوحيدة في الحروب، وعلى هذا النحو، سنحاول فيما يلي تحديد بعض السمات الأساسية المرتبطة بهذا المظهر للدُّبلوماسية المعاصرة وعلى الشكل الآتي:

١ . تأثير الرأي العام:

تأثرت السياسة الخارجية للدول بظهور الرأي العام (Public Opinion)[١]، وممارسته ضغوطاً على الحكومات من أجل التحكم بسياساتها الخارجية، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر ما نعرفه اليوم «بالرأي العام الدَّولي» الذي يتمثل بتأثير الحكومات والشعوب على سياسات بعضها البعض[٢]. فتغير المفاهيم واختلاف النظرة إلى الحياة السياسية وإعادة النظر في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وإدراك الفرد لأهميته ودوره في المجتمع السياسي ووعيه بأن الحصيلة النهائية للسياسة الخارجية لدولته تعنيه هو شراً أو خيراً وليس الحاكم وحده أو طبقة من الناس، قد أدى إلى ظهور أسلوب دبلوماسي وصف بالدُّبلوماسية الديمقراطية التي من مظاهرها الدُّبلوماسية البرلمانية والدُّبلوماسية العلنية[٣].

ومن جانبه، قام **الدكتور هاني الرضا** بتقسيم الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية إلى اتجاهين، وعلى النحو الآتي[٤]:

---

(١) الرأي العام (Public Opinion): مجموع معين من الأفكار والمفاهيم التي تعبر عن مواقف مجموعة أو عدة مجموعات اجتماعية أزاء أحداث أو ظواهر في الحياة الاجتماعية وازاء نشاط الطبقات والأفراد.

للمزيد من التفاصيل ينظر: د. كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص٥٩.

(٢) هاني الرضا، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية (تاريخها، قوانينها واصولها)، ص٢٧.

(٣) علاء أبو عامر، الوظيفة الدُّبلوماسية (نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها)، ص٦٧.

(٤) هاني الرضا، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية (تاريخها، وقوانينها وأصولها)، ص ٢٧-٢٨.

الاتجاه الأول: الرأي العام الداخلي

إن ظهور الرأي العام الداخلي وتطوره، الذي لم يكن يؤخذ بالاعتبار في القرن الماضي، نتج عن العوامل الآتية:

- ارتفاع مستوى معيشة الجماهير نسبياً وانتشار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.
- ازدياد مستوى الوعي الثقافي وبشكل نسبي.
- اعتماد الديمقراطية وانتشارها بوصفها إحدى ركائز الحياة السياسية.

الاتجاه الثاني: الرأي العام الدَّولي

لقد ازدادت أهمية الرأي العام الدَّولي بازدياد الدُّول حديثة الاستقلال، وبتنامي الدور الذي تحققه الفواعل الجديدة على مسرح السياسة الدَّولية، فإن هذا التحول في أهمية الرأي العام، لم يكن ليتحقق بدون التقدم الملموس في وسائل الاتِّصال والإعلام.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، أصبح على الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام الداخلي قبل رسم السياسة الخارجية للدولة، بما يعني خضوعها لرقابة ممثليه في البرلمان، هذا من جانب، ومن جانب آخر أصبح على الحكومة وبناءً على التحول الجديد في النظرية الدُّبلوماسية أن تأخذ عند رسم سياستها الخارجية بعين الاعتبار الرأي العام العالمي لكسب عطفه إلى جانبها في الخطوات التي تقدم عليها لتحقيق النجاح في تلك السياسة، وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الخارج[1]. وعليه، فإن للرأي العام الداخلي والعالمي، أهمية في مراقبة السياسة الخارجية للدول والتأثير في اتجاهات هذه السياسة وحسب طبيعة الأنظمة السياسية[2].

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: غازي حسن صباريني، الدُّبلوماسية المعاصرة، ص٣٣-٣٤.

(٢) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص١٢.

وعلى وجه العموم، أصبح للجماهير والرأي العام بشقيه الداخلي والخارجي، تأثيرٌ بالغُ الأهمية على صانع السياسة الخارجية، وكذلك منفِّذها من خلال وسائل الإعلام، سواءٌ أكانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية، فضلاً عن الإعلام الإلكتروني، والبرلمانات، والأحزاب، والاحتجاجات، والمظاهرات، والانتخابات وغيرها، بحيث أصبحت الدُّبلوماسية أكثر شفافية عما كان الحال عليه سابقاً، وأكثر علانية في الوقائع والحقائق بالمقارنة مع الدُّبلوماسية التقليدية[١].

٢. الدُّبلوماسية الشاملة:

إن حالة التشابك والتشعب في مصالح الدُّول قد وسعتْ من نطاق تمثيل الممارسة الدُّبلوماسية، بحيث أدخلتها في مسالك واهتمامات جديدة لم تكن ضمن اهتماماتها من قبل[٢]. فتشعب العلاقات بين الدُّول، وحاجة عضو السلك الدبلوماسي ليست إلى الإلمام بالجانب السياسي في العلاقات الدَّولية فحسب، بل إلى إدراك شامل للعلاقات التجارية والاقتصادية والجوانب الإعلامية، فقد أصبح الاقتصاد والإعلام جناحي العمل الدبلوماسي[٣]، والشمول يعني توسيع نطاق العمل الدبلوماسي، وجعل الدُّبلوماسية تتخطَّى المجال السياسي، لتدخل المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي والصناعي والعسكري وغيره، أما من حيث التشعب، فقد أدى ذلك إلى

(١) بهذا الصدد يرى الدكتور فؤاد شباط أن «المفاوضات أصبحت اليوم تجري بصورة مكشوفة فوق منابر عالمية وفي مؤتمرات دولية يحضرها الكثيرون، فتنشر محاضرها في الصحف وتتناقلها الإذاعات، وبهذا تكون الدُّبلوماسية قد تجردت من الصفة الأرستقراطية التي كانت لها فيما مضى وألبست نفسها حلة ديمقراطية».
ينظر: فؤاد شباط، الدُّبلوماسية، ص٧.

(٢) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٩١.

(٣) جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص٥٣.

دخول الدُّبلوماسية إلى حقول فنية جديدة وإلى احتياج اختصاصيين في هذه الحقول[١].

وعلى سبيل المثال: الشعبة الثقافية ليشغلها ملحق ثقافي، والشعبة العسكرية ليشغلها ملحق عسكري، والشعبة الإعلامية ليشغلها ملحق إعلامي، والشعبة الطبية ليشغلها ملحق طبي، والشعبة التجارية ليشغلها ملحق تجاري، وغير ذلك من الشعب وفقاً لما تقتضيه مصالح ومتطلبات كل دولة[٢]، وعليه، فقد شهدت الدُّبلوماسية تطوراً من حيث توسع نطاقها لتشمل كل تلك المجالات والحقول.

ومن خلال تلك الحقائق، يرى **الدكتور علي حسين الشامي**: «إن تطور العلاقات الدَّولية، وتطور وظائف الدَّولة، وتدخلها في عدة مجالات، إلى جانب تطور وسائل الاتِّصال والانتقال، دفع إلى تدويل كل أوجه الحياة تقريباً، وجعل ميدان العمل الدبلوماسي يتسع للميدان الاقتصادي والتكنولوجي والفني، ولم يعد التمثيل السياسي أو البروتوكولي هو الوظيفة الرئيسة للدُّبلوماسية، بل أصبحت هذه الوظيفة الدُّبلوماسية متشعبة ومتداخلة في عدة مجالات أوسع من السابق»[٣]. وبذلك حصل تغيير في صميم الوظيفة الدُّبلوماسية، فقد غدت تهتمُّ بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الشؤون السياسية[٤]. وأصبحت تتطلب مجموعة متنوعة من المهارات، من أهمها الإلمام الكامل بعلم وفن المفاوضات لأجل إثبات قدرتها على العمل في بيئة جديدة متعددة الثقافة ومتعددة الفواعل[٥]. وهكذا يمكن القول: إن الدُّبلوماسية بشمولها وتشعبها، قد أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل[٦].

---

(١) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص ٩١-٩٢.

(٢) فاضل زكي محمد، المصدر نفسه، ص٩٢.

(٣) علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، ص٢٧.

(٤) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص١٢.

(٥) Jovan kurbalija, Modern Diplomacy, OP. Cit., P90.

(٦) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٩٢.

ولنا أن نقول هنا، يمكن عَدُّ الدُّبلوماسية الشاملة أهم معلم من معالم الدُّبلوماسية المعاصرة، في ظل التطور الذي صاحب المجتمع الدَّولي وعلى كافة الأصعدة، وفي ظل حالة التشابك والتداخل والترابط القائمة بين المصالح المختلفة للفواعل الدَّولية في ظل عولمة الظواهر السياسية التي أدت بمجملها إلى تزايد عدد القضايا والمشكلات المتشابكة، وبدورها أصبحت الدُّبلوماسية المعاصرة مطالبة وبإلحاح، بمعالجة جميع مظاهر الحياة الإنسانية التي أصبح لأغلبها أبعاد عالمية، وبذلك اتسع نطاق القضايا والموضوعات التي تعالجها.

إذنْ، وفي ضوء هذه المظاهر الخمسة، يمكننا الاستنتاج: أن الدُّبلوماسية المعاصرة ازدادت اتساعاً ونطاقاً وتنوعاً في مناهجها وأدواتها وغاياتها وموضوعاتها، فقد باتت تنشط في بيئة عالمية متعددة الفواعل، وأكثر نطاقاً وتنوعاً من حيث الموضوعات التي تعالجها، كما باتت تعمل في ضوء من العلانية وتحت تأثير المؤسسات الديمقراطية ويقظة وسائل الإعلام.

وعليه، أضحت الدُّبلوماسية ترتبط بشرح السياسات وتوضيح المواقف، والتنسيق السياسي وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات، فقد أصبحت الدُّبلوماسية إطاراً لأنشطة واسعة النطاق تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات، على نحو يصعبُ حصره، وتعتمدُ هذه الوسيلة على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضم دبلوماسيين فقط، وإنما ملحَقِين تجاريين وثقافيين وإعلاميِّين وعسكريِّين وعناصر استخبارات(١).

(١) خليل حسين، النظام العالـمي الجديد والمتغيرات الدَّولية، دار الـمنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٢.

وهنا، لا بدَّ للعقل أن يتساءل: كيف يمكن أن يُبرَّر استمرار هذه النزاعات والصراعات والتوترات، والصدامات والحروب، واستخدام القوة العسكرية لتحقيق الغايات، في عالمنا المعاصر، على الرغم من تطور الدُّبلوماسية المعاصرة وتحررها من سلبياتها التقليدية، والتزامها المفروض بمبادئ القانون الدَّولي؟

وبصدد الإجابة عن هذا السؤال، هناك من يرى، أن غياب التمثيل الدبلوماسي الديمقراطي الحقيقي للشُّعوب، والمشاركة الفعلية لأطراف المجتمع الدَّولي في صياغة الرؤى الدَّولية، وسياسة المصالح المتناقضة، وغياب العدالة، وغيرها، سيجعل أوضاع العالم المعاصر تتجه نحو التَّصادُم بدلاً من الأمن والسلام والاستقرار.

وفي مقابل ذلك، يمكن القول أنَّ بعضاً من هذه الآراء قد يدعو للتشاؤم، من منطلق طبيعة التعدد والتعقيد الصاعدة في العلاقات الدَّولية، بحيث أصبح اعتماد الدُّول على الدُّبلوماسية المبنية على أسس ومنهجية علمية سديدة ومواكبة لسنة التطور، التي يساندها الاقتصاد والقدرات والإمكانيات الأخرى، هو الاتجاه السائد اليوم، وهي التي تمثل المصدر الرئيس للقوة في عالمنا المعاصر، فالدُّبلوماسية سلاح باستطاعته أن يكون في بعض الأحيان أبلغ من القوة العسكرية[١].

---

(١) ربما يجدر بنا أن نشير هنا، إلى أنه من بين المسائل التي أثيرت في ذلك السياق، ما يتصل بجعل وجهات النظر غير المجتمعة وغيرها من وجهات النظر، المتعلقة باستمرار النزاعات والصراعات في مرحلة الدُّبلوماسية المعاصرة، أموراً نسبية، قابلة للأخذ والرد.

المطلب الثاني
الدُّبلوماسية التقليدية والدُّبلوماسية المعاصرة: مقارنة

الدُّبلوماسية التقليدية (Traditional Diplomacy): «هي ذلك النمط من الممارسات الدُّبلوماسية، الذي سيطر خلال الفترة التاريخية التي كانت فيها القرارات المؤثرة في أوضاع المجتمع الدَّولي وعلاقاته تتخذ في نطاق مجموعة محدودة من القوى الدَّولية الكبرى، وبالأخص القوى الأوروبية[١]»[٢]. وهي تشير إلى ذلك النوع من الممارسات الدُّبلوماسية الممتدة عبر العصور المختلفة[٣]. فالدُّبلوماسية في تلك المرحلة كانت محصورة بمناسبات خاصة، كإجراء المفاوضات؛ لإنهاء الحرب ووضع شروط الصلح أو معاهدة تحالف، أو خطبة إحدى الأميرات، أو تبليغ أمر ما إلى ولاة الأمور، أو لمجرد إظهار ما تتمتَّع به الدَّولة الموفدة من بأس وقوة [٤].

---

(١) هناك اتجاه آخر يرى في الدُّبلوماسية التقليدية أنها تـمثل تلك النشاطات الدُّبلوماسية التي عرفتها المجتمعات المختلفة منذ أقدم العصور وحتى القرن الحالي ، ففي هذا الصدد يرى الدكتور عطا محمد صالح زهرة: «إن هذا التحديد لا يقتصر على تلك الممارسات الدُّبلوماسية التي سادت أوروبا في أثناء القرن الماضي وأوائل هذا القرن، فهي تشمل حدوداً أوسع من حيث الزمان والمكان».

للمزيد من التفاصيل ينظر: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص١١٨.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدَّولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ص٣٨٩.

(٣) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية ، ص١١٩.

(٤) سموحي فوق العادة، الدُّبلوماسية والبروتوكول، بدون دار النشر، ط٢، دمشق، ١٩٦٠.

وبهدف تسليط الضوء على الفروقات القائمة بين الدُّبلوماسية التقليدية والدُّبلوماسية المعاصرة (Contemporary Diplomacy)، سوف نعرض فيما يلي أهم المقارنات الكاشفة بينهما التي يمكن أن نحددها في النقاط الآتية[١]:

أولاً: تعد السرية أهم سمة للدُّبلوماسية التقليدية؛ ولهذا فهي توصف بالدُّبلوماسية السرية (Secret Diplomacy)، فقد كانت الاتِّصالات الدُّبلوماسية تتم بمنتهى السرية، كما أنه لم يكن يُعلَن عن المعاهدات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها، وما يبرر السرية هو أن الغاية من الاتِّصالات الدُّبلوماسية هي عقد المحالفات بين بعض الدُّول ضد دول أخرى[٢].

ومع ظهور الديمقراطية وما فرضته من رقابة الرأي العام على السياسة الخارجية على وجه الخصوص، اختفت الدُّبلوماسية السرية وحلَّتْ محلَّها الدُّبلوماسية العلنية أو المفتوحة (Open Diplomacy)، كذلك أدى التقدُّم في وسائل الاتِّصالات الدَّولية إلى صعوبة احتفاظ الدُّول بالوسائل السِّرية في معاملاتها واتفاقاتها الدَّولية، مع

---

(١) في هذا الصدد، يرى الدكتور علي حسين الشامي: «أنه عند تناول خصائص الدُّبلوماسية ، يجب دراستها من خلال مرحلتين كبيرتين»:

١ . الدُّبلوماسية التقليدية: تبدأ منذ عصر النهضة وحتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م.

٢ . الدُّبلوماسية المعاصرة: تبدأ منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م وحتى الآن.

للمزيد من التفاصيل ينظر: علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، ص١٠٨.

وإضافةً إلى ما سبق، نجد أن هناك اتجاهاً آخر يذهب في تحليله إلى تحديد الدُّبلوماسية المعاصرة للفترة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى الآن، فالباحث هنا يميل إلى الاتجاه الأول، الذي يمثله الدكتور الشامي، لاعتبارات تتعلق بموضوع البحث وتحديد نطاقه.

(٢) د. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص ١١٩-١٢٠.

سعي الدُّول في الحصول على تأييد الدُّول الأخرى لسياستها وهو ما لا يمكن أن يتم في ظل الدُّبلوماسية السرية[١].

ومن هنا، يرى **الدكتور خليل حسين** في مؤلفه الرصين «التنظيم الدبلوماسي»: «أنه مع دخول المجتمعات الإنسانية في القرن العشرين، ازدادت أهمية الدور الذي يحققه الرأي العام في السياسة وفي مطالبة الهيئات التشريعية بتقديم المعلومات الصحيحة حول المفاوضات والاتفاقيات الدَّولية؛ مما أدى إلى ضمور الدُّبلوماسية السرية»[٢]، وهكذا صار الاتجاه نحو الدُّبلوماسية العلنية هو في حقيقة الأمر انعكاس لانتشار النظريات الديمقراطية الحديثة، والممارسات الفعلية لها في الدُّول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن إحساس الشعوب بأنها في النهاية صاحبة المصلحة الأولى في السلام والضحية الأولى في الحرب؛ ولذا فلا بد أن تتعرف عن طريق ممثليها في البرلمان على اتجاهات السياسة الخارجية ومحتوى الاتِّصالات الدُّبلوماسية وما قد تسفر عنه من ارتباطات أو مواثيق ومعاهدات[٣][٤].

واستناداً إلى ما سبق، نرى أنَّ الدُّبلوماسية التقليدية تميَّزت بطابع السرية وعدم كشف خبايا الأمور، ولكن بخلاف ذلك نرى أن الدُّبلوماسية المعاصرة تجاوزت تلك

---

(١) ينظر بهذا الصدد: محمد نصر مهنا، العلاقات الدَّولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٩٣.

(٢) خليل حسين ، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢ ، ص٢٣.

(٣) نظرية الدُّبلوماسية العلنية قررها الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون وودرو ولسن (Woodrow Wilson)، في البند الأول من مبادئه الأربعة عشر التي أعلن عنها في كانون الثاني ١٩١٨، من أن المستقبل يجب ألا يشهد سوى «مواثيق مفتوحة، يتم الاتفاق عليها في جو من العلانية».
ينظر بهذا الصدد: خليل حسين، المصدر نفسه، ص ١٣٢-١٣٣.

(٤) جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة ، ١٩٩١، ص٤٨.

المرحلة وباتت نسبياً، علنية ومفتوحة وديمقراطية في الوقت نفسه، كل ذلك بتأثير من مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن (Wilson)، عام (١٩١٨م)، ومنذ ذلك الحين أصبحت الدُّبلوماسية أكثر شعوراً بالمسؤولية، ثم جاءت عصبة الأمم عام (١٩١٩م)، ثم ميثاق الأمم المتحدة (في المادة ١٠٢)، فألزم الدُّول الأعضاء بوجوب تسجيل معاهداتهم في الأمانة العامة بغية إعلانها وإطلاع الرأي العام العالمي على مضمونها[١]. إذْ تنص تلك المادة، «على أن كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجَّل في أمانة الهيئة، وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن»[٢].

ثانياً: كانت الدُّبلوماسية تقليدياً منظمة على أساس ثنائي (بين طرفين) إلى حد كبير، ما لم تقم دولة بإرغام أخرى على قبول وضع ما، فقد كانت الموافقة المتبادلة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التسويات[٣]، فالثنائية كانت هي السمة الغالبة في الدُّبلوماسية التقليدية[٤].

ومن زاوية أخرى، أصبحت النظم الثنائية في المفاوضة، وكذلك المنظمات

---

(١) مبدأ الدُّبلوماسية العلنية يقلل من هامش المراوغة والمناورة والخداع، ويمكِّن الشعب من قول رأيه في مسائل تعد حيوية في تمكين إقرار السلام، ومع ذلك فإن أية مفاوضات تحتاج إلى بعض السرية التي تعد ضرورية لنجاحها.

لتفاصيل أكثر ينظر: ثامر كامل محمد، الدُّبلوماسية واستراتيجية إدارة المفاوضات، ص٥١.

(٢) للاستزادة يراجع ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:

www.un.org/ar/documents/charter/chapter16.shtml.

(٣) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٥٢٩.

(٤) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص ٩٣.

الإقليمية غير قادرة على ملء الفراغ، ومن ثم أصبح التنظيم الدَّولي يمثل مرحلة من مراحل النهوض والتقدم نحو تعاون دولي أكمل وأشمل نطاقاً عن طريق الدُّبلوماسية الجماعية (Collective Diplomacy)[١][٢]. فهي سمة من سمات العصر، إذْ أصبحت تُمارَس في المنظمات الدَّولية وخاصة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، والعديد من المؤتمرات والاجتماعات الدَّولية[٣].

وفي هذا الصدد، يرى **الأستاذ السيد أمين شلبي**، «أنه مع الأهمية التي أصبحت للدُّبلوماسية المتعددة (Multilateral Diplomacy)، في مثل هذه القضايا العالمية وتأثيرها المتزايد على فرص استقرار السلام والأمن الدَّوليين، إلا أن الدُّبلوماسية المتعددة أصبحت تمارس الآن بشكل متزايد في مجال مهم آخر وهو العمل على تحقيق حل الصراعات (Conflict Resolution) خاصة بعد أن تعقدت مثل هذه الصراعات وتعمقت بدخول عوامل عرقية ودينية، وبعد أن بات من الصعب على دولة واحدة، حتى وإن كانت قوة كبرى، أن تحقق بمفردها حلولاً لمثل هذه الصراعات»[٤].

---

(١) الدُّبلوماسية الجماعية (Collective Diplomacy)، ويطلق عليها البعض لفظ الدُّبلوماسية البرلمانية (Parliamentary Diplomacy)، أو الدُّبلوماسية الديمقراطية (Diplomacy Democratic)، أو الدُّبلوماسية متعددة الأطراف (Multilateral Diplomacy)، وغيرها من التسميات، ويقصد في مجملها تلك النشاطات الدُّبلوماسية التي تمارس في المنظمات الدَّولية، وقد بدأت مع عصبة الأمم وتطورت في عهد هيئة الأمم المتحدة.

(٢) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص١٣٣.

(٣) جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص٥.

(٤) السيد أمين شلبي، مقالة بعنوان الدُّبلوماسية بين القديم والحديث، جريدة الأهرام الرقمي، تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٠، يراجع موقع الجريدة الإلكتروني:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.

وتأسيساً على ما سبق، نرى أن الدُّول في الدُّبلوماسية التقليدية كانت تدخل في علاقاتها مع بعضها بشكل ثنائي الأطراف، وعن طريق الاجتماعات الثنائية، في حين نرى في الدُّبلوماسية المعاصرة بروز الدُّبلوماسية الجماعية والمتعددة الأطراف والتي اتسمت بتعدد المنظمات الدَّولية وبتنوعها من حيث الاختصاصات والوظائف، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي سعت على الدوام إلى فض الخلافات عن طريق المفاوضات والمباحثات؛ وذلك لأجل خلق أجواء يسودها الوئام فيما بين الدُّول، وهذا التوسع في الدُّبلوماسية المعاصرة أضفى عليها حيوية وفاعلية، كما أنها مثلت استجابة للتطورات والظواهر والمشكلات عالمية الطابع.

ثالثاً: كانت الدُّبلوماسية التقليدية تقوم على المصالح المطلقة للدُّول، وكانت أداةً للحرب[١]؛ فقد كانت تجمع بين فن الممكن وفن التوفيق وفن الإكراه، وظلت فترة من الزمن إحدى الأدوات الرئيسة في تنفيذ سياسات الصراع القائمة على القوة، ولكن الدُّول تجنبت في أحيان كثيرة استخدام وسائل الإكراه المسلح، وأثرت أسلوب التوفيق والتفاوض والمساومة خاصة عندما لم تكن القوة كافية لبلوغ الأهداف المرجوة، ومن خلال الدُّبلوماسية التقليدية كانت تجري التهديدات الدَّولية المتبادلة بين الأطراف المتصارعة، وعبرها كان يتم تفسير تلك التهديدات وتقييم القوة الحقيقية لكل طرف[٢].

فتلك الدُّبلوماسية استندت إلى المبادئ التي سادت أوروبا خلال عصر النهضة، وإلى أبرز مفاهيم تلك المرحلة «الغاية تبرر الوسيلة» (The End Justifies the Means)، إذ كان الهدف الأسمى للسياسة هو تحقيق مصلحة الدَّولة وليس تحقيق

(١) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٩٣.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدَّولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ص٣٨٩.

المثل العليا والمبادئ الأخلاقية، وعُدّت المرونة والخداع من لوازم الدُّبلوماسية، والإرهاب من وسائل التفاوض والغاية تبرر الوسيلة[١].

وفي مقابل ذلك، ومع دخول العالم القرن العشرين، تأثرت الدُّبلوماسية بعوامل عديدة، منها: نمو روح المصالح المشتركة بين الأمم، ودعم هذه الروح ازدهار وسائل الاتِّصال والمواصلات؛ مما زاد من حركة التواصل بين الدُّول[٢]. فالدُّبلوماسية هنا قد تحولت أساساً لتقوم على المصالح المشتركة ومن ثم أصبحت أداةً للسلام[٣]. وقد أدى حلول الاعتماد المتبادل محل الاكتفاء الذاتي والمصالح المشتركة بين الشعوب محل المصلحة القومية المطلقة إلى تغيير طبيعة الدُّبلوماسية، إذ لم يعد ممكناً استغناء الدُّول، مهما كانت قوتها ودرجة تقدمها عن بعضها البعض لإشباع حاجاتها المادية والمعنوية والأمنية؛ لتداخل مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

وعليه، فقد انتقلت الدُّبلوماسية من طور الوجه الواحد إلى دبلوماسية المصالح الدَّولية المشتركة[٤]، وأخذت تهتم اهتماماً زائداً بتنمية أواصر المودة والصداقة وتوطيدها بين الدُّول[٥].

وبناءً على ما تقدم، نجد أن الحرب تمثل أحد أساليب الدُّبلوماسية التقليدية

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد محمود جمعة، الدُّبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٠.

(٢) مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١١٩.

(٣) فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، ص٩٣.

(٤) علاء أبوعامر، الوظيفة الدُّبلوماسية (نشأتها ، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها)، مصدرسبق ذكره، ص٦٨.

(٥) سموحي فوق العادة، الدُّبلوماسية والبروتوكول، مصدرسبق ذكره.

السائدة آنذاك، عن طريق فرض الإرادة والسيطرة من خلال الترهيب والضغط والقوة العسكرية وأشكال التآمر؛ بغية الدفاع عن المصالح القومية والمطلقة للدول في وجه بعضها البعض، ومن هنا كانت الأوضاع الدَّولية في الدُّبلوماسية التقليدية حافلة بالحروب والنزاعات والتوترات المتعدِّدة.

وفي الطرف الآخر، نجد في الدُّبلوماسية المعاصرة، التأكيد على أهمية روح المصالح المشتركة والمتشابكة القائمة بين الأمم، والمتمسكة بمبادئ القانون الدَّولي، وذلك بهدف القضاء على الحروب وما تجرُّه على البشرية جمعاء من ويلات ومآسٍ، عن طريق نشر روح السلام والمحبة والوئام، ويبقى هدف الدُّبلوماسية الأعلى: إنجاز المصالح في مجال العلاقات الخارجية من خلال التفاوض والتفاهم، إلا إنها مع ذلك لا تكون بديلة عن حيازة أسباب القوة والمنفعة الذاتية للدول، فالدُّبلوماسية والقوة تحتفظان بعلاقة متوازية بحيث تدعم كل منهما الأخرى.

رابعاً: يمكن تمييز الدُّبلوماسية التقليدية عن طريق عملية اتصالات بين دول حديثة يمكن التعرف عليها، وليس بين أشكال أخرى من التنظيم السياسي[(١)]. وهي نشاط متصل بالدَّولة، التي تمتلك أهمية مركزية لبنية الدُّبلوماسية التقليدية[(٢)]، وذلك باعتبار الدَّولة تمثل وحدة التحليل الأساسية لرصد عمليات التفاعل في النظام الدَّولي وتفسيرها[(٣)]. فالعلاقة كانت تتمثل في دولتين: الدَّولة الموفدة والأخرى المستقبلة[(٤)].

(١) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص٥٢٨.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدَّولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٩١.

(٤) رافع أبو رحمة، العلاقات الدَّولية المعاصرة، المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٨، بحث متاح على الموقع الإلكتروني: www.arabsino.com.

وعليه، كانت الدُّبلوماسية تمارس في وسط سياسي وآيديولوجي واقتصادي متجانس، فضلاً عن حصر العمل الدبلوماسي بالقارة الأوروبية[١].

ومن جهة أخرى، نجد أن هناك تغييراً مهماً وجديراً بالملاحظة، وهو أن الدُّول لم تعد هي الممثلة الوحيدة المعنية، بل صار يتعين عليها، على نحو متزايد، أن تتقاسم المسرح السياسي مع ممثلين آخرين، كالمنظمات الدَّولية المنخرطة بالدُّبلوماسية أيضاً[٢]، فالتصور التقليدي الذي يتألف فيه النظام الدَّولي من مجموعة من الدُّول ذات السيادة لم يعد ليصمد أمام اقتحام المجتمعات للعبة العالمية[٣]، فتحول الدُّبلوماسية نحو المجالين الاقتصادي والتجاري أبرز فواعل جدد كالبنوك والهيئات المالية والتجارية والشركات المتعددة الجنسية والأسواق المالية ومؤسسات الفكر والرأي التي أخذ دورها يتصاعد شيئاً فشيئاً على حساب الهيئات الحكومية التي كانت تحتكر العملية الدُّبلوماسية[٤]. فالحقيقة الموضوعية التي تحكم النظام الدَّولي تتمثل بكونه نظاماً غير متجانس سواء كان ذلك على صعيد الوحدات التي يتشكل منها، أو على صعيد العلاقات وأنواع التعاملات التي تجري بينها[٥].

وعليه، لم تعد الدُّبلوماسية المعاصرة تجري في وسط سياسي وآيديولوجي متجانس، بل أصبحت تجري في وسط متعدِّد ومتنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية،

---

(١) ينظر بهذا الصدد: علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، مصدرسبق ذكره، ص١٢٦.

(٢) جون بيليس، و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص٥٣٣.

(٣) مصطفى بخوش، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل التحولات الدَّولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد الثالث، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٨٦.

(٤) ينظر بهذا الصدد: مصطفى بخوش ، المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(٥) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدَّولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ص٢٠٦.

ومتعدد التنظيمات والفواعل الدَّولية والإقليمية[١]. وعلى غرار ذلك، نجد أن الحكومات تواجه اليوم منافسة حادة من الجهات الفاعلة الأخرى، مثل: القطاع الخاص، والجماعات الدينية، والمهاجرين، ووسائل الإعلام، وغيرها من كيانات المجتمع المدني، فهذه الجهات الفاعلة، تطالب بأن يكون لها رأي في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، وأن تؤخذ مطالبها بعين الاعتبار[٢].

من هنا نستطيع أن نفهم مغزى أن يقيم الدبلوماسيون في الدُّبلوماسية التقليدية في دولة مضيفة ولا يتعاملون إلا بها، وهو أن الدُّبلوماسية كانت أداة تمثيل لمصالح الدَّولة المرسلة في الدَّولة المضيفة، باعتبار أن الدَّولة كانت الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات ما بين الدُّول، فالترابط والتجانس كانا الحالة الغالبة في تلك المرحلة.

وبخلاف ما سبق، ومع ازدياد مظاهر النشاط في العلاقات الدَّولية وتعددها، أصبح إطار الدُّبلوماسية المعاصرة أوسع وأشمل، فلم تعد الدَّولة فاعلاً يحتكر الدُّبلوماسية لأجل تنفيذ أغراض السياسة الخارجية، ولم تعد القوة الوحيدة التي تدير المجتمع الدَّولي، فقد تزايدت أهمية المنظمات الدَّولية وكذلك تدخل فواعل جديدة كالشركات المتعدِّدة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني، وحركات التحرر الوطني، ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها. وعليه، أضحت العملية الدُّبلوماسية تدير مصالح أكثر حيوية وأقل سطحية.

وبغية متابعة التطور في مجال تحليل النصوص، نشهد تعرض الدُّبلوماسية التقليدية وأساليبها لهجوم مستمر منذ الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤م)، ويلخِّص

---

(١) علاء أبوعامر، الوظيفة الدُّبلوماسية (نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها)، مصدرسبق ذكره، ص٦٧-٦٨.

(٢) Jovan Kurbalija, Modern Diplomacy, Academic Training Institute, Diplo Publishing, Geneva, 1998, P 84.

عالم العلاقات الدَّولية الأشهر **هانز مورجنثاو** (Hans Morgenthau)، الحجج التي استند إليها في الهجوم على الدُّبلوماسية التقليدية في [١]:

١. إنها مسؤولة عن الكوارث السياسية التي حاقت بالبشرية خلال الحقب التي سيطرت فيها أساليبها، والمنطق يقول: إن الأساليب التي ثبت عدم صحتها يجب أن تستبدل.

٢. إن الدُّبلوماسية التقليدية تتعارض مع مبادئ الديمقراطية؛ لذلك كان على الدُّبلوماسية أن تكون مفتوحة ومعرضة للفحص في كل عملياتها.

٣. إن الدُّبلوماسية التقليدية بشكلياتها غير ذات جدوى، ومضيعة للوقت، ومتعارضة بمساوماتها مع المبادئ الأخلاقية.

وربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى أننا نتفق إلى حد كبير مع هذه الحجج والبراهين التي استند إليها مورجنثاو (Morgenthau)، والتي أظهرناها بشكل واضح وجلي في تناولنا لأهم خصائص تلك المرحلة، ولكن ما لمسناه في رأي مورجنثاو (Morgenthau)، أنه أغفل حجة في غاية الأهمية، وهي مسألة غياب تقنين القواعد القانونية المنظمة للعلاقات والحصانات الدُّبلوماسية في تلك المرحلة، التي نراها سبباً جوهرياً في إضمحلال الدُّبلوماسية التقليدية؛ لأنها كانت تفتقر لأية ضوابط وقواعد عالمية للتعامل الدبلوماسي كما هو الأمر الآن في عالمنا المعاصر.

ففي الرابع من نيسان عام (١٩٦١م) تمت صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدُّبلوماسية، التي تمثل في نظرنا انعطافة تاريخية مهمة في مسار تطور الدُّبلوماسية على مستوى النظرية والتطبيق، إذ حققت أهم اتفاق دولي جامع، خلق بدوره مجتمعاً دولياً مستقراً نسبياً يعمُّه الأمن والسلم.

---

(١) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، مقالة بعنوان «الدُّبلوماسية بين القديم والحديث».

وفي ضوء تلك الشروحات السابقة، ولأجل وضع الأمور في نصابها الحقيقي، نجد أنه من المفيد، هنا استعراض أهم أوجه الاختلاف القائمة بين الدبلوماسيتين، وذلك من خلال الجدول التوضيحي الآتي:

ت	المميزات	الدُّبلوماسية التقليدية **Traditional Diplomacy**	الدُّبلوماسية المعاصرة **Contemporary Diplomacy**
١.	الفترة الممتدة	تبدأ منذ عصر النهضة وحتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م.	تبدأ منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م وحتى الآن.
٢.	النطاق الجغرافي	محدودة النطاق، العمل الدبلوماسي كان مقتصراً على القارة الأوروبية تقريباً.	بفعل زيادة عضوية المجتمع الدَّولي، توسعت قاعدة التعامل الدبلوماسي، فهي تشمل العالم كله.
٣.	السمة البارزة	السرية هي أهم سمة فيها، ونظم الحكم القائمة وظروف تلك المرحلة عملت على قيامها.	العلنية هي أهم سمة فيها، والوعي الإنساني والتطور في وسائل الاتِّصال والمواصلات عملا على ترسيخها.
٤.	الخاصية الأساسية	الثنائية ومحدودية الأطراف في التعامل الدبلوماسي.	التعددية أو الجماعية هي الخاصية الغالبة فيها.
٥.	الأساس الذي تستند عليه	قائم على أساس المصالح المطلقة للدول (أداة للحرب).	قائم على أساس المصالح المشتركة والمتشعبة بين أشخاص القانون الدَّولي، (أداة للسلام).

ت	المميزات	الدُّبلوماسية التقليدية Traditional Diplomacy	الدُّبلوماسية المعاصرة Contemporary Diplomacy
٦.	دور القواعد القانونية	تفتقر إلى التقنين والقواعد القانونية المنظمة والضابطة لها.	تحكمها قواعد قانونية دولية منهجية من أبرزها اتفاقية فيينا للعلاقات الدُّبلوماسية (١٩٦١م).
٧.	دور الرأي العام	لم يكن له أثر، فالدُّبلوماسية كانت أرستقراطية مغلقة تعتمد على العوامل الشخصية، فنظام الحكم كان مطلقاً.	له دور بالغ الأهمية في مراقبة السياسة الخارجية للدول والتأثير عليها. يطلق عليها أحياناً بالدُّبلوماسية الديمقراطية.
٨.	موقع الدَّولة	الدَّولة هي فاعل رئيس ووحيد في العلاقات الدُّبلوماسية.	هناك تدخل لفواعل وقوى جديدة غير الدَّولة.
٩.	دور المنظمات الدَّولية	غياب دور المنظمات الدَّولية أو منبر دولي مشترك.	اتساع دور المنظمات الدَّولية، وهي نمط معاصر من أنماط الممارسة الدُّبلوماسية.
١٠.	التقييم العام	دبلوماسية سطحية وشكلية.	دبلوماسية أكثر حيوية وجدية وشمولية.

جدول رقم (١)، يوضح أوجه الاختلاف القائمة بين الدُّبلوماسية التقليدية والدُّبلوماسية المعاصرة، (إعداد الباحث).

المبحث الثاني
الدُّبلوماسية المعولمة وتجلياتها

غيرت ظاهرة العولمة جوهر العلاقات الدَّولية، من خلال تأثرها بحجم التفاعلات الدَّولية (International Interactivities)، والطبيعة المعقدة للقضايا الدَّولية وكثافة الاعتماد المتبادل والتقدم العلمي والتكنولوجي في الكثير من الميادين، إذ جعلت ميدان العمل الدبلوماسي يتسع للعديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية فضلاً عن السياسية، ولا سيما بعد متغيرات المشهد الدَّولي الذي أصبح قائماً على ضرورة التواصل بين الشعوب والأمم والدعوات من أجل إحلال السلام وتخفيف النزاعات الدَّولية من خلال تعزيز معاني وأنماط الدُّبلوماسية الجديدة التي فرضتها ظروف العولمة وتطويرها.

وإزاء ذلك، وبهدف إماطة اللثام عن أهم مفاصل تلك الآثار، سنتناول في هذا المبحث مطلبين اثنين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: التغيُّرات التي طرأت على الدُّبلوماسية في ظل العولمة.

المطلب الثاني: أشكال الدُّبلوماسية المعولمة.

* * *

المطلب الأول
التغيُّرات التي طرأت على الدُّبلوماسية في ظل العولمة

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه في شهر كانون الأول من عام (١٩٩١م)، وانحسار الشيوعية في العالم وتراجع العوامل الآيديولوجية لصالح العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في السياسة الدَّولية، وما نجم عن ذلك من إحلال مفاهيم وقيم وأشكال سلوكية جديدة في السياسة الدَّولية[١]. أصبح المجال رحباً لتربع الولايات المتحدة الأمريكية، الطرف الرئيس الثاني على قمة الهرم العالمي واكتسابها الفرصة لتدويل قيمها وآيديولوجيتها وأنماط سلوكها في الساحة الدَّولية، بحيث أصبحت بعض المفاهيم مثل: الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق، مفاهيمَ ذات أبعاد عالمية تمثل مفردات النظام الدَّولي[٢].

وعندما بدأت مرحلة الانهيار تلوح في الأفق السوفييتي، بدأ الحديث عن إمكانية قيام نظام عالمي يدخل الإنسانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية[٣]، فالصلة بين تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره وبين قيام النظام الدَّولي الجديد وثيقة[٤].

---

(١) سعد حقي توفيق، النظام الدَّولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢، ص٩.

(٢) سعد حقي توفيق، المصدر نفسه، ص١٠.

(٣) ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٨، ص١٧.

(٤) سعد حقي توفيق، النظام الدَّولي الجديد، ص٢٥.

وفي ظلها، لم يعد هيكل القوة في العالم هيكلاً عسكرياً بالدرجة الأولى، كما كان إبان القطبية الثنائية (Bipolarity)، فهو اليوم هيكل ثلاثي يتألف من الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية، والدَّولة التي تجمع بين هذه الهياكل الثلاثة تمثل قطباً في الساحة الدَّولية، ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين الدُّول الرئيسة في النظام الدَّولي حالياً، لوجدنا أنه ليس من بين هذه الدُّول، عدا الولايات المتحدة من يمتلك عناصر الهيكل الثلاثي للقوة [١].

ومن هنا جاءت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع عقد التسعينيات إلى ما يسمى بـ«النظام العالمي الجديد» الذي كان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (George H. Bush) يلح في التأكيد عليه، وقد تزامنت تلك الدعوة مع ذلك الحدث العالمي التاريخي الذي تجسَّدَ في تحشيد التحالف الدَّولي ضد النظام العراقي عام (١٩٩١م) [٢][٣].

ولا يخفى بجانب كل ما تقدم، أن التغيير الحادث في النظام الدَّولي حالياً سوف يؤدي بالضرورة إلى إعادة ترتيب الأولويات التقليدية، ودخول موضوعات جديدة في

---

(١) سعد حقي توفيق، المصدر نفسه، ص٦٥.

(٢) في هذا الصدد، وفي عام (١٩٩١م) قال الرئيس الأمريكي الواحد والأربعون، جورج بوش الأب (George H. Bush) «إن حرب الخليج كانت أكثر من مجرد المحافظة على سيادة دولة صغيرة، كانت فكرة كبيرة، نظام عالمي جديد، كانت طريقة جديدة في العمل مع دول أخرى في الحل السلمي للنزاعات، والتضامن ضد الاعتداء، تخفيض كميات الأسلحة والسيطرة عليها، والتعاطي العادل مع شعوب العالم».
نقلاً عن: فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٧١.

(٣) مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ص١٦٨.

بؤرة الاهتمام الدَّولي، وفي ضوء هذه المتطلبات، **يجد الدكتور حسن نافعة** ضرورة التفرقة بين مفهومين مختلفين للنظام الدَّولي(١):

المفهوم الأول:

يعبر عنه مصطلح (International System)، وهو يعني: وجود نسق معين من التفاعلات بين الفاعلين الدَّوليين على مستوى العالم كله، ويقوم تحليل النظام الدَّولي بهذا المعنى انطلاقاً من تحليل شبكة التفاعلات الناجمة عن احتكاك هؤلاء الفاعلين.

أما المفهوم الثاني:

فيعبر عنه مصطلح (International Order)، وهو يعني وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، ويقوم تحليل النظام الدَّولي بهذا المعنى انطلاقاً من تحليل قيم وقواعد في السلوك تنتهجها أطراف النظام، بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائدة.

ومن خلال العرض السابق، يمكننا القول: إن التغيير الذي حدث في النظام العالمي لا يقتصر على جوانب محددة أو قطاعات فرعية من المنظومة العالمية، بل يتصف بالشمول لامتداده إلى مختلف مجالات العلاقات الدَّولية، سواء كان متعلقاً بعدد القوى الفاعلة في النظام الدَّولي وأنماطها، أو القواعد التي تحكم هذه العلاقات وأشكال التفاعلات التي تولد بين مختلف الفاعلين الدَّوليين.

وارتباطاً بذلك، بدأ يتبلور في العالم اتجاه العولمة على أساس القيم الغربية في السياسة والاقتصاد وتسخير كل الوسائل لتكريسها بوصفها مبادئ وقيماً للنظام

---

(١) نقلاً عن: ثـامر كامل محمد، الأخـلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، ص١٩.

الجديد، الذي لم يعد يحتوي دولاً قومية فحسب، بل ظهرت فواعل غير قومية تتجاهل الحدود وتتخطى السيادات[١]، فقد تسارعت وتيرة زحف العولمة التي اكتسحت مهام ووظائف عديدة كانت إلى حين تعد من ضمن الوظائف الأساسية للدولة، وهو الأمر الذي كلفها التنازل عن قسط مهم من سيادتها في سبيل مواجهة التحديات الراهنة[٢] [٣]، وفي الحقيقة، أجبرت الدُّول على التنازل عن بعض سيادتها لصالح الشركات والمنظمات والدُّول الكبرى، والشكل رقم (٢) يوضح ذلك.

---

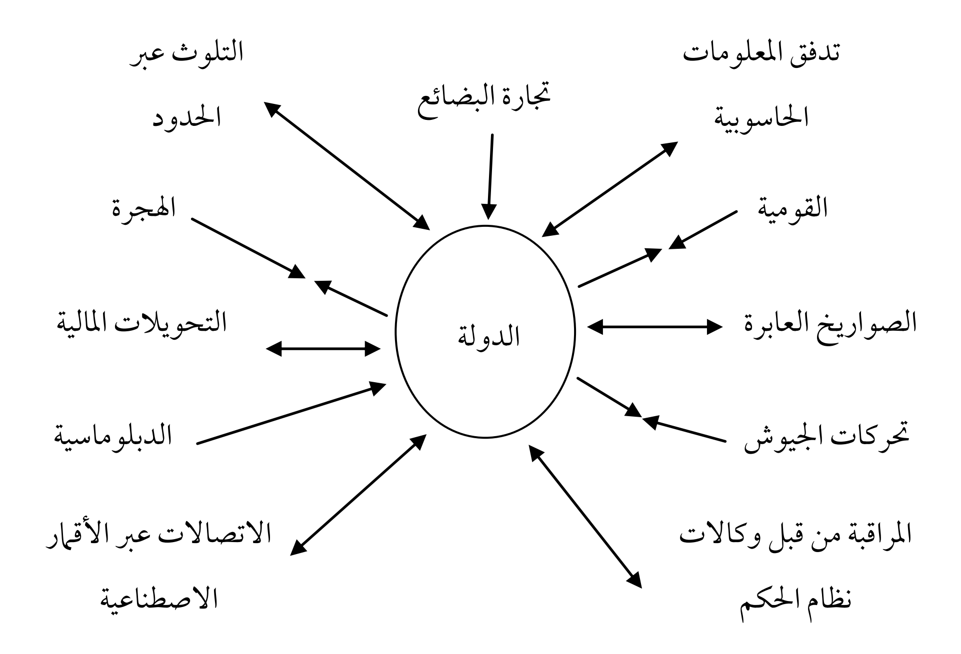
(١) ثامر كامل محمد، المصدر نفسه، ص٢١.

(٢) يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي (Boutros Boutros-Ghali) أنه «من المقتضيات الفكرية الرئيسة لزماننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة، لا من أجل إضعاف جوهرها الذي لم تعد له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدَّولي، وإنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل، وهذه الرؤية يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدُّول أو في ما بينها».

للمزيد من التفاصيل ينظر: بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، السياسة الدَّولية، العدد ١١١، القاهرة، ١٩٩٣.

متوفر على الموقع الإلكتروني: www.siyssa.org.eg/asiyassa/

(٣) سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدَّولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٠.



الشكل رقم (٢) يوضح الدَّولة في عالم معولم(١)

لقد أصبح في الإمكان النظر إلى العولمة على أنها أكثر من مجرد آلية من آليات التطور لنظام عالم ما بعد الحرب الباردة(٢). فقد فرضت ذاتها بقوة لم يسبق لها مثيل في حدتها وعمقها واستمراريتها، حتى وصلت معها الأوضاع الجديدة، في دائرة العلاقات الدَّولية في النسق الدَّولي العالمي، على الصعد الاقتصادية والمالية والسياسية والإعلامية، وحتى الاجتماعية والثقافية، إلى درجة من التعقيد والتشابك(٣).

---

(١) الشكل التوضيحي مصدره، جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص٤٤.

(٢) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدَّولية في عصر العولمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٣.

(٣) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ص٢٠٨.

ومن هنا جاء ارتباط العولمة بالتطورات السريعة في مجالات الاتِّصال المختلفة، وبخاصة على المستوى الدَّولي[١]. فالعالم أصبح بمنزلة قرية كونية أكثر ترابطاً من ذي قبل، كما إن وسائل الإعلام والاتِّصال المتطورة والتكنولوجيا والأقمار الصناعية، قربت المسافات، وجعلت التفاعل بين ما هو محلي وإقليمي ودولي من الظواهر البارزة في تطور العالم المعاصر[٢].

إن الأفكار والمفاهيم سالفة الذكر، أصبحت حافزاً يدفعنا لكي نقول: إن الأمم أصبحت أكثر تداخلاً وتشابكاً من أي وقت سابق، وذلك بسبب التقدم الحاصل في مجال الاتِّصال والمواصلات، الذي أدى بدوره إلى أن تكون حالة التبادل الثقافي والمعلوماتي والاقتصادي بين الأفراد والمنظمات والحكومات، تتخطى كل الحدود السياسية والجغرافية، ومن ثم أصبحت مظهراً بارزاً من مظاهر العولمة، هذا التقارب

(١) راسم محمد الجمال، تطور نظم الاتِّصال في المجتمعات المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص٣٦.

(٢) إن ثورة تكنولوجيا الاتِّصال تعد ثورة معقدة فهي تقوم على ثلاث ثورات متداخلة ومتكاملة، بحيث يصعب الفصل بينها، وهي تتمثل في تطوير تكنولوجيا الاتِّصالات المسموعة والمرئية والمطبوعة، وتطوير مجال المعلومات، وتطوير شبكات الاتِّصال.

للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق سيد أحمد الخليفي، الإعلام المحلي في عصر المعلومات، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢١.

ومن جانب آخر، يوصف الإنسان بأنه كائن اتصالي، فالاتِّصال سمة ملازمة له، ولصيقة بحياته منذ الأزل، فهو أحد الضرورات المعيشية التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، إذ يقدر الوقت الذي يمضيه الفرد يومياً في مزاولة أنشطة اتصالية متنوعة (تحدث، كتابة، استماع، قراءة...) بـ ٧٥٪ من أنشطته اليومية، مما يؤكد على مدى أهمية الاتِّصال في حياة الإنسان العصري.

بهذا الصدد ينظر: عبد الرحمن محمد الشامي، آفاق الاتِّصال والتواصل في بيئة الإعلام الجديد، مجلة الاتِّصال والتنمية، العدد الثاني، بيروت، نيسان ٢٠١١، ص ٨٩.

الحاصل على كافة الأصعدة، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التجارية، جعل من حفاظ الدُّول لسيادتها، مهمة صعبة، فالعولمة في النظام العالمي الجديد أدت بدورها إلى تقليص حجم سيادة الدُّول نسبياً.

وتحقيقاً لشمولية النظرة، منحت الثورة العلمية التكنولوجية ومنجزاتها الهائلة، آفاقاً جديدة في التعامل بين الدُّول ومنحت العلاقات الدَّولية أبعاداً جديدة كانت الدُّبلوماسية أداتها الرئيسة في التعامل[١]، وأضحت الدُّبلوماسية ممارسة ضرورية للدول والأمم التي تريد أن تطور مجتمعاتها وتتفاعل مع الحضارة الإنسانية وتتبادل الخبرات والتجارب وتعمق الفوائد، إذ لا توجد سوى الاتِّصالات والعلاقات الإنسانية لمواصلة الحياة.

فتلك هي بعض مهمات المهنة الدُّبلوماسية الجليلة[٢]، فالدُّبلوماسية مثل معظم المؤسسات البشرية تتصف بالحركة والتطور لتكيف نفسها مع متطلبات العصر المتغيرة، فقد مرت بتقلبات جذرية فرضها مسار التاريخ المعاصر والثورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي صنعته[٣]. فدبلوماسية ما بعد الحرب الباردة هي دبلوماسية معولمة، ولكنها تبقى عملية معقدة ومتنوعة وصعبة الإدارة بطبيعتها[٤]. ومن هنا تأتي أهمية الرأي القائل: «إن العالم يتغير بسرعة ولا نستطيع أن ندير ظهورنا له»[٥].

---

(١) ضرغام عبدالله الدباغ، قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، ص٤٨.

(٢) ضرغام عبدالله الدباغ، المصدرنفسه، ص٧٥.

(٣) صلاح هريدي، العلاقات الدَّولية: مفهومها وتطورها، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٤٩.

(٤) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص٥٤١.

(٥) مايكل شومان، نحو قرية عالمية: مبادرات تنمية مجتمع عالمي، ترجمة: محمد نجار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٠.

كذلك نجد، أن **الباحثين جون بيليس** (John Baylis) **وستيف سميث** (Steve Smith)، قد ميَّزا الدُّبلوماسية المعولمة بطريقتين بارزتين هما[(١)]:

الطريقة الأولى:

صارت الدُّبلوماسية الآن عالمية في نطاقها بشكل حقيقي أوّلَ مرّة، فقد انتهت الانقسامات العقائدية والآيديولوجية التي كانت فعالة في استبعاد عدد من الدُّول والممثلين الدَّوليين الآخرين من التفاعل الدبلوماسي الطبيعي في أثناء فترة الحرب الباردة.

الطريقة الثانية:

يمكن تمييزها بكونها متنوعة ومعقدة، فإن هناك ممثلين متعددي الأطراف، منخرطون، وهم تنوع كبير من الممثلين من الدُّول وغير الدُّول، وعمليات معقدة متعددة الأطراف، وتشمل مادة الدُّبلوماسية جدولاً للأعمال أوسع من ذي قبل بكثير.

في حين، ترى **الدكتورة مجد هاشم الهاشمي**: «أن التحولات التي شهدها النظام العالمي الجديد أفرزت آثاراً عديدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، واختصاصات الدَّولة القومية، وبالتأكيد أثرت في دبلوماسيتها التفاوضية، إذ تحولت الدُّبلوماسية من أداة تمثيل مصالح الدَّولة المرسلة في الدُّول المضيفة والمحافظة عليها وتطويرها بكل السبل المشروعة، إلى فن إدارة الاتِّصال والعلاقات بين الدُّول في ظل مفاهيم حديثة مثل: الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي والمواطنة الكونية»[(٢)].

ومن الجدير بالذكر هنا، أن ظاهرة العولمة غيرت جوهر العلاقات الدَّولية

---

(١) بهذا الصدد ينظر: جون بيليس، وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية، ص٥٣٩.

(٢) مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ص ٢١٢-٢١٣.

وأولوياتها، ووسَّعت بدورها قدرات العمل المشترك لمختلف وحدات النظام العالمي المعاصر، ومهدت الطريق أمام هذه الوحدات لتعاون متعدد الأوجه والأطراف، فالعولمة جاءت لتدعم عملية تحويل معنى قوة الدَّولة من الارتكاز على العسكرة والتسلح، إلى الارتكاز على تنمية الموارد الاقتصادية والتجارية والمالية والمعلوماتية والتكنولوجية للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التطور الحاصل في حرية انتقال الأفراد والجماعات والأفكار ورؤوس الأموال والسلع عبر الحدود الدَّولية، جعل من البيئة العالمية الجديدة، أن تعمل في ظل مفاهيم متعدِّدة متمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتماد المتبادل والأمن الجماعي والمواطنة الكونية، التي بدورها باتت تمثل في مضامينها، المدخل الفعلي لتحقيق الحوار والتعاون بين المجتمعات والشعوب والدُّول.

وانطلاقاً من سياق وجهات النظر السابقة، يمكننا أن نشير إلى أهم التغيُّرات التي طرأت على الدُّبلوماسية في ظل العولمة التي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

أولاً: إذا كان النقل معنياً بحركة السلع والناس، فإن الاتِّصالات هي وسيلة الناس لنقل الأخبار والمعلومات والتعليمات فيما بينهم(١). ففي المجتمع المعاصر، أصبح قطاع الاتِّصال والمعلومات هو القطاع الأساسي(٢). وتعد الثورة الحاصلة في مجال المعلومات والاتِّصالات من أهم تجليات ظاهرة العولمة التي تنامت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين(٣).

---

(١) أر. إيه. بوكانان، الآلة قوة وسلطة، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الرقم ٢٥٩، الكويت، يوليو ٢٠٠٠، ص١٧٧.

(٢) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدَّولية، دار وائل للنشر، ط٣، عمان، ٢٠٠٦، ص٤٠٤.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣.

وفي إطار ذلك، «فإن سهولة الاتِّصالات وتطورها عملت على أن يقوم رئيس الدَّولة نفسه أو الممثل الشخصي، أو وزير الخارجية بإجراء المفاوضات وعقد الاتفاقات، ولم يعد السفير وأعضاء بعثته في ظل الكم الهائل من المعلومات التي تنهمر عليه بمؤتمنين ائتماناً كاملاً على تمثيل بلدهم، فسرعة المواصلات سهلت سفر رئيس الدَّولة أو وزير الخارجية، ووفرت لهما الجهد والوقت»[١]. وسرعة الاتِّصال جعلت دور الدبلوماسي يتحول من مفاوض إلى منسق للتفاوض، يجهز المعلومات وينسقها ويحللها لتكون مادة للتفاوض بين وزير الخارجية ونظيره من الطرف الآخر، وبذلك انتشر أسلوب الممثل الخاص أو المنسق، مثل: دينيس روس (Dennis Ross) منسق مفاوضات الشرق الأوسط، وريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke)، المنسق في البوسنة والهرسك، وفكرة السفراء المتجولين (Roving Ambassadors) الممثلين لمصالح بلادهم في أكثر من موقع، وكذلك انتشار فكرة دبلوماسية القمة (Summit Diplomacy)[٢][٣].

وعليه، فإن مجمل هذه التطورات سهلت على رؤساء الدُّول ووزراء الخارجية القيامَ بالمهمات الدُّبلوماسية مباشرةً عن طريق الاشتراك في المحادثات الدَّولية وحضور المؤتمرات السياسية، والعودة إلى عواصمهم في غضون ساعات أو أيام قليلة[٤].

---

(١) مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية النظام العالمي الجديد، ص٢١٩.

(٢) هناك مصالح لها صلة وثيقة بموضوعات السلام، والحرب، والمعاهدات، والأمن الدَّولي، ومصالح الدَّولة العليا، لا تتحمل أن يترك أمرها لدبلوماسيين عاديين، ولأن المحاسبة على هذه المصالح ستكون من رئيس الدَّولة، المحاسب بدوره من الرأي العام الداخلي والعالمي.
للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر بدوي صادق، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتِّصالي الحديث (البعد العربي)، ص٢٩.

(٣) حيدر بدوي صادق، المصدر نفسه، ص٢٧.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ص٦٥٨.

نتيجة لما سبق، نرى تأثر الدُّبلوماسية بالتطورات التكنولوجية المعاصرة، التي أدت بدورها إلى أن يكون هناك تحول مهم في طبيعة العمل الدبلوماسي، فمجمل هذه التطورات أصبحت سبباً لأن تكون لقاءات واجتماعات رؤساء الدُّول والحكومات من المعالم شبه اليومية في العلاقات بين الدُّول، تناقش من خلالها قضايا تمس صميم العلاقات بين شعوبهم واتجاهاتها، وقد أكثر الرؤساء من إيفاد الممثلين الشخصيين في مهمات دبلوماسية خاصة تهم مصالح بلادهم، وتبدو هذه الظاهرة واضحة الأثر في دول وحكومات المجموعة الأوروبية، إذ تشهد اتصالات شبه يومية مباشرة بين رؤسائها وملوكها لمعالجة قضايا حيوية، وقد حققت هذه الاتِّصالات احتواء الكثير من الأزمات والنزاعات الدَّولية.

ثانياً: يشير مفهوم العولمة، في شكله العام، إلى عمليات التحول والتطور السريع في الترابط والتداخل المعقد بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على مستوى العالم، على النحو الذي يجعل منها أكثر قرباً وتفاعلاً مع بعضها البعض[1]، وقد تمخض عن تلك العمليات تغيرات عميقة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، قلما شهدت البشرية مثلها من قبل[2]. ودفعت تلك التغيرات أطراف المجتمع الدَّولي إلى الالتفات إلى قضايا ومشاكل دولية جديدة لا تخلو من أهمية وخطورة في الوقت نفسه، كالمشاكل الناجمة عن التحولات الديمقراطية أو خرق حقوق الإنسان أو الصراعات العرقية والأثنية، والمشاكل البيئية والإرهاب والهجرة وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة، وغيرها، التي تجاوزت مخاطرها

(١) راسم محمد الجمال، تطور نظم الاتِّصال في المجتمعات المعاصرة، ص٣٥.

(٢) فضيل أبو النصر، جولة في القضايا الدَّولية المعاصرة، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص١١.

وتداعياتها حدود الدُّول، مما أدى إلى بروز مدلول جديد وواسع للسلم والأمن الدَّوليين، والذي لم يعد يعني بكل تأكيد الأمن العسكري فقط[١].

وأمام هذا الزخم الكبير من المتغيرات، ساد شعور قوي في الأوساط الدَّولية بعدم قدرة الدُّول بمفردها على التغلب على هذه المشاكل والتحديات؛ لذلك أصبح من الضروري بلورة أشكال تنسيقية جماعية لمواجهة هذه الأمور، وهكذا برزت المؤتمرات الدَّولية كآلية لاحتواء هذه المخاطر من خلال سبل التنسيق والتعاون[٢]. فتفاقُم المشاكل عالمية الطابع تستوجب معالجتُها تضافرَ جهود جميع الدُّول كبيرها وصغيرها؛ نظراً لتعدي تأثيراتها المدمرة للحدود القومية وللفوارق الجغرافية[٣]. ففي ظل المشاكل التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، لا نجد في الحقيقة بلداً واحداً يستطيع أن يتخذ قراراته بنفسه[٤]، فالحكومات الوطنية، والسلطات المحلية لا تستطيع بقواها الخاصة أن تتغلب على القضايا الناتجة عن التبعية المتبادلة المتنامية[٥].

ومن هنا نستطيع أن ندرك، أن هذه القضايا الجديدة دفعت العالم بأسره نحو مرحلة جديدة من العلاقات الدَّولية[٦]. فقد «عملت العولمة بفضل وسائل الاتِّصال الدَّولية الحديثة على جعل الدُّبلوماسية تعمل وفق أساليب حديثة»، فضلاً عن

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدَّولي الجديد، ص٦٠.

(٢) سمير أمين وآخرون، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) أحمد محمود جمعة، الدُّبلوماسية في عصر العولمة، ص١٠٧.

(٤) مايكل شومان، نحو قرية عالمية: مبادرات تنمية مجتمع عالمي، ص١٠.

(٥) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يونس كامل ديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧، ص٤٣.

(٦) محمد نعمان جلال، دبلوماسية الحوار الدَّولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢١.

«التركيز على تنامي الشعور والوجدان العالمي»، بحيث أصبحت هذه القضايا «تتطلب النظرة الشمولية لدبلوماسية الدُّول في سياق المصلحة الدَّولية العامة»[1].

يلاحظ مما تقدم، أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم الترابط الوثيق بين مختلف قطاعاته، تبرز في ظل هذا الترابط تحديات عالمية من نوع جديد تتجاوز أبعادها الحدود الوطنية، وتتمثل هذه التحديات بمجموعة من المشكلات والأزمات والقضايا التي لا سبيل إلى مواجهتها دون تكاتف جهود الدُّول مجتمعة؛ لكون هذه المشكلات العالمية لها صلة وثيقة باستقرار السلام الدَّولي والمحافظة على توازن النظام العالمي، إلى جانب ارتباطها بأمن الإنسان ورفاهيته وحقوقه، كل ذلك أصبح يُحتِّم على الدُّبلوماسية أن تحقق أهدافاً مشتركة تهم البشرية ويتطلب منها اهتمام عام وشامل ومتنوع يمتد إلى جميع مجالات السياسة العالمية وتفرعاتها المختلفة؛ لأجل أن تواكب ما يطرح من تحديات يشهدها عالم اليوم.

ثالثاً: إن الدُّبلوماسية اليوم، مثقلة بشكل ضخم[2]، ففي مجتمع معلوماتي معولم، اتسع طيف المهام، والشروط المحيطة تبدو متغيرة، فالضغط الإعلامي والتقنيات الجديدة، وعمليات الدمج السياسي كانت أسباباً لقيام تحالفات وتبعيات من كل الأنواع، الأمر الذي قاد الدُّبلوماسية إلى حقول عمل معقدة[3]. فالتأهيل المتزايد للفواعل من غير الدُّول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى؛

---

(١) مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ص٢١٣.

(٢) أورس كورزي، الدُّبلوماسية في تغيرات الزمن، مجلة كريبتو ماجزين Cryptomagazin، العدد الأول، بيرن ـ سويسرا، ٢٠١١، ص٧. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.crypto.ch/fileadmin/01.

(٣) أورس كورزي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا مثل: الدُّبلوماسية، ومسألة الأمن، والاستراتيجية، والمجالات الدنيا اليومية، تدخل في الاعتبارات السياسية عبر تنافس مع أولويات أخرى وطرائق مغايرة للتفكير بدأت تتراجع وتزول[١].

وبناءً على ذلك، يعود تقهقر دور الدبلوماسي إلى تغيير أهداف الدُّبلوماسية، فالدُّبلوماسية المعولمة تتطلع إلى تحقيق عدد من الأهداف المتداخلة والمعقدة، ونظراً لتشعُّب العلاقات بين الدُّول، فقد انعكس ذلك على مختلف القضايا الفنية والاقتصادية والعلمية والقانونية والثقافية، كذلك فإن تقسيم العمل أصبح يتطلب تخصصاً على مستوى التقنيين[٢]. فالكتل العالمية تتنافس فيما بينها في شتى الحقول الاقتصادية والعلمية وحتى الرياضية تحقيقاً لغايات سياسية أو عسكرية، وقد نتج عن ذلك تزايد عدد التقنيين المتخصِّصين المشاركين في البعثات الدُّبلوماسية إلى جانب تناقص عدد الدبلوماسيين ذوي المهام السياسية البحتة[٣].

وهكذا أسهمت متغيرات العصر في تقليص صلاحيات السفير والسفارة ووضعهما، وأصبحت مهمة عدد كبير من السفراء تنحصر أساساً، في التمثيل الرمزي لدولته في مقر يحمل علمها ويرمز لوجودها في عاصمة دولة أجنبية، وفي مباشرة الأعمال القنصلية من تصديقات وتأشيرات وخلافه ورعاية جالية بلده، والسعي لكسب تأييد الدَّولة مقر السفارة للمواقف التي تهم بلد السفارة في المحافل الدَّولية[٤].

من جانب آخر، فرض تطور العلاقات الدَّولية والتزايد الكبير في عدد الدُّول

---

(١) مصطفى بخوش، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل التحولات الدَّولية الراهنة، ص٩١.

(٢) هاني الرضا، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية (تاريخها – قوانينها وأصولها)، ص٢٩.

(٣) هاني الرضا، المصدر نفسه، ص٣٠.

(٤) أحمد محمود جمعة، الدُّبلوماسية في عصر العولمة، ص١١٤.

المستقلة في العالم تضخم أعباء وزارات الخارجية الأمر الذي تطلب تدريب أطقم متخصِّصة من الدبلوماسيين لشغل الأماكن في الخارج[١].

ولا ينتاب المراقب للعمل الدبلوماسي الحديث أي شك، عندما يلاحظ أن سرعة انتقال المعلومات جعلت مهمة الدبلوماسي أكثر يسراً من جهة، وأكثر صعوبة من جهة أخرى، فمن البديهي أن نقول: إن سرعة تبادل المعلومات بين طرفين تؤدي إلى سرعة التواصل، ومن ثم إلى تيسير عملية الاتِّصال، ولكن هذه السرعة تتطلب قدرة عالية على تصنيف المعلومات وتحليلها، لا تتوفر إلا بالممارسة والتدريب[٢].

وتأسيساً على ما تقدم، نفهم أنَّ هناك شعوراً سائداً في الأوساط الدُّبلوماسية الدَّولية، بتقلص دور الدبلوماسي وتراجع أهميته ووظيفته في ظل ظاهرة العولمة؛ لكونه أصبح عاجزاً عن التعامل مع العلاقات المعقدة القائمة في المنظومة العالمية وما يطرأ عليها من مشكلات، وما ينشأ حولها من تطورات، وهناك أعباء إضافية فرضها تطور تقنيات الاتِّصال والمعلومات، أثقلت كاهل الدبلوماسي من خلال الاطلاع على مختلف الملفات والبيانات، وبات مضطراً إلى الإلمام بالعديد من المسائل التي هي خارج اختصاصه لكي يكون قادراً على إنجاز وظيفته باقتدار.

دافع الإلمام بكل جوانب الدُّبلوماسية المعولمة، يدفعنا إلى عرض رؤية **البروفيسور كيشان رانا** (Kishan Rana) حول تلك الدُّبلوماسية، من خلال تقديمه لجدول يوضح فيه أهم معالمها[٣][٤]:

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد محمود جمعة، المصدر نفسه، ص١١٠.

(٢) للاستزادة ينظر: حيدر بدوي صادق، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتِّصالي الحديث (البعد العربي)، ص ٢٩-٣٠.

(٣) إن التسميات والمصطلحات المترجمة عن اللغات الأجنبية تبقى شغل المترجم، يصدر في أغلب الأحيان عن مسيرة شاقة من البحث والتدقيق.

(٤) Kishan S. Rana, 21st century Diplomacy, OP.Cit., P.23.

ت	القضية Issue	الدُّبلوماسية المعولمة (Globalized Diplomacy)
١.	الشركاء الداخليون	جميع الوكالات الرسمية تقريباً، فضلاً عن الشركاء غير الحكوميين من قطاع الأعمال ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. مفتوحة غالباً للتواصل.
٢.	الشركاء الخارجيون	كل ما سبق ذكره، مع التركيز بشكل خاص على الجهات الفاعلة من غير الدُّول، والوكالات الحكومية الفرعية، مثل: حكومات المقاطعات والمدن والإدارات المحلية، فضلاً عن مجتمعات الشتات العرقي.
٣.	مواضيع في الحوار الدَّولي	تنوع هائل، وزارة الخارجية لا يمكن لها أن تدير جميع الملفات، تترك المواضيع التقنية للوزارات الوظيفية، بينما هي تؤدي دور التنسيق.
٤.	أسلوب حكم وزارة الخارجية	كل وكالة لديها دور خارجي، وزارة الخارجية تعد المنسق الشبكي لنهج الحكومة الكامل.
٥	دور رئيس الحكومة في الأوقات العادية	يشرف الرئيس من مكتبه ومع وزارة الخارجية، الوزارات الأخرى ووزارة الخارجية تعمل بشكل وثيق مع الرئيس ومكتبه. هناك كثرة في القمم الثنائية والإقليمية والعالمية.

ت	القضية Issue	الدُّبلوماسية المعولمة (Globalized Diplomacy)
٦.	خدمة الدُّبلوماسية النموذجية	مزيج من مسار الحياة المهنية، أهمية لمسألة الرأي العام، المعنويات في مستوى متغير، يعتمد جزئياً على نوعية إدارة الموارد البشرية.
٧.	دور السفارات في الخارج	عدم وضوح التمييز بين دور وزارة الخارجية والسفارة، السفارة قد تؤدي دور إدارة العلاقات، استمرارية في الحوار مع وزارة الخارجية.

جدول رقم (٢)، يوضح معالم الدُّبلوماسية المعولمة

من خلال عرضنا السابق، يمكننا الاستنتاج، أنَّ ظاهرة العولمة وبكل تجلياتها، أسهمت في خلق معطيات جديدة على الصعيد العالمي، باعتبار حالة التفاعل والتداخل والتشابك والترابط والاعتماد المتبادل الناتجة عن تأثيرات الثورة الهائلة القائمة في مجال المعرفة والتكنولوجيا التي أثرت تأثيراً ظاهراً للعيان، في الدُّبلوماسية بوصفها عملية وممارسة وأداة لتنفيذ السياسة الخارجية على حد سواء.

فما ألمحناه من مجمل تلك التأثيرات، أنه مثلما أن للعولمة جوانب إيجابية «نقاط قوة»، لها أيضاً جوانب سلبية «نقاط ضعف»، بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، فالنقطة الفاصلة هنا هو كيفية توظيف مخرجات هذه الثورة «Outputs»[١] بشكل

(١) المخرجات (Outputs): «هي تلك النشاطات التي يقوم بها النظام السياسي استجابة لطلبات أو لضغوط عليه، وتأخذ شكل سياسة الحكومة وبرامجها وقراراتها». يعد البروفيسور ديفيد إيستن (David Easton) رائد التحليل النظمي في دراسة النظام السياسي.

إيجابي في العملية الدُّبلوماسية، بغية التأقلم والاستجابة للتحولات العالمية الراهنة وتمهيد الأرضية المناسبة التي يمكن الانطلاق منها أن يتم العمل في ظل هذا الواقع الجديد.

يقول أحد مهندسي هذه الثورات العلمية، بيل جيتس (Bill Gates) ما هو قريب من هذا الصدد: «إن ما يميز هذه الفترة من التاريخ هو الوسائل والأساليب الجديدة تماماً، التي يمكن بها تغيير المعلومات ومعالجتها، والسرعات المتزايدة التي يتم بها التعامل معها واستخدامها»[(١)].

❊ ❊ ❊

للاستزادة ينظر: شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، ٢٠٠٤، ص ١٩ – ٣٧.

(١) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الرقم ٢٣١، الكويت، مارس ١٩٩٨، ص٣٧.

المطلب الثاني
أشكال الدُّبلوماسية المعولمة

«تبلورت الأساليب الدُّبلوماسية المستخدمة في الوقت الحاضر، عبر مراحل متتالية، ولم يعد الأشخاص الذين اعتادت الدُّول تكليفهم بممارستها يقومون بذلك وحدهم، فقد أصبح يشاركهم فيها أشخاص جدد»[١]. فظهرت بذلك وسائل وأنواع عديدة للدُّبلوماسية، ومن هذا المنطلق، يمكننا تمييز مجموعة من الصور والأنماط المعاصرة في العمل الدبلوماسي المعولم، على النحو الآتي:

أولاً: دبلوماسية المؤتمرات الدَّولية (Conference Diplomacy)

المؤتمرات الدَّولية اجتماعات تتفق عدة دول على عقدها لبحث مشكلة أو معالجة قضية معينة، أو لدراسة أوجه التعاون فيما بينها من خلال تبادل وجهات النظر حولها والتوصل إلى نتائج محددة بخصوصها[٢]. وبفعل ذلك التوسع المنطلق من ترابط العلاقات الدَّولية، عقدت المؤتمرات الدَّولية بأنواعها المختلفة، ولا سيّما المتخصصة منها، مما عزز من دورها في شؤون الدَّولة وعلاقاتها الدَّولية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه بينما كانت المؤتمرات قديماً «تضم الدُّول التي يهمها

---

(١) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية ، ص٨٢.

(٢) عطا محمد صالح زهرة، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢١٨.

حسم خلاف قائم أو تسوية قضية دولية، نرى اليوم، أن جميع الدُّول في العالم تهتم اهتماماً ملحوظاً بكل المؤتمرات والاجتماعات الدَّولية، فتتابع مراحلها وتراقب نتائجها سواء أكانت موضوعاتها سياسية أم اقتصادية أم قانونية»[١].

ويمكن تقسيم المؤتمرات والاجتماعات الدَّولية من حيث جدول أعمالها إلى مجموعات، الأولى: هي مؤتمرات سياسية، والثانية: هي مؤتمرات فنية، أما المجموعة الثالثة فهي مؤتمرات علمية بحتة[٢].

وهكذا فإن دبلوماسية المؤتمرات والاجتماعات الدَّولية قد ازدهرت في ظل العولمة، واتسع نطاق عملها، بحيث إنها أسهمت في التخفيف من حدة التوتر والصراع والخلاف بين الفواعل الدَّولية، عن طريق فتحها لآفاق الدُّبلوماسية الهادفة؛ لأجل تحقيق هدف التعاون وكذلك تعزيز التطور على مختلف المستويات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية. ومثالنا على دبلوماسية المؤتمرات، هو مؤتمرات جامعة الدُّول العربية.

ثانياً: الدُّبلوماسية البرلمانية (Parliamentary Diplomacy)

وهي الدُّبلوماسية التي تمارس في المنظمات الدائمة، وبذا فهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة ولوائحها، وهي تمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدَّولية بمعاونة الأمانة الدائمة وكذا تتصف بالاستمرار، وفيها نلاحظ ظاهرة التصويت التكتلي[٣]. وقد أصبحت الدُّبلوماسية البرلمانية النمط الأكثر تداولاً

(١) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ص٦٠٨.

(٢) للاستزادة ينظر: أحمد حلمي إبراهيم، الدُّبلوماسية: البروتوكول، الأتيكيت، المجاملة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٢٠-١٢١.

(٣) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدَّولية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥٤.

في دبلوماسية المجتمع الدَّولي كله، تعددت المشكلات المطروحة للمناقشة من خلالها بحيث شملت الكثير من المشكلات السياسية الإقليمية، والأزمات الدَّولية، ومشكلات البيئة... إلخ[١].

ومن جانب آخر، يرى **السفير عبد الفتاح شبانة،** أن الدُّبلوماسية البرلمانية: «هي التي يقوم بها أعضاء ولجان البرلمانات للدول الأخرى، بهدف توثيق العلاقات وشرح القضايا، وكسب الرأي العام عن طريق برلمانات وشعوب الدُّول الأخرى»[٢].

ويطرح **الدكتور عطا محمد صالح زهرة،** من جانبه، أربع سمات للدُّبلوماسية البرلمانية[٣]: تتمثل الأولى في العلنية، والثانية في الديمقراطية، والثالثة في الجماعية حيث تجري تلك الدُّبلوماسية في أروقة المنظمات الدَّولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة، والرابعة في تعدد مجالات النشاط الدبلوماسي.

من جانبنا، نعتقد أن الفهم العلمي يمنعنا من تبني رؤية السفير شبانة، فهي غير دقيقة في تحديدها للأفكار، بحيث إنه أبعد كل البعد إجراءات تلك الممارسة الدُّبلوماسية، في أروقة المنظمات الدَّولية وعلى وجه الخصوص هيئة الأمم المتحدة.

وأياً كان الرأي حول الدُّبلوماسية البرلمانية، وسواء كنا معها أو ضدها، فقد أكدت هذه الدُّبلوماسية نفسها دون شك بوصفها نمطاً دبلوماسياً متميزاً، ولا يبدو أن هناك أسباباً قوية ستجبر العالم على التراجع عنها[٤]. ومثالنا الحي على الدُّبلوماسية البرلمانية، هو قبول فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، بأغلبية ١٣٨ دولة

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية، ص٣٩٧.

(٢) عبد الفتاح شبانة، الدُّبلوماسية، ص١٧.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص١٢٣.

(٤) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدَّولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ص٣٩٤.

مقابل رفض ٩ دول وامتناع ٤١ دولة عن التصويت، وذلك بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢م.

ثالثاً: الدُّبلوماسية الشعبية (Popular Diplomacy)

الدُّبلوماسية الشعبية، هي «الدُّبلوماسية التي تسعى من خلالها الدُّول إلى إقامة علاقات مباشرة مع الشعوب»[١]. وذلك من خلال التركيز على وسائل الاتِّصال الجماهيري المختلفة لكسب تأييد الرأي العام الخارجي، وشرح بعض القضايا والأمور المهمة التي تخدم أهداف السياسة الخارجية[٢]. وهي تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدُّبلوماسية المعاصرة التي تشهد اتساعاً متزايداً[٣].

وفي ذات السياق، يقول **هوارد سينكوتا** (Howard Cincotta): «إن عالم ثورة الاتِّصالات والمعلومات والعولمة سيجعل دبلوماسية المستقبل تعتمد أكثر على شبكات العلاقات بين الأفراد والتقنيات الحديثة»[٤]. فالتطور السريع في تكنولوجيا الاتِّصالات سمح بتوسع معرفة الناس بهذه الدُّبلوماسية، وزاد من مشاركتهم في صنع السياسات الخارجية[٥]. ففي مجتمع المعلومات، أصبح الاعتماد على القوة الناعمة (Soft Power)، مثل الشرعية والرأي العام ووسائل الاتِّصال والإعلام والقدرة على إقناع الآخرين بالحصول على النتائج المرجوة؛ ـ لأن الآخرين أيضاً يريدون ما تريد ـ ذات

(١) زايد عبيد الله مصباح، الدُّبلوماسية، ص١٤٦.

(٢) زايد عبيد الله مصباح، المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٣) هناك من يطلق على الدُّبلوماسية الشعبية، تسمية الدُّبلوماسية العامة (Public Diplomacy)؛ وذلك لأنها موجهة إلى العامة من الناس والشعوب والأمم.

(٤) نقلاً عن: نواف التميمي، الدُّبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٩.

(٥) Jovan Kurbalija, Modern Diplomacy, OP.Cit.,P.91.

أهمية متزايدة تفوق استخدام القوة الصارمة أو الصلبة (HardPower)[(١)] [(٢)].

نفهم من كل ما سبق، أن الدُّبلوماسية الشعبية، في فحواها، تتجه مباشرة إلى مخاطبة الشعوب بالموازاة مع الأنشطة الحكومية وأحياناً أسرع منها، وتعد العولمة من أهم العوامل التي زادت من أهميتها، وهو ما جعل الدُّول تهتم بتحسين صورتها وسمعتها الدَّولية.

رابعاً: دبلوماسية القمة (Summit Diplomacy)

نتيجة لتطور العلاقات الدَّولية، فقد ظهر نوع جديد من المؤتمرات الدُّبلوماسية وهي مؤتمرات القمة التي تعقد بين رؤساء الدُّول، إذ تعقد مؤتمرات دولية تضم العديد من رؤساء الدُّول بأشكال مختلفة منها[(٣)]:

١. مؤتمرات قمة تضم جميع رؤساء دول العالم، ومنها مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في العديد من دوراتها؛ لمناقشة قضايا دولية تهم جميع الدُّول.

٢. مؤتمرات قارية تهم قارة معينة يحضرها رؤساء دول تلك القارة، ومنها المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الاتحاد الأفريقي.

---

(١) تعد القنوات الفضائية من العوامل التي جعلت الدُّبلوماسية العامة تزداد أهمية، خصوصاً الكبيرة منها، مثل BBC، CNN والجزيرة والعربية التي أصبحت تشكل الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي عن طريق التركيز على قضايا معينة وتحويلها لقضايا رأي عام.
للمزيد من التفاصيل ينظر: د. تركي العواد، الدُّبلوماسية العامة: تزداد جاذبيتها كلما ازداد العالم انفتاحاً، مجلة الدبلوماسي، العدد ٥٨، الرياض، نوفمبر ـ ديسمبر ٢٠١١، ص٢٨.

(٢) تركي العواد، المصدر نفسه، ص٢٩.

(٣) سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ص٩٩-١٠٠.

٣. مؤتمرات القمة الإقليمية، وهي التي تعقد بين رؤساء مجموعة من الدُّول، تقع في منطقة معينة أو تجمعها روابط قومية أو دينية أو تعاني من مشاكل معينة، ومن هذه المؤتمرات، مؤتمرات القمة العربية.

٤. المؤتمرات المتخصصة، وهي المؤتمرات التي تعقد بين رؤساء دول لها مصالحها الخاصة في مواجهة الدُّول الأخرى، مثل مؤتمرات القمة التي عقدت بين الدُّول الصناعية الثمانية.

٥. مؤتمرات القمة المتخصصة، وهي المؤتمرات التي تعقد بين رؤساء الدُّول التي تجمعها قضايا فنية معينة. منها: مؤتمرات رؤساء الدُّول المنتجة للنفط (أوبك OPEC).

٦. مؤتمرات القمة الخاصة بالأحلاف العسكرية، وهي المؤتمرات التي تعقد بين دول تجمعها مصلحة عسكرية خاصة بها، منها مؤتمرات قادة حلف الناتو (NATO).

ومن هذا المنظور، يرى **الدكتور ثامر كامل محمد**، إن دبلوماسية القمة قد عملت على زيادة نسبتها وانتشارها في السنين الأخيرة عوامل متعددة، يأتي في مقدمتها[1]:

١. التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتِّصالات، بحيث أصبح في مقدور الرؤساء الاتِّصال مع نظرائهم أو الانتقال السريع.

٢. ازدياد وعي الشعوب واتساع آفاقها وارتفاع مستوياتها قد أدى إلى تشابك مصالحها وتعقدها، الأمر الذي نجم عنه مشكلات خطيرة مما فرض على الدُّول عقد مؤتمرات دولية يحضرها من هم في قمة المسؤولية.

٣. قيام المنظمات الدَّولية كمنظمة الأمم المتحدة أو الإقليمية كمنظمة الوحدة

---

(١) ثامر كامل محمد، الدُّبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات، ص٧٢.

الأفريقية، التي أتاحت في اجتماعاتها الدورية فرصاً لحضور رؤساء الدُّول في لقاءات دورية أيضاً.

خامساً: دبلوماسية الأزمات (Crisis Diplomacy)

إن الأزمة يمكن تعريفها ببساطة بأنها «فترة قصيرة متوترة يتصور فيها أن إمكانية الحرب قد تزايدت على نحو مفاجئ»[١]. أما دبلوماسية الأزمات، فيقصد بها «تلك الجهود الدُّبلوماسية التي تقوم بها القوى الكبرى في إدارة الأزمات الدَّولية، وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها»[٢].

وهي تؤدي بدورها إلى بلورة دبلوماسية جديدة تقوم على محاولة تطويق الأزمة الدَّولية بأسلوب الاتفاق بين القوى الكبرى المسؤولة[٣]، عن طريق استمرار الاتِّصال والتنسيق والتعاون بشأن التدابير والإجراءات التي يمكن من خلالها احتواء الأزمة عن طريق حلها، سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها.

وفي ضوء هذه المتطلبات، يلاحظ أن إدارة الأزمات الدَّولية أصبحت إدارة مهمة في العلاقات الدُّبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدَّولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدُّول ولعدم رغبة الدُّول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات؛ لذا جاءت دبلوماسية الأزمات بديلاً للحرب وكمخرج للتوتر بين الدُّول[٤].

(١) جون بيليس، و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص٥٣٦.

(٢) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص١١٣.

(٣) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية، ص٤١٩.

(٤) نقلاً عن: شيرزاد سليمان عبد الله، دبلوماسية إدارة الأزمات في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص ص٢٠-٢١.

ومن هنا نجد وفي ظل تسارع الأحداث الدَّولية وتعقدها، أن دبلوماسية إدارة الأزمات، أصبحت على رأس الموضوعات الحيوية في العالم، من خلال تأثيرها الفعلي في آليات العمل الدبلوماسي المعاصر، عن طريق تقوية الحلول السلمية المطروحة وتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والوسائل الدُّبلوماسية، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها في الاتجاه الصحيح بما يتناسب مع مصلحة جميع الأطراف الفاعلة. ومثالنا الحي على هذا النمط من الدُّبلوماسية هو المحاولات الدُّبلوماسية الدؤوبة للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية القائمة.

سادساً: الدُّبلوماسية الوقائية (Preventive Diplomacy)

يرتبط ظهور ما يعرف بالدُّبلوماسية الوقائية في العلاقات الدَّولية المعاصرة بـداج همرشولد (DagHammarskjold) [1]، السكرتير الأسبق للأمم المتحدة (١٩٥٣-١٩٦١م) وقد جاء أول تطبيق عملي لها خلال أزمة السويس عام (١٩٥٦م)، عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدَّولية المحدودة، لفض الاشتباك بين المتحاربين ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعال[2]. فهي نمط من الدُّبلوماسية، يهدف إلى منع تحول النزاعات إلى صراعات سواء أكان النزاع ذا طبيعة

---

(١) داج همرشولد (Dag Hammarskjold): (1905-1961م)، هو اقتصادي سويدي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة بين (١٩٥٣-١٩٦١م)، عمل نائباً لوزير الخارجية السويدي وانتخب ثاني أمين عام للأمم المتحدة بعد استقالة تريجفي لين الأمين العام الأول ، ثم جدد له عام ١٩٥٨ وبقي في منصبه حتى مقتله عام ١٩٦١ عندما لقي مصرعه في حادث تحطم طائرته في الكونغو، وهو من عائلة أرستقراطية ثرية، كان أبوه رئيس وزراء السويد.
للمزيد من التفاصيل ينظر: رتشارد ميللر، داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات ، ترجمة: عمر الإسكندراني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١١-٢٠.

(٢) مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ص١٢٣.

دولية، أم كان ذا طبيعة داخلية، وذلك باستخدام الوسائل السلمية الدُّبلوماسية والسياسية والقانونية من قبل شخص أو أشخاص القانون الدَّولي العام[١].

وعند التمعن في زيادة أسباب اندلاع النزاعات، وزيادة احتمالات تحول تلك النزاعات إلى صراعات دولية شاملة؛ وذلك بسبب تشابك المصالح الدَّولية بعد التطورات السريعة التي شهدها ويشهدها حقل العلاقات الدَّولية في ظل العولمة والثورة التكنولوجية وشبكة الاتِّصالات الدَّولية، تتأكد الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالدُّبلوماسية الوقائية وضرورة اعتمادها كجزء من نظام أكبر هو نظام الأمن الجماعي[٢].

إذنْ، يمكن عدُّ الدُّبلوماسية الوقائية الطريقة الناجحة التي يمكن بواسطتها الحد من انتشار النزاعات الدَّولية والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عنها ومنعها؛ لذا فهي واحدة من أهم الآليات التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة لخفض درجة التوتر والنزاع في العلاقات الدَّولية وتسويتها سلمياً[٣].

سابعاً: الدُّبلوماسية الاقتصادية (Economic Diplomacy)

تعد الدُّبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم أدوات العلاقات الدَّولية والتعاملات

---

(١) عدنان عبد الله رشيد، الدُّبلوماسية الوقائية في القانون الدَّولي المعاصر، ص٤١.

(٢) عدنان عبد الله رشيد، المصدر نفسه، ص١٧١.

(٣) في بيان صحفي صادر عن رئيس مجلس الأمن، بتاريخ ٩/ ٨/ ٢٠١٢، جيرارد أرو Gerard A، سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة «يؤكد أعضاء المجلس أهمية الدُّبلوماسية الوقائية في حل الخلافات سلمياً، ويشدد على الضرورة السياسية والإنسانية والأخلاقية أيضاً لمنع تصعيد النزاعات».

يراجع الموقع الإلكتروني: مركز أنباء الأمم المتحدة

www.un.org/arabic/news/story.asp?news ID.

السياسية العالمية. ويقصد بها: تلك النشاطات الدُّبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، بعدما تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدَّولي[١]. وقد برزت هذه الدُّبلوماسية في أعقاب إنشاء عدد من المنظمات الدَّولية التي تشكل إطاراً للنظام المالي الدَّولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، ومن أهمها صندوق النقد الدَّولي (IMF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وغيرها[٢].

وهنا يجب أن لا تفوتنا الإشارة إلى رأي **جون بايندر** (John Pinder)، الذي يشير إلى «أنَّ الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدُّبلوماسية أصبحت تتفوق بمقياس الفاعلية والتأثير على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدُّبلوماسية بين الدُّول»[٣]. فهذه الحقيقة الجوهرية بالذات هي التي دعت بعض المحللين إلى إطلاق اصطلاح «القوى العظمى المدنية» على الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان، وهي الدُّول التي تتمتع بقوى اقتصادية وصناعية وتكنولوجية عملاقة في حين أنها ضعيفة عسكرياً إذا ما قورنت قدراتها الاستراتيجية العامة بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها السياسية بوسائل التأثير الاقتصادي في الاتجاهات السياسية للدول الأخرى[٤] ، فإن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته، ومن ثم فإن ميزان القوى مرهون بميزان التجارة[٥].

---

(١) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص١٠٨.

(٢) عطا محمد صالح زهرة، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) نقلاً عن: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية، ص٤٢٤.

(٤) إسماعيل صبري مقلد، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ص١٠٠.

ونظراً لأهمية وفاعلية الدُّبلوماسية الاقتصادية على مسرح العلاقات الدَّولية، فقد تفرعت عنها أنماط متعددة من الدُّبلوماسية، منها على سبيل المثال: دبلوماسية الدُّولار Dollar Diplomacy، ودبلوماسية المساعدات الاقتصادية والمعونات Economic Aid Diplomacy، ودبلوماسية التنمية Development Diplomacy، هذا التعدد يعد من مظاهر الدُّبلوماسية الاقتصادية المعولمة، ومن أهم العوامل المؤثرة في سياسة الدَّولة الخارجية في ظل الظروف الدَّولية المعاصرة[١].

ثامناً: الدُّبلوماسية الثقافية (Cultural Diplomacy)

ويقصد بها تلك الجهود الدُّبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدُّول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغيير في أنماط سلوكها تجاه الدُّول الأخرى، وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدَّولة خارج حدودها أي في البلدان الأخرى مما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب[٢]. وهي نمط جديد ومتطور من أنماط الدُّبلوماسية الدَّولية ساعد على بروزه وتأكيد أهميته في العلاقات الدَّولية المعاصرة عدة عوامل واعتبارات رئيسة مثل[٣]:

١. الثورة التكنولوجية الضخمة في قطاع الاتِّصال الدَّولي بكل ما ترتب عليها

---

(١) تعد إقامة المعارض التجارية الدَّولية أو المشاركة فيها، وسيلة مهمة لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وتنميتها بين البلدان.

(٢) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، ص١١٥.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدَّولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ص٤١٤.

من تقلص الفواصل النفسية والمذهبية والجغرافية التي فرقت في الماضي بين الدُّول والشعوب، وهنا تتبدى قيمة الدُّبلوماسية الثقافية في ربط دول العالم في إطار من القيم والمثل والمبادئ والأخلاقيات الدَّولية المشتركة.

٢. تضاؤل احتمالات نشوب مواجهات عسكرية مباشرة بين القوى الكبرى في المجتمع الدَّولي، ترتب عليه عدم بقاءِ المشكلات العسكرية على نفس مستواها من الأهمية، وإنما حلت مكانها مشكلات ذات طبيعة مختلفة ومنها المشكلات المتعلقة بالتعاون العلمي والتكنولوجي والتبادل الثقافي وغيرها.

ومن المنظمات التي تعمل على تنفيذ أهداف الدُّبلوماسية الثقافية (اليونسكو UNISCO) منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل على تقارب الشعوب وحضاراتها الإنسانية، بإقامة المهرجانات والتجمعات الثقافية في مختلف مجالاتها[١][٢].

وفي ضوء ما سبق، تمثل الدُّبلوماسية الثقافية عاملاً مهماً من عوامل الدَّولة الكامنة التي لا بد من الإفادة منها، فهي تعمل على مد الجسور إلى ثقافات البلدان الأخرى للإفادة من تجاربها في الفن والأدب والتعليم والبحوث وغيرها، وبدورها باتت تسهم في تعزيز السياسات الخارجية للدول[٣].

(١) تُعدُّ المساهمات الرياضية العالمية، والجولات الفنية الثقافية والمشاركة في المهرجانات العالمية وسيلة مهمة في ترسيخ العلاقات ما بين الدُّول.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) يقول وزير الخارجية الفرنسي السابق آلان جوبيه (Alain Juppe)، في هذا الصدد، «إن فرنسا بصدد توفير الوسائل الضرورية للسير بدبلوماسيتها الثقافية وتمكينها من تحقيق أهدافها، فهي ورقة فرنسا الرابحة في عالم متحول». =

تاسعاً: دبلوماسية المواطن (Citizen Diplomacy):

في دبلوماسية المواطن، يؤدي المواطن فيها دور المدافع أو الداعية لقضية دولية، من قبيل قضايا حقوق الإنسان أو القضايا المتعلقة بالبيئة[١].

وفي هذا الإطار، **يرى بول شارب (Paul Sharp)**، «إن في دبلوماسية المواطن النجم، يلعب فيها المواطن دوراً مستقلاً، بحيث يمثل أفكاره أو مصالحه الخاصة، وهذا النوع من الدُّبلوماسية يجد تطبيقه في قيام بعض الشخصيات المشهورة أو الأثرياء بيل جيتس (Bill Gates) [٢]، تيد تيرنر (Ted Turner)[٣]، القس جيسي جاكسون (Jesse Jackson)[٤]، بمهام لحل بعض القضايا بين الدُّول أو مساندة بعض القضايا الإنسانية على مستوى العالم»[٥].

= للاستزادة ينظر: جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١٢٠٧٠، الخميس ١٥ ديسمبر، ٢٠١١.
متاح على الموقع: www.aawsat.com/details.asp?section.

(١) نواف التميمي، الدُّبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، ص٣٠.

(٢) بيل جيتس (Bill Gates): عملاق البرمجيات الأمريكي، ثاني أغنى شخص في العالم، أسس عام ١٩٧٥ شركة مايكروسوفت (Microsoft) العملاقة للبرمجيات.
للاستزادة يراجع الموقع الإلكتروني: بيل- غيتس www.wikipedia.org/wiki./

(٣) تيد تيرنر (Ted Turner): إمبراطور الإعلام الأمريكي، يمتلك العديد من وسائل الإعلام مثل قناة CNN وشركات الترفيه مثل أستوديوهات يونيفيرسال لإنتاج الأفلام.
للاستزادة يراجع الموقع الإلكتروني: تيد- تيرنر www.wikipedia.org/wiki./

(٤) جيسي جاكسون (Jesse Jackson): ناشط حقوق مدنية وقس أمريكي أسود وعضو كونغرس سابق، معروف بنشاطه الدؤوب في الدفاع عن الأقليات والقيام بمهام دبلوماسية خارجية بارزة، أهمها في عام ١٩٩١ حين سافر جاكسون إلى العراق ونجح في إقناع الرئيس صدام حسين بإطلاق سراح الأمريكيين الذين كانوا يحتجزون كرهائن عقب الغزو العراقي للكويت.
للاستزادة يراجع الموقع الإلكتروني: www.albayan.ae/one-world/1999-os.

(٥) نقلاً عن: نواف التميمي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فضلاً عن هذا، تظهر دبلوماسية المواطن النجم جلية على المستوى الدَّولي من خلال نماذج نجوم السينما أو الرياضة الذين تعينهم المنظمات الدَّولية سفراء للنوايا الحسنة، وهؤلاء يؤدون مهام دبلوماسية معينة وذات أبعاد إنسانية، وقد شاع هذا الشكل من دبلوماسية المواطن حتى بات تقليداً تنتهجه الدُّول والمنظمات الإقليمية والمحلية وحتى النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني[١].

عاشراً: الدُّبلوماسية الآنية (Real Time Diplomacy)

ظهر مفهوم الدُّبلوماسية الآنية، بفضل تطور تقنيات الاتِّصال والمعلومات، فهو ناتج عن دمج تقنيات الأقمار الصناعية، والبث والاستقبال التلفزيوني، والحاسوب، والهاتف، وهذا بدوره أدى إلى تداخل الدُّبلوماسية الإعلامية مع الدُّبلوماسية الرسمية، مما أدى إلى اتساع المساحة المشتركة بينهما[٢]. إذ نرى أن التداخل بين الدُّبلوماسية الإعلامية والدُّبلوماسية الرسمية، كاد أن يمحو دور الثانية، وما كان يصنف في الماضي بأنه سري للغاية، أو سري جداً، أو سري، لم يعد بالإمكان جعله سراً مدة طويلة[٣].

فمع بزوغ دبلوماسية الأقمار الصناعية والحوار عن بعد، وهو ما يصب في إطار مفهوم أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقلصت مساحة الأسرار في الشؤون الدَّولية[٤]. فأهم معالم التحول الذي شهدت العلاقات الدَّولية، نتيجة دخول عصر المعلومات، هو إعادة تعريف أهم عنصرين محدَّدين لأي فعل، وهما الزمان والمكان، وهذا

(١) نواف التميمي، المصدر والصفحة نفسها.

(٢) حيدر بدوي صادق، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتِّصالي الحديث (البعد العربي)، ص٣٣.

(٣) حيدر بدوي صادق، المصدر نفسه، ص٣٤.

(٤) ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدَّولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ص٦٦.

التعريف قد يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدَّوليين التكيف معها[١].

وعليه، فالدُّبلوماسية في ظل العولمة، مطالبة في أن تعمل بشفافية وأن تكون متفهمة لدور الإعلام المعولم لينقل توجهها إزاء القضايا التي تعالجها.

ومع تطور الظواهر والمشكلات واتساع وسائل الاتِّصال وأشكال الحلول الدُّبلوماسية، تزداد أنواع الدُّبلوماسية، ونشهد دخول أشكال ونماذج جديدة؛ استجابةً لطبيعة الأزمات والمشكلات المراد حلها، مثال ذلك: ما أطلق عليه دبلوماسية اللحظة الأخيرة (Last Minute Diplomacy)، التي اعتمدتها الولايات المتحدة ومصر لإعلان الهدنة بين إسرائيل وحماس في مدينة غزة، خلال شهر نوفمبر (٢٠١٢م).

إن ما عرضناه من أنماط متعددة للدُّبلوماسية المعولمة، لا يشكل إجمالاً إلا الجزء البارز من كتلة الجليد الغاطسة في المياه، فهناك أشكال وصور عديدة لا يتسع إطار الخطة البحثية لذكرها وتعريفها ومنها على سبيل المثال لا الحصر: دبلوماسية المحالفات، والهادئة، والمكوكية، والهيمنة، والمبعوثين، والمناسبات، وعلم النفس، والنووية، ونزع السلاح، والإنسانية، والخط الساخن، والشمولية، وغيرها.

مما سبق من عرض للصور المختلفة في الدُّبلوماسية المعولمة، نجد أنه بفعل ظاهرة العولمة واتساع مجال العلاقات الدَّولية وتنوعه وتطوره، في القرن الحادي والعشرين، تنوعت الدُّبلوماسية وتعددت أنماطها وتسمياتها وأشكالها، وتمارسها على الأغلب، فواعل أخرى من غير الدُّول ذات الطابع غير الرسمي، وما يلفت انتباهنا من كل ذلك، هو أن جميع تلك الأنواع تعمل في المحصلة النهائية على تعزيز آليات العمل الدبلوماسي وتحقيق أولويات السياسات الخارجية للدول، ومن ثم، ترسخ علاقات الود والتعاون والسلام بين الدُّول والشعوب.

---

(١) ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، ص٦٢.

إذنْ، الدُّبلوماسية المعاصرة تطورت في ظل العولمة، وأصبحت متعددة الأبعاد والأهداف والوظائف، وذات اتجاهات جديدة، بفعل ثورة المعلومات والاتِّصالات، ومن أهم تلك المتغيرات، هي سرعة الاتِّصال الناتجة عن تطور كبير في سرعة انتقال المعلومات والثقافة عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والحواسيب الإلكترونية.

وفي سياق وجهات النظر السابقة، نستنتج أنَّ حالة التجانس العالمي وعدم التجانس التي أبدعتها ظاهرة العولمة، والتي تأثرت بالتقدم العلمي والتكنولوجي في حقل المواصلات والاتِّصالات الدَّولية، وحجم الاعتمادية المتبادلة، وتقلص المسافات التي أدت إلى زيادة حجم التفاعلات الدَّولية والطبيعة المعقدة للقضايا الدَّولية، أدى كل ذلك إلى أن يكون هناك نمواً في دور الدُّبلوماسية من حيث تعدد دوائر الممارسة والنشاط الدبلوماسي وتنوعها، ولعل من أبرز مظاهر هذا التغير هو أن دور الدُّول بوصفها قوىً فاعلة في السياسة العالمية لم يعد دوراً محورياً كما كان الحال في الدُّبلوماسية التقليدية، فقد أصبح متاحاً لقوى جديدة متمثلة في المنظمات الدَّولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وجماعات المصالح وحتى الأفراد وغيرها، مباشرة نمط من أنماط الممارسة الدُّبلوماسية.

وقد اتسعت دائرة الحوار الدَّولي عن طريق بروز دبلوماسية متعددة الأطراف، وذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتبعاً لذلك أخذ دور المنظمات الدَّولية يتصاعد في حلحلة الأزمات والصراعات الدَّولية، على نحو جعل من قدرات الرأي العام في تنامٍ مستمر، فضلاً عن أنه أصبح للدُّبلوماسية بعدٌ اقتصاديٌّ قد يتجاوز في بعض الأحيان بعدها السياسي.

إذنْ، يمكننا القول، بأن الدُّبلوماسية قد طرأت عليها تحولات جذرية، نتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام العالمي وذلك بفعل ظاهرة العولمة.




الفصل الثالث

الدُّبلوماسية المعاصرة

في بداية القرن الحادي والعشرين نماذج تطبيقية




الفصل الثالث

الدُّبلوماسية المعاصرة

في بداية القرن الحادي والعشرين نماذج تطبيقية

إن هذه الدراسة التطبيقية توضح مدى حجم التكامل القائم ما بين الجزء النظري للدُّبلوماسية المعاصرة وبين الجزء التطبيقي لها، فتحليل نجاح الدُّبلوماسية في القضايا المعاصرة لبعض الدُّول، يعود في مضمونه إلى الاهتمام بهذه العلاقة بين الجانبين النظري والتطبيقي.

ومن هنا تأتي أهمية النشاط الدبلوماسي للدول التي تدعمها مقومات مادية ومعنوية وقواعد تعتمد عليها في سلوكها الخارجي، بحيث تجعله قادراً على التأثير والتأثر في مواقف الدُّول والفواعل الأخرى تجاه قضاياها المعلنة، إلى جانب اكتساب القدرة على مواجهة التحديات المتوقعة في ظل التحولات العالمية الراهنة التي قد تعرض سلوك الدَّولة الخارجي إلى الفشل.

وبهدف إغناء البحث، سنقدم قراءة عملية لبعض المواقف والمبادئ التي تحكم أعمال إدارات بعض الدُّول، وفي إطار ذلك، سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية.

المبحث الأول
دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية

ترتكز قوة الولايـات المتحدة الأمريكية على أسس اقتصـادية وعسكرية وتكنولوجية، فضلاً عن تكامل مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والتنظيمية، تجعلها في الصدارة العالمية، فهي تعمل بمهارة لأجل التوفيق بين هذه الإمكانيات وبين توجهاتها في السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها التي تعد الدُّبلوماسية الأداة الرئيسة لصياغة السلوك الخارجي في التعامل الدَّولي، عن طريق خلقها لجهاز دبلوماسي كفء قادر على تحقيق أهدافها الخارجية.

من هنا، باتت الدُّبلوماسية الأمريكية محور اهتمام وجدل منقطع النظير، لما لها من تأثير ظاهر للعيان في مختلف جوانب الأنشطة العالمية، من خلال دبلوماسيتها المعاصرة، ونحن نعيش تحولات هامة في بداية القرن الحادي والعشرين التي تتميز باتساع تأثير العولمة وتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ثورة المعرفة والتكنولوجيا والاتِّصال.

في ضوء ذلك، سنقوم بدراسة دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مطلبين، وبالشكل الآتي:

المطلب الأول: اتجاهات الدُّبلوماسية الأمريكية المعاصرة.

المطلب الثاني: دبلوماسية إدارة الرئيس أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٣م).

المطلب الأول
اتجاهات الدُّبلوماسية الأمريكية المعاصرة

الولايات المتحدة الأمريكية (United States of America)، الدَّولة العظمى، جمهورية فيدرالية رئاسية ينتخب رئيسها لمدة أربع سنوات مباشرة من الشعب، بينما ينتخب الكونجرس الذي يتألف من مجلسين: الأول: الشيوخ وعدد أعضائه ١٠٠ عضو مدته ٦ سنوات، والثاني: النواب وعدد أعضائه ٤٣٥ عضواً، مدته سنتان[١]. ويعد الرئيس هو المسؤول الأول عن صياغة السياسة الخارجية للبلاد، ويخول الدستور الأمريكي الرئيس المبادرة في مسائل السياسة الخارجية[٢]. بينما يقوم الكونجرس بدوره في صنع السياسة الخارجية من خلال القرارات التشريعية، وجلسات الاستماع والتحقيق، والضغط على الإدارة، والتحكم بتخصيص الأموال للمعونات الخارجية ونفقات الدَّولة، والتشاور بين الكونجرس والإدارة[٣][٤].

---

(١) حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها)، الجزء الثاني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٧.

(٢) حسين شريف، المصدر نفسه ، ص١٨.

(٣) من خلال متابعة الباحث وقراءته لكثير من المصادر وخاصة العربية منها حول السياسة الخارجية الأمريكية، يجد سيطرة نزعة الانتقاد السلبي وأحياناً غير الموضوعي، من خلال التحيز بالموقف المسبق، ومحاولات التأثير على القارئ وتوجيهه باتجاه غرض معين هو تشويه الحقائق، وضمن هذا الإطار يجري الاعتماد على ثغرات وعيوب السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط من خلال اعتماد المعايير المزدوجة (الانحياز إلى إسرائيل).

(٤) فارس بريزات، الكونجرس وصنع السياسة الخارجية الأمريكية: وجهة نظر، مجلة الأردن =

إن دراسة الدُّبلوماسية المعاصرة وخاصة للدول الكبرى في ظل النظام العالمي الجديد، هي دراسة السياسات الخارجية للدول الكبرى، وأشكال الاتِّصال العالمي التي تقوم به تلك الدُّول[1]. إذنْ، ما هي اتجاهات الدُّبلوماسية الأمريكية المعاصرة؟ هل هي إضافة نوعية جديدة؟ أم استمرار لتلك السياسة المعروفة والمعتمدة في العقود السابقة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ ثم ما هي آليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية؟

أسئلة وغيرها الكثير، جديرة بالبحث لكننا سنقف سريعاً عند أبرز جوانبها، فالولايات المتحدة بوصفها دولة مؤسسات، والنظام السياسي فيها فيدرالي ديمقراطي تعددي، فإنه من البديهي أن تكون عملية صنع القرار واتخاده فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، قائمة على قاعدة المؤسسات وليس على التوجهات والقرارات الفردية لأشخاص معينين، فتلك السياسة لا تصنع في الكونجرس أو في السلطة التنفيذية بمعزل عن بعضهما البعض، بل تتعاون وتتفاعل المؤسسات في صناعتها وصياغتها ومن ثم تنفيذها.

وفي السياق ذاته، يرى السفير **الدكتور فايز الطراونة**: «أن صناعة القرارات في العاصمة الأمريكية واشنطن، هي عملية متشعبة ومعقدة، صحيح أن القرار النهائي يؤخذ في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض حيث سدة الإدارة التنفيذية، إلا أن الوصول إليه يمر بمساقات متعددة تشارك فيها العديد من الجهات التي يصعب أحياناً حصرها لعل أهمها: مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، ووزارات الخارجية والدفاع، والخزانة والكونجرس بشقيه الشيوخ والنواب، ووكالة المخابرات المركزية

= للشؤون الدَّولية، العدد١، المجلد ١، عمان ، شتاء ٢٠٠٨، ص٨٥.

(١) عدنان محمد هياجنة، دبلوماسية الدُّول العظمى في ظل النظام الدَّولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي ، ١٩٩٩، ص ٣٠.

والصحافة والإعلام، وجماعات الضغط اللوبي (Lobby)[١]، وبعض قوى المجتمع المدني المؤثرة، ومراكز الفكر والأبحاث»[٢].

وهكذا، يبدو بوضوح أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، تتأثر بحزمة من المؤثرات، تبدأ من دور الرئيس وتمر بالسلطة التنفيذية وتنتهي بدور الكونجرس، وقد تكون المؤثرات الأخرى أقل بروزاً وتأثيراً وذلك حسب البرنامج السياسي المطروح، وتوازن القوى القائمة بين الحزبين، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية والاستراتيجية ومدى علاقتها بالشأن الداخلي على المستوى العالمي.

وفي حقيقة الأمر، ظلت الولايات المتحدة حتى قيام الحرب العالمية الأولى بعيدة عن معترك السياسة الدَّولية، وكانت تسيطر على سياستها الخارجية حتى ذلك التاريخ ثلاثة مبادئ هي: العزلة بالنسبة لأوروبا، ومبدأ مونرو (Doctrine The Monroe)[٣] بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وتوسعة الحدود الإقليمية في الداخل[٤]. وقد برز اتجاه تأكيد

---

(١) اللوبي (Lobby): وهي المنظمات والمجموعات والتجمعات التي تشكل قوى تملك مصالحها الخاصة وتعمل باستمرار في الضغط على السلطة التنفيذية وكذلك أعضاء الكونجرس، في سبيل جعل مواقفها متناغمة مع مصالح وتوجهات هذه القوى.
للمزيد من التفاصيل ينظر: السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٥.

(٢) فايز الطراونة، كنت سفيراً في واشنطن، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد١، المجلد١، عمان، كانون الثاني ـ آذار، ٢٠١٠، ص٢٠.

(٣) مبدأ مونرو (The Monroe Doctrine): مبدأ أعلنه خامس رؤساء الولايات المتحدة ، عام ١٨٢٣م، أبدى فيه معارضته لأي تدخل أوروبي في شؤون الأمريكيين في ضوء شعار «أمريكا للأمريكيين».

(٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها)، ص ٢٩-٣٠.

الدور العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتمثل هذا الدور النشط في قانون الإعارة والتأجير (Loan and Leasing)[١]، الذي قدمت بمقتضاه للاتحاد السوفييتي وبريطانيا معونات عسكرية واقتصادية هائلة، كما تمثل بعد ذلك في مشروع مارشال ومبدأ ترومان ونشأة الأحلاف العسكرية وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي، وكذلك نشوء ظاهرة الاستقطاب الدَّولي وتطور الاستراتيجية العسكرية والنووية[٢].

الولايات المتحدة الأمريكية دولة حديثة العهد في الدُّبلوماسية فمنذ الحرب العالمية الأولى عام (١٩٣٩م) بدأ نشاط الدُّبلوماسية الأمريكية بالامتداد إلى الشؤون والقضايا والمشاكل العالمية، فهي بذلك قد تجاوزت انعزاليتها عن العالم، فقبل هذا التاريخ، لم يكن لها أي دور يذكر في تطور الأوضاع الدَّولية وخاصةً في القارة الأوروبية، ولكنها أصبحت خلال مرحلة الحرب الباردة قوة عظمى في عالم ثنائي القطبية، ثم أصبحت قوة عظمى انفرادية لها دور مهيمن في دبلوماسية العالم المعاصر خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعليه، نستطيع القول إن الدُّبلوماسية الأمريكية مرّت بمراحل تميزت بالصعود التدريجي ولكن ذلك خضع بدوره لمؤثرات وتطورات ارتبطت بمتغيرات العالم.

وغني عن البيان، أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ مع بداية الألفية

---

(١) قانون الإعارة والتأجير (Loan and Leasing): وهو قانون صدر في ١١ آذار عام ١٩٤١، قدمت الولايات المتحدة بموجبه أنواع المساعدات المادية للدول الحليفة لمحاربة ألمانيا وإيطاليا. بهذا الصدد ينظر: هنري كيسنجر، محاضرات ومقالات مختارة ١٩٨٢-١٩٨٤، ترجمة: خالد أسعد عيسى وأحمد غسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة النشر، ص١٦.

(٢) حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها)، ص٣٢.

الثالثة، على مكامن القوة بنجاح وبتفوق لم تحققه حتى أكبر الأمبراطوريات في الفترات التاريخية الماضية، فمن صناعة الأسلحة إلى المعدات، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تفرض أمريكا هيمنتها على العالم بشكل منقطع النظير[١]. فمع بداية هذا القرن، نجد أنه لا منافس لقوة أمريكا من حيث مستواها العسكري على الصعيد العالمي، وكذلك جوهرية النشاط الاقتصادي، والمحددات الإبداعية للدينامية التكنولوجية، مع الأخذ بعين الاعتبار، الجاذبية العالمية للثقافة الأمريكية ذات الأوجه المتعدِّدة، هذه العوامل أكسبتها نفوذاً سياسياً عالمياً بشكل لم يسبق له مثيل، وبذلك أصبحت أمريكا ضابطة الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور[٢]. وقد أضحت القوة العظمى الانفرادية في العالم، حققت قيادتها هذه بناءً على تميّزها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهي بذلك باتت محور العالم المعاصر، تدور في فلكه وبدرجات متفاوتة القوى العالمية الأخرى[٣]، ولذلك أطلقت تسمية عالم القطب الواحد بعد زوال الاتحاد السوفييتي.

وإلى جانب ما سبق، يرى الباحث الفرنسي **مكسيم لوفايفر** (Lefebver): «أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دولة استثنائية (Exceptional State)، سواء في البعد التاريخي أم البعد الجغرافي أم البعد القيمي ـ الحضاري، ولكنها أيضاً دولة استثنائية فيما يتعلق بقدراتها وطاقاتها، ومن الممكن وصفها بدولة تتمع بالقوة

---

(١) Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy?, Simon & Schuster Ltd., London, 2002, P17.

(٢) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٧.

(٣) حسان أديب البستاني، الدُّبلوماسية الأميركية والدبلوماسيات المهانعة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، بدون سنة النشر، ص٣٣.

المفرطة»[١]. فبلد يمتلك كل هذه الاستثناءات، فإنه من البديهي أن تكون سياساتها الخارجية، سياسة فريدة وصاعدة[٢].

الحقائق السابقة تدفعنا لكي نقول: إن الولايات المتحدة وفي ظل هذه المؤهلات والمميزات التي تمتلكها والمتمثلة في العلاقة العضوية والمتكاملة ما بين القوة الاقتصادية، والتكنولوجيا المتطورة، والقوة العسكرية المفرطة، قد أدت دوراً جوهرياً وفاعلاً في خلق النظام العالمي المعاصر وتصميمه وهيكلته، وذلك عقب الحرب العالمية الثانية، وقد اتصف هذا الدور بـ[٣]:

١. نمو الاقتصاد العالمي بدرجات عالية.

٢. عدم نشوب الحروب المباشرة بين القوى الدَّولية الكبرى.

٣. تزايد المجتمعات الديمقراطية في العالم.

وعليه، فهي تؤدي دوراً جوهرياً على مسرح السياسة العالمية، يتمثل في استطاعتها

---

(١) نقلاً عن: أستاذنا الدكتور شيرزاد أحمد النجار، المتغيرات في المعادلات السياسية في الشرق الأوسط، القوة الناعمة (Soft Power) الأميركية، مجلة الصوت الآخر، العدد ٢٣٦، أربيل، تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٩، ص٢٢.

(٢) أستاذنا الدكتور شيرزاد أحمد النجار، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) في عام ١٩٠٠م كانت المملكة المتحدة تتربع على عرش الصدارة الدَّولية، جاءت بعدها على التوالي، ألمانيا، وفرنسا، وروسيا، ثم الولايات المتحدة. أما في عام ١٩٦٠م، فقد انتقل ترتيب الصدارة الدَّولية إلى الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، بحيث تراجعت اليابان والصين والمملكة المتحدة بدرجة كبيرة، وفي عام ٢٠٠٠م، أصبحت الولايات المتحدة بمفردها في مرتبة الصدارة الدَّولية، تليها مع بون شاسع، الصين وألمانيا واليابان وروسيا.

للمزيد من التفاصيل ينظر: زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ص١٦.

التعامل بمهنية مع أخطر التحديات العالمية التي تواجه السلم والأمن الدَّوليين، ولا سيما في مجالات انتشار الأسلحة النووية والتغيرات المناخية والاستقرار المالي العالمي والإرهاب (Terrorism)، ولكن إلى أي مدى نجحت عملياً في التصدي لهذه التحديات؟ نستطيع القول: إنها نجحت نسبياً وواجهت صعوبات وتعقيدات في العديد من المجالات.

وربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول (١١/ ٩/ ٢٠٠١م)، وتداعياتها التي كانت انعطافة تاريخية في مسار تاريخ أمريكا والعالم، إذ اتخذ الرد على تلك الهجمات طابعاً عالمياً لمواجهة تهديد مشترك ألا وهو الإرهاب، الذي أحدث بدوره زلزالاً طالت تبعاته العالم، وأظهرت في نفس الوقت مدى تداخل وتشابك العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية العالمية المعاصرة، وفي اتجاه آخر، تواصلت المحاولات الأمريكية السياسية والدُّبلوماسية، في سبيل نزع أسلحة الدمار الشامل من الدُّول التي وصفتها إدارة الرئيس بوش الابن بدول «محور الشــر» (Axis of Evil) وتمثلت بالعراق وكوريا الشمالية وإيران[١].

---

(١) تقوم النظرية الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية على عدة فرضيات منها على سبيل المثال، إن المحيطين الهادي والأطلسي يشكلان عازلاً أمنياً للولايات المتحدة، وكذلك فإن التفوق التكنولوجي والمعلوماتي يمنح قوتها العسكرية تفوقاً ملحوظاً، فضلاً عن التفوق الاقتصادي والسياسي، كل ذلك جعل من الولايات المتحدة الأقوى. ولكن يرى الباحث هنا، أن هذا الوضع الجغرافي المتميز في نوعه وطبيعته وكذلك التفوق في القوة، لم يحم تلك الدَّولة من هجمات مباشرة مست أمنها القومي، مثل اعتداءات ١١/ أيلول سبتمبر ٢٠٠١، وهي المحطة الثانية بعد محطة بيرل هاربر (Pearl Harbor) عام ١٩٤١م، التي دفعت أمريكا إلى دخول الحرب العالمية الثانية، وضرب اليابان بالقنبلتين الذريتين.
للمزيد من التفاصيل ينظر: إسماعيل خضر الشطي وآخرون، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص١٠٠.

وفيما يخص هذا الموقف، يجد الباحث **عبد الحميد الأنصاري**، أن تلك الهجمات قد غيرت الاستراتيجية الأمريكية، فأصبحت استراتيجية جديدة تقوم على «الحرب الاستباقية» (Preventive war)، وترمي إلى تحقيق هدفين[١]:

١. كسب الحرب على الإرهاب، بمنازلة الإرهابيين في عقر دارهم وملاحقتهم وقطع مصادر تمويلهم.

٢. السعي إلى نشر الديمقراطية ومحاولة تغيير البيئة السياسية للمنطقة عبر الشراكة مع حكوماتها، أو بالضغط عليها أو حتى باستخدام القوة ضد الحكومات المستبدة، لتبني إصلاحات شاملة بهدف تغيير البيئة المنتجة للإرهاب باعتبار أن ما حدث لأمريكا هو نتاج بيئات قمعية محرومة من الديمقراطية، وحققت هذه الاستراتيجية من وجهة نظر الدكتور الأنصاري نتائج من أبرزها:

أ- وحدة العالم في الحرب على الإرهاب.

ب- زوال حكم «طالبان» وتشريد «القاعدة» وزعيمها.

ج- غزو العراق وإسقاط نظام صدام.

د- انشغال المنطقة بجدلية الإصلاح ومراجعة الخطاب الديني والمناهج التعليمية وضبط العمل الخيري، وحصول المرأة على حقوقها السياسية، وإجراء انتخابات نزيهة وإصلاحات سياسية.

ونحن نعتقد أن النتائج سالفة الذكر تحتاج إلى جملة من التدقيقات والتصويبات الآتية:

---

(١) عبد الحميد الأنصاري، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته؟ مجلة آفاق المستقبل، العدد٤، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، مارس/ إبريل ٢٠١٠، ص٣٨.

١. في مجال مكافحة الإرهاب، تحققت خطوات مهمة انطلاقاً من قرار مجلس الأمن الدَّولي ١٣٧٣ الصادر في (٢٨/ ٩/ ٢٠٠١م)، الذي وضع التزامات على جميع الدُّول إزاء مكافحة الإرهاب باتجاه وحدة الموقف العالمي من الإرهاب، ولكن هذا التحدي لا يزال يواجه جملة من الصعوبات، فالإرهاب لم ينته، وأجرى الرئيس الأمريكي أوباما تغييرات في هذا المجال من بينها أنه استبدل استراتيجية الحرب على الإرهاب التي اعتمدها الرئيس السابق بوش الابن باستراتيجية، تقوم على الشراكة في مواجهة تحدي الإرهاب، (تبديل تعبير الحرب على الإرهاب إلى تعبير آخر وهو مكافحة الإرهاب).

٢. تم توجيه ضربة قاصمة ضد طالبان وحكمها وقتل زعيم تنظيم القاعدة، (بن لادن) في تاريخ (٢ مايس/ أيار ٢٠١١م)، ولكن لم يتم القضاء عليها، وتشير التقارير إلى أن طالبان اليوم تسيطر على (١١) ولاية في أفغانستان وتزايدت الدعوات إلى إجراء حوار بين الحكومة الأفغانية وطالبان.

٣. أما فيما يتعلق بغزو العراق وإسقاط نظام صدام، فقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق ذلك ولكنها فشلت في بناء عراق ديمقراطي مستقر، كذلك فإن العراق أصبح مركزاً لنشاطات القاعدة الإرهابي.

٤. بخصوص انشغال المنطقة بالإصلاح استناداً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في عام (٢٠٠٤م)، فإن هذا المشروع لم يتحقق على أرض الواقع.

٥. التطورات التي طرأت خلال السنتين الأخيرتين تحديداً (منذ نهاية عام ٢٠١١م)، التي أطلق عليها ثورات الربيع العربي، فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها حظيت بدعمها ومساندتها وسعت في التأثير في مسارها.

وعليه، نعتقد بأن هذه الأحداث وتداعياتها العالمية، كانت نتيجةً وليست سبباً، لمجمل المتغيرات والتحولات العالمية الكبيرة التي حدثت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وتتويج الولايات المتحدة وانفرادها بموقع القوة الأعظم، بيد أنها ألحقت فيما بعد، الضرر البالغ بالأسس والقواعد التي تقوم عليها هذه الريادة(١).

وفي ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلاً داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، الذي يتركز حول مجموعة من التحديات التي تواجه مقومات تلك القوة، من جهة، والتغيرات القائمة في موازين القوى على المستوى الدَّولي من جهة أخرى.

إذنْ، هناك أسئلة تتبادر إلى الأذهان أحياناً، فمنها على سبيل المثال: هل هناك انحسار وانكفاء وتدهور وتراجع في نفوذ الولايات المتحدة وقيادتها للعالم، في منظومة تشهد تغييراً في اتجاه تعدد الأقطاب (Multi polarity)؟ أم أن هناك عدم إلمام بالحقائق والأوضاع التاريخية التي مرت بها الولايات المتحدة، إذ إنها واجهت العديد من النكسات عبر تاريخها، وخرجت منها أقوى وأعلى شأناً؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة المثارة، نرى من المفيد أن نقف عند رأي **البروفيسور الأمريكي روبرت كيوهان** (Robert Keohane)، الذي ينتقد بشدة منكري التراجع الأمريكي وقيادة العالم، الذي تضمنه قوله: «تخبرنا الخبرة التاريخية

---

(١) تطرح عدة آراء مرتبطة بهبوط النفوذ الأمريكي عالمياً، وعدم القدرة على الاستمرار في عالم القطب الواحد، ومن هذه الأفكار بناء عالم متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية أو عالم بلا أقطاب، ولكن لم تتبلور الصورة بشكل واضح، والمهم أن القطبية الأحادية تتجه إلى الزوال، ومن هنا دعا الرئيس الأمريكي أوباما إلى الشراكة في إدارة شؤون العالم.

للنظام الدَّولي إلى أن آفة القوى الكبرى كانت دوماً الإنكار، ظل هذا الداء هو أحد الأسباب الرئيسية وراء سقوط هذه الدُّول التي تريد تحدي حتمية الزمن القائلة بأن لا شيء يدوم إلى الأبد»[١].

وفي وقتنا الحاضر، جاء الدور الآن على الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي مصيرها المحتوم بالتراجع[٢]، فالعداء لأمريكا بلغ مستويات قياسية، فشن الحرب وكسبها أسهل من تثبيت السلام والتفاوض بشأنه، والديمقراطية يصعب غرسها في النفوس[٣]. فهي ليست في وضع يمكنها من الحيلولة دون نشوء قوى أخرى، فصعود وانحدار الدُّول مرتبط بالأمور الديموغرافية، والثقافة، والموارد الطبيعية، والأنظمة التعليمية، والسياسة الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والفرص أمام الأفراد، والأطر القانونية وهذه كلها أمور صعبة على السيطرة الخارجية[٤]. فليس هناك الكثير مما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله لتقف عائقاً أمام نهوض الصين أو روسيا أو الهند أو أوروبا، وهذا ما عجزت عنه أوروبا، عندما لم تستطع أن تمنع نهوض الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين[٥].

أما الأفكار المتعارضة مع التوجه السابق، فإنها ترى أن هذا الشعور بالتدهور

---

(١) روبرت كيوهان، مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدَّولي، ترجمة: أحمد محمد أبوزيد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، ص٤٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: روبرت كيوهان، المصدر نفسه ، ص٤٣.

(٣) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٢.

(٤) ريتشارد ن. هاس، المصدر نفسه، ص٤٠.

(٥) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والانحسار يحتاج إلى المزيد من التدقيق والتأكيد، فيما يرتبط بالمؤشرات الأساسية التي تترجم قوة الدَّولة ونفوذها، مثل حجم الاقتصاد، والقوة العسكرية، ودرجة النفوذ السياسي الذي تتمتع به في النظام الدَّولي، وكذلك التكنولوجيا المتطورة.

فالبروفيسور روبرت كاغان (Robert Kagan)، وفي مؤلفه المثير للاهتمام، «العالم الذي صنعته أمريكا The World America Made»، والصادر في عام (٢٠١٢م)، يصف الاقتصاد الأمريكي بالأكبر والأغنى في العالم، وأن نمو حصة القوى الآسيوية الصاعدة في الاقتصاد العالمي جاء على حساب أوروبا واليابان وليس على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى إذا أصبحت الصين الاقتصاد الأكبر في العالم، فإنها ستظل متأخرة كثيراً عن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث نصيب الفرد في (الناتج المحلي الإجمالي GDP)[١]، وعلى الصعيد العسكري لم يحدث تراجع في القدرة العسكرية وستظل تمثل أكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ، فالقوات البرية والجوية الأمريكية مجهزة بأكثر الأسلحة تطوراً، وهي أكثر خبرة في ميادين القتال وبمقدورها هزيمة أي منافس في المعارك المباشرة، كما أن القوة البحرية الأمريكية هي المهيمنة في كل بقعة من بقاع العالم[٢].

فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة ما تزال تملك العديد من المزايا

---

(١) الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross Domestic Product): هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد للدول، حيث تحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من المواد الموجودة محلياً في منطقة ما، خلال فترة زمنية معينة.

للاستزادة يراجع الموقع: www.moqatel.com.openshare/economic/o.doc.cutt.ntm.

(٢) Robert Kagan, The World America Made, Alfred A. Knopf, New York, 2012, P.106.

والمقومات، منها على سبيل المثال: شبكة قوية من الحلفاء والشركاء على مستوى العالم، وريادة مستمرة في البحوث والتطوير، وأفضل نظام تعليم عالٍ على نطاق العالم، وابتكار وصناعة التكنولوجيا العالية، وانصهار الديموغرافيات في بوتقة واحدة، ونمو سكاني متوازن، ونظام سياسي شفاف، وسيادة حكم القانون التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، ووفرة في الموارد الطبيعية، ومجتمع مدني نابض بالحياة، وأخيراً خبرة واسعة في القيادة العالمية[١].

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، ما زالت تحافظ على مكانتها، باعتبارها صاحبة اقتصاد تنافسي قوي على مستوى العالم، كما أن لديها أفضل الجامعات، ومعدلاً مرتفعاً من الاختراعات والقدرة على التجديد، وتتمتع بقدرات ضخمة من القوة، وما دامت كذلك منفتحة على مناطق العالم كافة ولديها القدرة على التكيف مع المتغيرات، فستظل قادرة على المحافظة على تنافسيتها[٢][٣]. ولكنها بالمقابل تواجه أزمة مالية متفاقمة منذ العام (٢٠٠٨م)، وما زالت تداعياتها مستمرة.

وتأسيساً على ما سبق، نجد في الرأيين الكثير من الحقائق، ونرى أن القوة

---

(١) Martin S. Indyk & Kenneth G. Liebertbal, Scoring Obama's Foreign Policy: A Progressive Pragmatist Tries to Bend History, Foreign Affairs, Vol. 91, No.3, May/ June 2012, P 43.

(٢) حسب المؤشرات التعليمية والصحية وكذلك السكانية، تمثل الولايات المتحدة مرتبة متقدمة. للاستزادة يراجع مؤشرات فاكت بوك للمخابرات المركزية الأمريكية على الموقع الإلكتروني: www.cia-world-factbook.realclearworld.com.

(٣) جوزيف ناي، «مستقبل أمريكا مشرق والقوة الناعمة تتحقق من الجاذبية»، مقابلة صحفية أجراها عبد الله حمودة، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٠، ص١٠١.

الأمريكية الراهنة تواجه تحديات جمة لن تستطيع مواجهتها بشكل منفرد دون تعاون الآخرين، وذلك من أجل التكيف مع مجريات القرن الجديد، ولقد كان هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، مصيباً في كلامه عندما قال: «القوة الأمريكية إحدى حقائق الحياة، أما فن الدُّبلوماسية فهو ترجمة القوة إلى إجماع»[١].

وعلى وجه العموم، جاءت نهاية الاستراتيجية الأحادية للمحافظين الجدد، مع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام (٢٠٠٨م)، التي دفعت الأمريكيين إلى اختيار قيادة جديدة قادرة على التغيير(The Change). فإلى أي مدى تحقق ذلك مع مجيء الرئيس باراك أوباما؟ هذا ما سنحاول البحث فيه خلال المطلب الثاني.



(١) نقلاً عن: ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ص٤٢.

المطلب الثاني

دبلوماسية إدارة أوباما (٢٠٠٨ – ٢٠١٣م)

مثَّل انتخاب (باراك أوباما Barack Obama)[١]، لمنصب الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام (٢٠٠٨م)، نقلة نوعية في علاقات أمريكا مع بقية العالم؛ لأنه فتح صفحة جديدة في علاقات الولايات المتحدة الخارجية. كما جاء فوزه للمرة الثانية في انتخابات (٢٠١٢م) تأكيداً آخر لهذا التوجه.

وإجمالاً، يبدو أن الرئيس أوباما يسترشد بـالبراغماتية (Pragmatism)[٢]، وليس بالآيديولوجية فهو يسأل: ما المشكلة؟ وكيف سنعالجها؟ وما الدُّول والمنظمات والأطراف المؤثرة الأخرى التي ستساعدنا على معالجتها؟ وقاد هذا الأسلوب إلى السمات الآتية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[٣][٤]:

---

(١) في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨، حصل الرئيس باراك أوباما على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٨، نظير جهوده في تقوية الدُّبلوماسية الدَّولية والتعاون ما بين الشعوب.

(٢) البراغماتية (Pragmatism): لفظة تتردد في الأوساط السياسية والثقافية بكثرة، وهي اسم مشتق من اللفظ اليوناني Pragma ، ومعناه العمل أو النفع، وهي مذهب فلسفي يقرر أن العقل لا يبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح.

للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٠٣– ٢٠٤.

(٣) يمكن أن نحدد إجمالاً أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة في الفترتين الرئاسية الأولى والثانية للرئيس أوباما، وهي انتشار أسلحة الدمار الشامل وتبعات الأزمة الاقتصادية والتغيرات المناخية والإرهاب الدَّولي.

(٤) تشارلز كوبشان، الشراكة وليس الصدارة، مجلة آفاق المستقبل، العدد٤، مركز الإمارات =

أولاً: الشراكة وليست الصدارة؛ فالرئيس أوباما يسعى إلى بناء تحالفات للتصدي لمراقبة التسلح والتغيرات المناخية والإرهاب والتنمية وغير ذلك من التحديات، كما أنه يستثمر من جديد في المؤسسات الدَّولية، مثل: الأمم المتحدة وحلف الناتو، ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين (G20)[١].

ثانياً: إشراك الخصوم وليس عزلهم، إذ يسعى الرئيس أوباما إلى استخدام الدُّبلوماسية مع إيران وروسيا وكوبا وكوريا الشمالية وسوريا بدلاً من إجبارهم على التعامل، وهو أقل تركيزاً على نوع النظام وتغيير الأنظمة، وأكثر تركيزاً على استخدام المشاركة في حل الصراعات.

ثالثاً: توسعة نطاق الكفاح ضد الإرهاب، فالرئيس أوباما مستعد لاستخدام القوة ضد الجماعات المسلحة، كما في أفغانستان وباكستان واليمن، ولكنه أيضاً يسعى

= للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، مارس / أبريل ٢٠١٠، ص٣٩.

(١) مجموعة العشرين (G20): في ظل تطورات الأزمة المالية العالمية، عام ٢٠٠٨، وضمن المحاولة الأمريكية في سبيل إيجاد حلول على المستوى العالمي لهذه الأزمة، تمت الدعوة إلى عقد اجتماع دولي في واشنطن لعشرين دولة عُدّت جميعها ذات تأثير جوهري في مسار الاقتصاد العالمي. عقد الاجتماع في ١٥تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٨، وحضرته الأطراف العشرون وهي: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وأندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والعربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، إذنْ، هي مجموعة دولية عابرة للقارات، وذات طابع مؤسسي، أبرز مميزاتها أنها تملك قدرات اقتصادية ومالية هائلة ومؤثرة.

للاستزادة ينظر: محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدَّولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف ٢٠١١، ص ١٤٧-١٤٨.

إلى بذل جهد أوسع في استخدام التنمية والدُّبلوماسية العامة والتعاون مع الأطراف المؤثرة المحلية لعزل المتطرفين ومواجهتهم.

من هذا المنطلق نجد أن هناك شكل جديد لقيادة أمريكية للعالم يستند على أساس الشراكة، فالولايات المتحدة بحاجة إلى الشركاء والحلفاء من أجل إدامة العمل الدَّولي، إيماناً منها بوجود قواسم مشتركة بين المصالح الأمريكية ومصالح دول أخرى في العالم، قائمة على أساس الإقناع لا الإكراه.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن خيار الرئيس أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم مبني على أساس القوة الذكية (Smart Power)، كبديل للثنائية الصارمة أو«الصلبة Hard» «والناعمة Soft»، فبدلاً من الاختيار بين القوتين، تبنى الرئيس باراك أوباما نظرية **البروفيسور جوزيف س. ناي** (Joseph S. Nye)، التي أصبحت أساس مبادرة القوة الذكية، وبذلك يكون الرئيس الأمريكي قد افترض ضمناً أن الولايات المتحدة ما زالت مؤهلة لقيادة العالم، وهو يرفض بذلك فكرة تراجع القطب الأوحد، ولكنه يحاول تلمس طريقة مختلفة عن سلفه لضمان بقاء أمريكا في الصدارة [١].

والقوة الذكية تعني في فحواها، عملية دمج ذكي بين الدُّبلوماسية والدفاع والتنمية وغيرها من الأدوات، بمعنى التشابك ما بين القوتين الصلبة (الصارمة)، والقوة الناعمة[٢]. وبهذا يرى **البروفيسور جوزيف ناي**، «أنه باختصار، ولأجل نجاح

---

(١) مايكل كوكس، «القوة الذكية» بديل لثنائية «الصلبة» و«الناعمة»، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٤، ال ص٥٠.

(٢) Joseph S. Nye, Jr, The Future of Power, Public Affairs, New York, 2011 P.209.

أمريكا في القرن الواحد والعشرين، سوف تحتاج إلى إعادة اكتشاف ماهية تكوين القوة الذكية»[١].

إن مسار القوة الذكية يتمثل في الجمع أو الخلط أو الانـصهار بين أساليب القوة الصلبة، متمثلة في القوة العسكرية والنفوذ من جهة، وبين أساليب القوة الناعمة والمتمثلة في القدرة على إقناع الآخرين من خلال التجارة والمساعدات والتنمية (Development) والدُّبلوماسية.

وجدير بالإشارة، هنا، أن الوظيفة الرئيسة لوزارة الخارجية، هي تنفيذ السياسة الخارجية، ففي الحالة الأمريكية، يميل الرؤساء إلى منح وزراء الخارجية صلاحية التفويض بالسياسة الخارجية، ويعهد إليهم بكيفية التصرف في عملية إعدادها، وبالنتيجة، يكون الرئيس أكثر ميلاً للاستماع إلى نصائح وزير الخارجية وآرائه[٢] [٣]. ومن هنا جاء اختيار الرئيس أوباما لهيلاري كلنتون (Hillary Clinton)[٤]، وزيرة

---

(١) Ibid, P.234.

(٢) وزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State): وهي المؤسسة الرئيسة المعنية لتسيير الدُّبلوماسية الأمريكية، أنشئت في عام ١٧٨٩م، وتتمثل مهمتها في العمل على إدارة المصالح الأمريكية وتمثيلها في المجتمع الدَّولي، يبلغ عدد الموظفين فيها ٢٨٠٥٣ موظفاً، منهم ١١٤٦٧ موظفاً يعملون في السلك الدبلوماسي، وتمثل الوزارة في الخارج ٢٦٠ سفارة وقنصلية وبعثة موجودة في ١٨٨ بلداً.

للاستزادة يراجع موقع الوزارة الإلكتروني: www.state.gov.

(٣) أحمد نوري النعيمي، تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٧، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) هيلاري كليتتون (Hillary Clinton)، ابتداءً من ٢٠ يناير ٢٠٠٩، باشرت وزيرة للخارجية في حكومة باراك أوباما لتكون الشخصية السابعة والستين التي تشغل هذا المنصب، أشهر مواقفها، هي رفضها لحرب العراق عام ٢٠٠٣. =

للخارجية (Secretary of State)، كونها تتمتع بدراية قوية بالمجريات الدَّولية، إلى جانب التفهم العميق للظواهر والمتغيرات العالمية المعاصرة، وهي وإن لم يكن لها خبرة دبلوماسية عملية، إلّا أنها تتمتع بشأن كبير في العالم من خلال أدائها الدبلوماسي الفعال والمثمر.

ومن أجل التطلع إلى المستقبل، تشخص الوزيرة هيلاري أبرز مهامها وزيرةً لخارجية الولايات المتحدة، هي تحقيق الاندماج بين الدُّبلوماسية والتنمية، وتشديد الأهمية على ذلك بالقدر نفسه الذي تحظى به تنمية القدرات الدفاعية الأمريكية، وهو الأمر الذي وصفته بأنه ترسيخ لمفهوم القوة الذكية Smart Power، كنهج جديد لحل المشاكل العالمية، إلّا أنه لن يتحقق دون تعزيز القوة المدنية وتوسيعها إلى أبعد مدى(١).

وهي تقول في هذا الصدد: «بما أن الدُّبلوماسية تمثل العمود الفقري للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فمعظم عملي في وزارة الخارجية يتمحور حول الانخراط في مساعٍ دبلوماسية لمعالجة التحديات الرئيسية العالمية والإقليمية، فهذه الأزمات تتطلب حلولاً جماعية وتعاوناً دولياً، بل تحتاج إلى أمة على استعداد تام لقبول مسؤولية تعبئة العالم لأجل ذلك، معتبرة أن الولايات المتحدة هي تلك الأمة المنشودة»(٢).

= للاستزادة ينظر: حسني عبد الحافظ، الوزيرات السياديات: القوة الناعمة بدرجة دبلوماسية رفيعة، مجلة الدبلوماسي السعودي، العدد ٥٩، الرياض، يناير – فبراير ٢٠١٢، ص٣٦.

(١) هيلاري كلينتون، القيادة من خلال القوة المدنية، إعادة تعريف الدُّبلوماسية والتنمية الأمريكية، مجلة Foreign Affairs، الأمريكية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص٢.

(٢) هيلاري كلينتون، المصدر نفسه، ص٤.

وفي سياق متصل، وفي (٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٩م)، قامت الوزيرة هيلاري كلينتون بزيارة لبكِّين مختتمة بها أولى جولاتها الخارجية، وقد عمدت خلال مباحثاتها مع كبار المسؤولين الصينيين إلى إظهار تطبيقها العملي للدُّبلوماسية الذكية[١]؛ لأجل العمل على إشراق فجر جديد للقيادة الأمريكية، تتكامل فيه أدوار الجيش والدُّبلوماسية وتنفيذ القانون والاقتصاد[٢]. لقد وصفت بأنها شخصية تبعث على الاستقطاب[٣]، وكذلك وصفتها صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، بأنها «الدُّبلوماسية النجمة»[٤].

ويمكننا أن نشير إلى خطاب الرئيس أوباما حول ثورات الربيع العربي، فقد جاء في افتتاحيته: «أريد أن أبدأ بشكر هيلاري كلينتون التي سافرت كثيراً خلال الشهور الستة الماضية، بحيث تكاد تصل إلى معلم قياسي جديد، وهو مليون ميل من الطيران

---

(١) بشير عبدالفتاح، «هيلاري كلينتون: إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية» ، تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٩.

متاح على الموقع الإلكتروني: www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.

(٢) العربية نت، «أوباما يعلن تعيين منافسته السابقة كلينتون وزير للخارجية ، تاريخ١ ديسمبر ٢٠٠٨.

يراجع الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net/articles/2008/12/01/61145.htm./

(٣) هيئة الإذاعة البريطانية، «من هي كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة» ، تاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٨.

يراجع الموقع الإلكتروني:

www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7759000/7759695.stm.

(٤) نقلاً عن: جريدة الرأي الإلكتروني، هيلاري كلينتون: دبلوماسية نجمة أم رئيسة مقبلة لأمريكا؟ تاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٢.

يراجع موقع الجريدة الإلكتروني: www.alrai.com/articles/54878/.htm./

المتكرر (ضحك)، وأنا أعتمد على هيلاري كل يوم، وأعتقد أنها ستدخل التاريخ كأحد أروع وزراء الخارجية في تاريخ بلادنا»[١].

يفيد الطرح السابق، أنه ولأجل أن تكون دبلوماسية الدُّول ناجحة ومثمرة وفاعلة ومنتجة وعلى كافة المقاييس، نجد من الضروري، أن تعهد إدارة ذلك الجهاز المؤسسي إلى كادر تخصصي، يتمتع بأقصى درجات الكفاءة والاقتدار والمؤهلات والاختصاص وكذلك يتمتع بالنشاط والحركة الدؤوبة والحنكة والتفهم العميق لمختلف الظواهر العالمية والإفادة المثلى من المهارات الجديدة والاستراتيجيات المرحلية ومن كافة الإمكانيات المتاحة، وذلك في سبيل امتلاك القدرة على إدارة قواعد اللعبة الدَّولية التي تدور أشواطها في المحافل العالمية، وما دبلوماسية الوزيرة كلينتون إلا مثال حي على ذلك ونموذج يحتذى بها[٢].

---

(١) النص الكامل لخطاب الرئيس أوباما حول ربيع الثورات العربية، السبت ـ ٢١ مايو – ٢٠١١. يراجع موقع مكتب برامج الإعلام الخارجي الأمريكي الإلكتروني:

www.america.gov.

(٢) أنهى الرئيس أوباما ولايته الأولى، ليبدأ ولاية ثانية وهو أكثر قوة وتفويضاً وارتياحاً، فهو محكوم بالاضطلاع بدور مهم في معالجة الملفات الخارجية، وبدا ذلك جلياً في اختياره لوزير خارجية جديد، حيث بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠١٢، أعلن الرئيس رسمياً اختياره السناتور جون كيري John Kerry رئيساً للدُّبلوماسية الأمريكية خلفاً لهيلاري كلينتون، وهو ولد عام ١٩٤٣م في مدينة دنفر بولاية كولورادو، ووجوده في مجلس الشيوخ كرئيس للجنة الشؤون الخارجية جعله قادراً على القيام بدور مركزي في كل النقاشات حول السياسة الخارجية منذ نحو ٣٠ عاماً، وهو من أكثر الشخصيات الأمريكية الملمة بمنطقة الشرق الأوسط، وهو من أبرز مناصري نهج القوة الناعمة، الذي يدعو إلى تعزيز القيم الأمريكية، واعتماد التفاوض كأسلوب للإقناع في ترسيخ العلاقات الدَّولية.

عبد الوهاب بدرخان، أوباما العائد بقوة وخياراته في الملفات الخارجية، مركز الإمارات=

وارتباطاً بالموضوع، سنحاول تسليط بعض الضوء على مقتطفات من خطاب **الرئيس أوباما** عن حالة الاتحاد، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الذي ألقاه أمام الكونجرس الأمريكي، بتاريخ (١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣) [(١)(٢)]. فالرئيس أوباما حثَّ في خطابه، إيران على توقيع تسوية دبلوماسية للخروج من الأزمة التي تسبب بها برنامجها النووي المثير للجدل، وقال الرئيس أوباما في صدد ذلك: «على قادة إيران أن يدركوا أن الآن هو الوقت المناسب للتوصل إلى

= للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠ نوفمبر، ٢٠١٢.

للمزيد من التفاصيل يراجع الموقع الإلكتروني:

www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr؟

وكذلك يراجع: السناتور جون كيري قوة ناعمة في وجه صقور البيت الأبيض، موقع العرب أونلاين، ٤/ ١/ ٢٠١٣. على الموقع: www.alarabonline.org/index.asp؟

(١) يعود تقليد خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد إلى العام ١٧٩٠م، عندما تلا الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية جورج واشنطن (George Washington) رسالته السنوية الأولى إلى الكونجرس في مدينة نيويورك التي كانت العاصمة المؤقتة للولايات المتحدة، ثم تبعه في هذا النهج بقية الرؤساء، فالدستور الأمريكي يطالب رئيس البلاد بأن يقدم من وقت إلى آخر تقريراً عن حالة الاتحاد، والذي بات يخدم عدة أغراض، منها أن الخطاب يعرض حالة الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي الدَّولي.

للاستزادة يراجع: خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد تقليد متأصل في التاريخ الأمريكي، برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تاريخ ١١/ ٢/ ٢٠١٣، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/02/20130211142394.html.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: مقتطفات من خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد لعام ٢٠١٣، برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠١٣، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/02/20130213142517.html.

حل دبلوماسي؛ وذلك لأن هناك تحالفاً يقف صفاً واحداً ليطالبهم بالوفاء بالتزاماتهم، وسوف نقوم بكل ما هو ضروري لمنعهم من الحصول على سلاح نووي». وعليه، فهو لمّح إلى الاستمرار في الجهود الدُّبلوماسية، ومع ذلك فقد أبقى على مسافة من توجيه تهديد للحيلولة دون امتلاكها للقوة النووية.

كما أقر الرئيس أوباما في خطابه، استمرارية تغلغل تنظيم القاعدة في آسيا وأفريقيا قائلاً: «حقاً، لقد برزت مجموعات مختلفة متطرفة، تقيم علاقات مع القاعدة، امتداداً من شبه الجزيرة العربية وصولاً لأفريقيا، الخطر الذي تمثله تلك المجموعات لا يزال في طور الإنشاء». وفي ذات السياق، أوضح الرئيس أوباما أنه لا ينوي إرسال قوات عسكرية لمسارح الحرب الجديدة بالقول: «ينبغي علينا توفير المساعدة لبلدان مثل: اليمن وليبيا والصومال، بحيث تضطلع بحماية أمنها ومساعدة الحلفاء الذين يتصدون للإرهابيين في معاقلهم، كما شهدنا في مالي».

وفيما يتعلق بالملف السوري، أكد الرئيس أوباما أن أمريكا سوف تواصل الضغط على النظام السوري وستدعم المعارضة، قائلاً: «سنواصل الضغط على النظام السوري الذي قتل أبناء شعبه، وندعم زعماء المعارضة الذين يكنون الاعتبار لحقوق كل فرد سوري»؛ تلميحاً مبطناً إلى وجود بعض من مشاعر القلق تجاه التوجهات المتبعة من قبل بعض تيارات المعارضة.

وفيما يتعلق بالحرب في أفغانستان، حدد الرئيس أوباما خطوات لإنهاء التدخل الأمريكي في الحرب التي مضى عليها ١١ عاماً، وأعلن خططاً لإعادة ٣٤ ألفاً من ٦٦ ألف جندي أمريكي، ما زالوا في أفغانستان وذلك بحلول عام (٢٠١٤م)، إذْ إنه مرَّ مرور الكرام على مستقبل بقاء القوات الأمريكية في أفغانستان بعد عام (٢٠١٤م).

وفيما يخص دولة مصر، أشار الرئيس أوباما إلى أن الولايات المتحدة لا تشعر بالسعادة الكاملة لمسار تطبيق الديمقراطية، ووتيرة الإصلاحات الدستورية، قائلاً:

«ليس بوسعنا الافتراض لقدرتنا على إملاء طبيعة مسار التغيير المطلوب في دول مثل مصر، بل لدينا القدرة والعزم للمطالبة بإصرار على ضرورة احترام الحريات الأساسية لكافة أفراد الشعب».

واختتم الرئيس أوباما، وفي مجال تحديده لمعالم السياسة الخارجية الأمريكية بترديد الدعم الإلزامي لإسرائيل، قائلاً: «سنقف بصمود مع إسرائيل في السعي للتوصل إلى أمن وسلام دائم». ثم أردف قائلاً: «وكما ترون، ينبغي على أمريكا أن تظل منارةً لجميع الذين ينشدون الحرية خلال هذه الحقبة من التغيير التاريخي».

وبناءً على ما سبق، نجد أن الرئيس أوباما كان متحرراً في خطابه الثالث هذا من ضغوط إعادة الانتخاب، ليتحدث بالتفصيل عن رؤية مستقبلية لأمريكا في السياسة الخارجية، وعن أجندته للفترة الرئاسية الثانية بحيوية ودقة، بهدف معالجة التحديات الحقيقية التي تواجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه بذات الوقت لم يقدم جديداً بل تأكيداً لما سبق وأن ذكره في خطاباته السابقة، التي تستند إلى الدعوة للشراكة في مواجهة التحديات واعتماد الحوار وسيلةً لحل النزاعات واستبعاد التدخل العسكري لحل الأزمات.

ومن الأمور الجوهرية في الدُّبلوماسية المعاصرة ألّا تغيب الأولويات عن البال، فعالم اليوم تقلص بصورة جذرية؛ نتيجة لتداخل شبكة الاعتماد المتبادل فيما بين دول العالم[١]، وقد ساعدت التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام والاتِّصال، وكذلك المواصلات على ربط التواصل بين الأمم، متجاوزة بذلك الحدود السياسية والثقافية التي فرضتها الدُّول على شعوبها[٢]، فأصبح عالم اليوم، عالم تكنولوجيا المعلومات

---

(١) تشارلز كيجلي، ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٦.

(٢) مرسي مشري، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي،

والاتِّصال والمواصلات بلا منازع.

ومن هنا تعزز بشكل تدريجي بروز مجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة متزايدة، محوره أمريكا[١] [٢]. فالولايات المتحدة قررت الإفادة من الثورة في مجال الاتِّصالات؛ لأن تكنولوجيا الاتِّصال والمواصلات تشكل الأدوات التكنولوجية للعولمة[٣]. ومن هنا كانت الولايات المتحدة القوة المحركة التي تؤمن الدينامية للعولمة، وكانت هي في نفس الوقت المستفيد الرئيس من القوى التي أطلقتها[٤]. فقد نشرت القوة الاقتصادية والتكنولوجية حول العالم، وجعلت الاتِّصالات فورية للقرارات المتخذة في منطقة ما متأثرة بمناطق أخرى من العالم[٥]. ومن ثَمّ، هي قوة شديدة الفعالية، وهي وراء تحسين مستوى الحياة الأمريكية، وفي بعض الحالات وراء نوعية المعيشة التي توفرها لمواطنيها[٦]. فكان لديها مجال الانتقاء والاختيار من محتويات العولمة، فأخذت منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها، وما يوافق مصالحها[٧].

العدد ٣٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ص١٤٩.

(١) رغم أن هذا الرأي لبريجنسكي مر عليه ما يقارب العقد من الزمن إلا أنه يحتفظ بحيويته النسبية رغم التطورات التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة، خاصة الميل باتجاه الشراكة.

(٢) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ص١١.

(٣) كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/ مايو ٢٠١١، ص٥٣.

(٤) Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy?, Op. Cit., P.211.

(٥) Ibid, P. 24.

(٦) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ص٣٤.

(٧) إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠١١، ص٩٠.

إذنْ؛ وكما قال الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون (Bill Clinton): «لا يمكن عكس مسار قطار العولمة، إذا ما أرادت أمريكا أن تبقى على المسار الصحيح، فليس أمامنا خيار سوى محاولة قيادة القطار»[١].

في ظل تلك الحتمية، تؤدي التكنولوجيا في التوجه السياسي الأمريكي، دوراً محورياً في تكثيف عملية التفاعل وتسريعها بين الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالارتباط العولمي الحاصل جعل الولايات المتحدة تمارس أنشطتها على المستوى الخارجي، بما يتوافق ويتلاءم مع متطلبات العولمة والاستجابة الفعلية لمجمل المتغيرات والمعطيات الناتجة عنها.

وفي ضوء تلك الطروحات، يتعيّن على أمريكا أن تتبنّى ارتباطاً أكثر تعاوناً مع باقي أنحاء العالم، فالقوة في عصر المعلومات المعولم آخذة في التحول إلى أشياء أقل تجسيداً وإجباراً[٢]؛ فزماننا هو زمن تفكير جديد مبدع يحتضن القوى الأخرى كشركاء وليس كخصوم[٣]. فهذا الدور للولايات المتحدة هو دور دقيق، وقيادتها تعد الوحيدة التي تملك القدرة لأجل أن تكون فعالة ونشطة بما يكفي لإقناع القوى الكبرى الأخرى بالتلاقي والحوار، لبناء عالم أكثر وحدة، وباستطاعته أيضاً التصدِّي لتحديات جمة قد تواجه السلام والازدهار المشترك[٤].

إذنْ؛ فالتحدي الأساسي لأمريكا هو تحويل قوتها إلى إجماع أخلاقي وكذلك

---

(١) نقلاً عن: زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ص١٦٢.

(٢) جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٣، ص٤٣.

(٣) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، ص٢٤٨.

(٤) ريتشارد ن. هاس، المصدر نفسه، ص٢٣٩.

نشر قيمها، ليس عن طريق فرضها، وإنما جعل تلك القيم مقبولة في عالم يحتاج إلى قيادة متنورة للغاية[١]. فعالم اليوم، أصبح ينظر إلى أمريكا بإيجابية أكثر مما كانت عليه قبل ثلاث أو أربع سنوات[٢]. حسب وصف سوزان رايز مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدَّولي، وحسب فهمنا، المقصود هنا بهذا الوصف المقارنة بين حكمي بوش الجمهوري وأوباما الديمقراطي.

نستخلص من خلال ذلك، أن التفاعلات الدَّولية الجارية في البيئة العالمية المتغيرة، فرضت الحاجة إلى الشراكة والتعاون والتضامن والانسجام ما بين الولايات المتحدة بوصفها قوة أولى في العالم المعاصر من جهة، وبين بقية القوى والدُّول الحلفاء والفواعل الأخرى من جهة ثانية، والعمل على توسعة تلك الشراكات وتقويتها وتعميقها عن طريق الأداة والوسيلة الأمثل والأنجح لتحقيق ذلك، ألا وهي الدُّبلوماسية النشطة.

ولذا فبالإمكان الاستنتاج، بأن دبلوماسية الولايات المتَّحدة المعاصرة، بالرغم من عمرها الزمني القصير، هي دبلوماسية فعالة ونشطة، بفعل وجود مقومات مادية ومعنوية وقواعد مؤسساتية تعتمد عليها الدَّولة في سلوكها الخارجي، وهي بذلك استطاعت أن تترأس قمة هرم الدُّبلوماسية العالمية، كذلك عملت وبجدارة فائقة على أن تفيد من مظاهر العولمة وآلياتها، ومن ثم توظيف ذلك إيجابياً في توجهاتها وأهدافها وأولوياتها ومصالحها وعلى كافة الأبعاد والمستويات، فهي دبلوماسية ذكية أدركت أهمية القوة الناعمة التي ترسخت من خلال عمليات التنمية العالمية إلى جانب القوة

---

(١) Henry Kissinger, Does. America Need, A Foreign Plolicy, Op.Cit., P.288.

(٢) Susan Rice, 10 Questions for U.S. Ambassador to the U.N., Time, Vol.180 No. 1, July 2, 2012, P.52.

الصلبة الصارمة في تحقيق أهدافها، واعتمدت مبدأ قوة الدُّبلوماسية بعكس دبلوماسية القوة، من خلال العمل الدؤوب ذي الفعالية المستمرة والمسايرة للتطور بكل جوانبها.

إذنْ، النموذج الأمريكي في الدُّبلوماسية، لكل ما لها وما عليها، وبالرغم من الإخفاقات والانتصارات، هو نموذج إيجابي، يحمل في طياته زمام المبادرات ذات الطبيعة العالمية، وله قوة تأثير ظاهرة للعيان في المستجدات الواقعة في النظام العالمي.

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني
دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية

إن دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية (Islamic Republic of Iran)، شكَّلت وعلى مدى عدة عقود من الزمن، مرحلة فاصلة من تاريخ منطقة الشرق الأوسط المتسمة بالتعقُّد والتشابك والتوتر والتباين وحالة اللااستقرار (Instability)، ومع تسارع التحولات في عالمنا المعاصر التي أدت بدورها إلى إحداث تعقيدات في المشهد السياسي الإقليمي، سنحاول إبراز الدور الذي تؤديه تلك الدُّبلوماسية في النظام السياسي العالمي، التي قد تمثل دراسة ملامحها ومعالمها المعروفة بتناقضاتها، إشكالية على المستويين التحليلي والتطبيقي.

بناءً على ذلك، سنعمل على تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: محددات الدُّبلوماسية الإيرانية المعاصرة.

المطلب الثاني: دبلوماسية إيران النووية ـ دبلوماسية التعاطي مع الأزمة النووية.

❊ ❊ ❊

المطلب الأول
محددات الدُّبلوماسية الإيرانية المعاصرة

هناك درس بالغ الأهمية يعنينا، يرتبط بتحديد ثقل الدَّولة وقوتها النسبية في مجال العلاقات الدَّولية، فهناك المعطيات الثابتة (Invariable Data): التي هي عبارة عن تلك العناصر التي لا يمكن لإدارة الدَّولة أن تغيرها على المدَيَيْن المتوسط والبعيد ضمن المقاييس الموجودة، مثل: الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة، وهناك أيضاً المعطيات المتغيرة (Variable Data): فمعطيات القوة المتغيرة لبلد ما، تمثل العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، والتي تعكس مدى قدرة الدَّولة على استخدام القوة الكامنة فيها، وتعد الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية، والقدرة العسكرية فيها، عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة(١).

ومن هذه الزاوية، فإن إيران تعد واحدة من أهم الدُّول التي تحتل موقعاً جيوستراتيجياً متميزاً ومؤثراً، سواء من حيث موقعها الجغرافي أو إمكاناتها الاقتصادية والبشرية أو دورها السياسي في محيطها الإقليمي والدَّولي(٢). فمن أهم سماتها أنها تحتل

(١) للاستزادة ينظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدَّولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٥-٤٩.

(٢) مهدي شحادة، وجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٩، ص٧.

موقع المعبر بين المناطق والقارات، وهي السمة التي جعلتها ساحة تأثير جيوسياسي متبادل، والتي أثرت بدورها في المسار التاريخي لإيران، إذْ إنها دولة لا يمكن تحديدها بمنطقة ما أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد[١].

لذا فإن ما يمكن استنباطه هنا، هو أن إيران دولة تحوز على موقع استراتيجي في غاية الأهمية، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع متميز على الخليج العربي، وهي غنية بالثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية المتنوعة، فهي رابع بلد مصدِّر للنفط في العالم، وتقبع على احتياطات نفطية هائلة، ومع افتراشنا لخارطة إيران السياسية، نشهد أن مساحتها تبلغ ١,٦٥ مليون كم٢، منها ١,٦٣ مليون كم٢ يابسة، و ١٢٠٠٠٠كم٢ مياه، ويبلغ تعداد سكانها ٧٨,٩ مليون نسمة تقريباً[٢].

ومن هنا ندرك، أن إيران تمتلك من معطيات القوة الثابتة وكذلك المتغيرة منها، واللتين تعدان معياراً مهماً لتحديد ثقل ومهابة الدَّولة وقوتها على المسرح الدَّولي، مما يؤهلها ضمناً لأن تصبح الفاعل الإقليمي الأبرز في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الذي جرى في إيران هو العكس تماماً، إذ لم يتم استغلال تلك المعطيات في الاتجاه الصحيح، وقد يرجع سبب ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الثيوقراطي القائم فيها، والذي تبنت بدورها بشكل مقصود أو غير مقصود، استراتيجية تقوم على التناقض بين المعلن والمطبق لسياستها الخارجية وبعيدة عن نهج الاعتدال والواقعية مما أدى بطبيعة الحال إلى ظهور نقاط ضعف عميقة على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي.

وإذا قارنا الثورة الإيرانية التي انفجرت في (١١ شباط / فبراير ١٩٧٩م) بسائر

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، ص٤٦٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول إيران يراجع موقع فاكت بوك الإلكتروني للمخابرات المركزية الأمريكية: www.cia-world-factbook.realclearworld.com.

الثورات المهمة في العالم، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية، نرى أنها كانت أكثر الثورات شعبية، فقد كانت نسبة المشاركة الجماهيرية فيها عالية[١]. وكان فكر الإمام الخميني أحد الأسس التي قامت عليها تلك الثورة، وظل ذلك الفكر مؤثراً في النظام السياسي على الرغم من تعاقب الرؤساء واختلافهم، وكذلك الدستور الذي وضعه النظام في عام (١٩٧٩م) كان يمثل المحدد الثاني بعد الإمام الخميني ذاته كشخصية، الذي يبدو كاريزمية، في تحديد علاقات السلطة وتحديد ملامح السياسة الخارجية وكيفية صنع القرار داخل الدَّولة[٢]، وقد أصبحت إيران تلك الدَّولة التي سيَّست الدين لتمارس باسمه سياسة خاصة تثير الكثير من الإشكالات وردود الأفعال، خصوصاً عندما تضفي على ممارساتها صفة القدسية المرتبطة بالدين الإسلامي[٣].

وانسجاماً مع فلسفة النظام الإيراني الثيوقراطي (Theocratic)[٤] باتت مرتكزات السياسة الخارجية تنبع من الدستور الإيراني الصادر في عام (١٩٧٩م) والتي يمكن إجمال أهم سماتها في ما يلي[٥]:

---

(١) يوسف عزيزي، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٤.

(٢) عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥)، بحث متاح على الموقع الإلكتروني: www.alhak.org/vb.showthread:php?t=2820.

(٣) مهدي شحادة، و جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، ص٧.

(٤) الثيوقراطية (Theocracy): وتعني حكومة دينية، تتكون من كلمتين هما «ثيو» بمعنى الدين، و«قراطية» وتعني الحكم، وهي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته وشرعيته مباشرة من الإله. للمزيد من التفاصيل يراجع موسوعة المعرفة الإلكترونية: ثيوقراطية

/www.merefa.org/index.php.

(٥) للمزيد من التفاصيل ينظر: وليد عبدالناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدَّولة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٦-٥٩.

أولاً: السَّعي لتأسيس أمة عالمية إسلامية واحدة.

ثانياً: حماية المستضعفين أمام المستكبرين.

ثالثاً: صيانة الاستقلال وحماية الحدود.

رابعاً: دعوة غير المسلمين إلى الإسلام.

خامساً: مبدأ اللاشرقية واللاغربية: والذي يعني الحياد في المنظور السياسي.

إذنْ، وفي ظل ذلك المناخ السائد، اعتمد النظام السياسي الإيراني على تلك الأسس والمبادئ في سياسته الخارجية، بهدف نشر المفاهيم الثورية ومن ثم تهيئة الأرضية المناسبة والقاعدة الأساس لانطلاق وتصدير الثورة الإسلامية.

ومن هنا يثور التساؤل العميق حول بنية اتخاذ القرار الخاص بالسياسة الخارجية الإيرانية، وصناعته وصياغته، فصناعة القرار في كثير من دول العالم ليست مقتصرة على الحكومات، فهناك مصادر مختلفة وآليات متشعبة تسهم في صنع القرار الخارجي الإيراني وتؤثر فيه، مثل بعض المؤسسات والقوى السياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية التي تتمتع بنفوذ قوي في عملية صنع القرار ومن جملتها[١]:

أولاً: المرشد

المرشد أو «الولي الفقيه» هو أعلى سلطة في إيران، وإن سقف صلاحيات المرشد لا تحدده حدود قانونية، ومن ثم فإن جزءاً مهماً من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد[٢].

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٧٧-١٣١.

(٢) يتمتع المرشد الأعلى للثورة الاسلامية في إيران، آية الله علي الخامنئي، بالسلطة الكاملة على جميع=

ثانياً: رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو يؤدي دوراً مؤثراً في صناعة القرار الخارجي من خلال حزمة من الوظائف أهمها:

أ- اختيار الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية.

ب- التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدَّولية.

ج- تعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، والتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذا تسلم أوراق اعتماد سفراء الدُّول الأخرى.

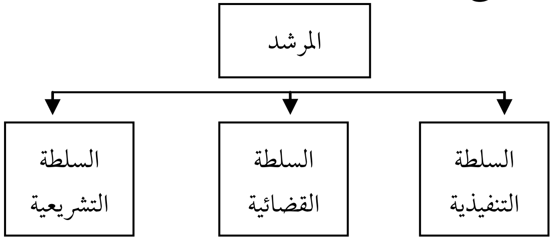
ثالثاً: مجلس الوزراء

يتم عبره تنفيذ السياسات العامة التي يحددها المرشد، فعملية توسيع العلاقات الدُّبلوماسية أو تقليصها أو قطعها، تقع في إطار صلاحيات مجلس الوزراء.

رابعاً: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)

مجلس الشورى هو أعلى سلطة تشريعية في إيران، ويسهم في سياسة إيران

= الأمور الدينية والسياسية والعسكرية في البلاد، والذي تنامى بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، وكما موضح في الشكل الآتي:



للاستزادة حول الشكل التوضيحي ينظر: محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟ مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧٠.

الخارجية من خلال المصادقة على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات، ومراجعة شؤون إيران في السياسة الخارجية.

خامساً: مجلس صيانة الدستور (الرقابة على القوانين)

يؤدي مجلس صيانة الدستور دوراً مؤثراً في مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

سادساً: مجمع تشخيص مصلحة النظام

يحظى بمنزلة حيوية بين أروقة صنع القرار الإيراني، وفي عملية الفصل في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وهو هيئة استشارية.

سابعاً: مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية

يعمل هذا المجلس على التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية بالشؤون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية، والاستفادة من القدرات الموجودة لدى إيران من أجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية، وهكذا يدخل جزء مهم من وظائف هذا المجلس في حيز العلاقات الخارجية.

ثامناً: وزارة الخارجية

تتمحور مهام وزارة الخارجية فيما يأتي:

١. المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدَّولية وإعداد التقارير عن ذلك.

٢. إقامة العلاقات الخارجية مع الدُّول والمنظمات الدَّولية وتطويرها.

٣. إجراء المباحثات مع الدُّول والمنظمات الدَّولية.

٤. مراقبة أداء السفارات الإيرانية في خارج البلاد وتقييمهم.

وبناءً على ما سبق، نجد أن وزارة الخارجية في دولة إيران، ليست هي الجهة المعنية الوحيدة بصناعة القرار الخارجي، وليست أيضاً المرجعية القانونية في رسم ملامح تلك السياسات، وإنما هناك جهات ومؤسسات وقوى مختلفة ومتنوعة، متشابكة ومتداخلة، لها أثر بليغ وبشكل مباشر وغير مباشر في مكامن آلية صنع القرار الخارجي الإيراني، بدءاً من مؤثرات الفكر الآيديولوجي للإمام خميني، ومروراً عبر هياكل النظام السياسي القائم ودستوره، وانتهاءً بالصراعات والتنافسات المهيمنة لمراكز القوى الموجودة في تسلسل رموز الهرم السلطوي، كل ذلك أدى بدوره، إلى أن تكون الدُّبلوماسية الإيرانية في تعاملاتها الدَّولية مجردة من عنصر الفاعلية الإيجابية، بحكم وجود حالة من التناقض والغموض في مواقفها الدَّولية، تسبب على الأرجح إرباكاً للمتعاملين مع تلك السياسة في الساحة الدَّولية[1].

وفي سياق المسلمات السابقة، يرى **الدكتور مثنى علي المهداوي**: «إن السلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية»[2]. هذا بالرغم من صعوبة الفصل بين السياستين الداخلية

---

(١) لا تفوتنا الإشارة لدور الحوزة العلمية في مدينة قم الإيرانية، تلك المؤسسة الدينية العملاقة التي تجمع بين جوانبها المراجع الفقهية الممثلة بنخبة رجال الدين المؤهلين للفتوى والاجتهاد.
للمزيد من التفاصيل ينظر: آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي (١٩٠٦-١٩٧٩)، سلسلة عالم المعرفة، الرقم ٢٥٠، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩، ص٢٤٦.

(٢) مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العددان ٣٨-٣٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٧.

والخارجية من الناحية العملية؛ وذلك لوجود ارتباط وثيق بينهما أوجدته المتغيرات التي حدثت في المجتمع الدَّولي[١]. إذ أصبحت السياسة الخارجية تنجز، في عالمنا المعاصر، مجموعة وظائف على قدر كبير من الأهمية، تهدف أخيراً إلى بناء بيئة إقليمية وعالمية مواتية؛ تحقيقاً للأهداف المرجوة ومعظمها داخلية[٢]. وعليه، فإن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الأفراد أو القيادة أو على مستوى الجماعة أو طبيعة ذلك المجتمع ومميزاته المرحلية[٣].

وهذه المدلولات تبدو بوضوح، عند دراستنا لهذا النموذج التطبيقي في إيران، فمثل أي نظام سياسي لا يعيش النظام الإيراني في فراغ، لكنه يتحرك في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية، تدفع إليه هذه البيئات بتطورات تؤثر في صلب عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسة، التي بدورها تؤثر أيضاً في أدوار الأطراف الفاعلة، وكذلك في تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى ومن قرار إلى آخر[٤].

فإيران عجزت عن تحقيق المنظور الشمولي في استحداث نظام سياسي عصري، وترسيخ المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار، وإشراك القاعدة الشعبية في صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية والتنمية الثقافية والسياسية والديمقراطية، وكذلك فشلت في تحقيق آليات التنمية المستدامة، ويكشف عن ذلك حالة الاحتجاجات الواسعة ليس في الأوساط الشعبية والطبقة الوسطى فحسب، بل وأيضاً من داخل النخبة السياسية التي اعترتها الفرقة وأصابها الانقسام إثر فوز (أحمدي نجاد) بولاية

---

(١) مثنى علي المهداوي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، ص٤.

(٣) مثنى علي المهداوي، ص١١٤.

(٤) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية، ص١٥.

رئاسية ثانية، إذ لا يزال النظام الإيراني يعاني من تلك التحولات العاصفة في بنيته الاجتماعية، يتم التعبير عنها غالباً بمظاهرات وحرائق وصدامات وقتلى واعتقالات بالآلاف[١].

إذنْ؛ كل هذه المؤشرات تعبر أن النظام السياسي الحاكم في إيران فقد جزءاً مهماً من قاعدته الاجتماعية، وذلك نتيجة عجزه عن التعبير عن حركية المجتمع الإيراني، مما أدى إلى ازدياد الفجوة بين الطبقة الحاكمة وبين القاعدة الشعبية[٢].

واستناداً إلى ذلك، نعتقد أن هذه البيئة الداخلية المضطربة السائدة في إيران، التي ولَّدت تلك الفجوة الحاصلة بين النظام والشعب، سوف تكون لها تداعيات تؤثر سلباً على سياستها الخارجية من خلال تأثيرها على مقومات قوتها الداخلية، بحيث تدفع تلك السياسة بالاتجاه الخاطئ، ومن هنا نكتشف أن هناك علاقة طردية قائمة ما بين السياستين الداخلية والخارجية، على نحو تكاد تكون حلقة مستمرة وغير منفصلة، وعليه، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية.



(١) عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، تاريخ ٢٦ تموز/ يوليو، ٢٠١١:
www.cssrd.org.lb/index.php?option=com .

(٢) عياد البطنيجي، المصدر نفسه.

المطلب الثاني

دبلوماسية إيران النووية ـ
دبلوماسية التعاطي مع الأزمة النووية

عند تسليط الضوء على توجهات إيران النووية، نشهد محاولاتها الحثيثة لأجل التحول إلى دولة نووية، والتي في حال حصولها ستقود إلى إحداث تغيرات استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، تتغير فيه تباعاً موازين القوى بصورة جذرية، بحيث تخلق واقعاً جديداً، تتحول بمقتضاه إيران إلى قوة إقليمية مهمة وذات تأثير ونفوذ في منطقة الخليج العربي (Arabic Gulf)، ومما يزيد الأمر تعقيداً، هو أنه لأول مرة سيمتلك نظام راديكالي قوة نووية مدمرة.

وضمن هذا السياق، ترى إيران أن امتلاك السلاح النووي هو الضمانة الوحيدة لإبعاد ومقاومة الضغط والأعمال الاستفزازية للولايات المتحدة وحلفائها[١]. فهناك قرارٌ إيراني استراتيجي لامتلاك القدرة النووية[٢]. فهي تتوق إلى دور رائد في الشرق الأوسط وتشعر بأن العديدين يعدونها دولة متخلفة، وظناً منها أن البرنامج النووي العسكري سوف يؤمن لها الشرعية والهيبة والاعتبار فضلاً عن الأمن[٣].

---

(١) Robert Kagan, The Return of History and the End of Dreams, Op. Cit, P.47.

(٢) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدية، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٦.

(٣) نقلاً عن: منير حسن محمد، صراعات القوى الدَّولية وأثرها على أزمات الشرق الأوسط بعد =

وهناك من يرى، أن التسلح يشكل أهمية كبيرة لإيران، وذلك لأجل الحفاظ على استقلال البلد ومستقبلها للأسباب الآتية[١]:

١. عجز إيران عن تحقيق أهدافها المعلنة منذ بداية الثورة ومنها تصدير ثورتها وتغيير النظام في العراق بسبب حالة الوهن العسكري.

٢. مسألة تحرير الكويت والتغلغل الأمريكي وما نتج عنه من تسليح هائل لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣. الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في منطقة الخليج العربي بحرياً وجوياً وبرياً وإنشاء قواعد عسكرية عديدة في المنطقة.

٤. تطورات الوضع في البلدان المطلة على بحر قزوين وأفغانستان واحتمال دخولها في حروب من أجل مصالحها.

٥. سعي إيران كقوة إقليمية مؤثرة في الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي، وكذلك رفض الهيمنة الأمريكية. يضاف إلى ذلك نزعة إيران التوسعية وتصدير الثورة والتأثير في أوضاع المنطقة عبر التدخل السياسي العسكري ومواجهة نفوذ الولايات المتحدة وإسرائيل وكذلك خلق منطقة نفوذ بمواجهة تركيا.

ونفهم من هذا، أن لدى إيران دوافع للاستمرار في خيارها النووي العسكري، تتمثل بمجموعة المخاوف الأمنية والمصالح الدينية والطائفية التي لا تزال غير

= الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص٩٩.

(١) عبد الهادي حسين، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية، بحث منشور بتاريخ ٨/ ١١/ ٢٠١٠، على موقع موسوعة الرشيد الإلكترونية:

www.alrashead.net/index.php?parte=24&derid=1712.

واضحة المعالم، وكذلك فإن لإيران تطلعاتها الإقليمية والدينية في المنطقة، قد تدفع غالباً بالنظام السياسي الحاكم فيها إلى إحداث عملية توازن بهدف مواجهة الغرب وعلى وجه الـخصوص، مواجهة تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة وغيرها من الأسباب الموجبة.

وفي الاتجاه المقابل، تنفي إيران قيامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل، فهي وكما تدعي في سياستها المعلنة، أن هذا البرنامج معد للأغراض غير العسكرية، وأنها لم تسعَ يوماً إلى امتلاك هذه الأسلحة، وتعاونها النووي والدفاعي مع بعض دول العالم يندرج في إطار المعاهدات الدَّولية ومن أجل الحفاظ على مسار الأمن والسلام العالميين.

بيد أنه من السذاجة أن نصدق أن إيران، البلد الذي ينعم باحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي ومخزون هائل من احتياطات النفط على مستوى العالم، تحتاج، حقيقةً، إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء[1]. إذنْ؛ ماذا يعني ذلك كله؟ يعني ذلك أن حجم البرنامج وتفاصيله، والأعذار غير المنطقية التي تقدمها إيران للعالم حول الملف النووي، وسعيها للمضي قدماً في برنامجها، كل ذلك يؤكد نوايا إيران الحقيقية، وقد أصبح هناك تأكيد مستمر من المنظمة الدَّولية للطاقة الذرية بأن البرنامج النووي الإيراني يضم في طياته توجهاً لامتلاك قدرات عسكرية نووية.

فعلى المستوى الدَّولي، نلاحظ انتقاداً من لدن الوكالة الدَّولية للطاقة الذرية (IAEA) (International Atomic Energy Agency)[2]، لإيران من جراء

---

(١) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، ص١٢٩.

(٢) الوكالة الدَّولية للطاقة الذرية IAEA: منظمة تابعة للأمم المتحدة، تأسست في ٢٩ يونيو ١٩٥٧م ، ويقع مقر الوكالة الرئيس في فيينا وتضم ١٢٩ دولة من الدُّول الأعضاء، أسست لغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي، يرأسها حالياً الياباني يوكيا أمانو. =

الاستمرار في أنشطتها النووية السرية وحثها على التعاون. إلا أن هذا التعاون لم يكن له أثره المجدي، بسبب استئناف طهران لعمليات تخصيب اليورانيوم سراً وبشكل مستمر، واستقدامها لأجهزة طرد مركزي جديدة من الخارج، مما أضاف بدوره المزيد من التعقيدات إلى المشهد التسلحي النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط والعالم، ووضع القانون الدَّولي ومجلس الأمن، أمام تحديات جديدة تتعلق بإيجاد الآلية المناسبة لمعالجة الأزمة(١).

وفي ضوء ذلك التصور، ومع تزايد المعلومات حول نوايا إيران في متابعة برنامجها النووي العسكري السري، ساد قلق دولي حقيقي حول كيفية التعامل مع هذا التهديد الذي أصبح يشكل أحد محاور الصراع المستعصي على مستوى العالم، وعليه، ظهرت تصورات سياسية متمثلة في خيارات دولية تنحصر في محورين أساسيين لا ثالث لهما؛ لأجل العمل ضد برنامج التسلح الإيراني، أولهما البحث عن سبل مختلفة من المبادرات الدُّبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، وثانيهما، توجيه ضربة استباقية عسكرية قاسية من القوى الدَّولية.

وإزاء ذلك، شهدت الفترة الأخيرة، ما يشبه إجماعاً دولياً على ضرورة اتخاذ مواقف حازمة تجاه إيران لثنيها عن مواقفها المتشدِّدة في المسألة النووية. فبعد قرار العقوبات الصادر من مجلس الأمن بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بما في ذلك روسيا والصين فرضت الولايات المتحدة وأوروبا مزيداً من العقوبات، فيما بدأت دول أخرى مهمة، مثل اليابان اتخاذ خطوات مشابهة، غير أن

= للاستزادة ينظر: خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، حركة التوافق الوطني الإسلامي، قسم الأبحاث الدَّولية، الكويت، ٢٠٠٧، ص١١.
وينظر كذلك موقع الوكالة الإلكتروني: www.iaea.org.

(١) عدنان عبد الله رشيد، الدُّبلوماسية الوقائية في القانون الدَّولي المعاصر، ص٢٥١.

التحول الأهم في هذا الصدد كان يتمثل بموقف روسيا، الحليف القوي لإيران، والتي حذر رئيسها السابق، (ديمتري ميد فيدف)، من اقتراب طهران من الحصول على قدرات نووية يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة نووية، بما يعني دعم التوجه الدَّولي المتشدد إزاء إيران[١] [٢]. فلا مناص، من العمل الدبلوماسي الدؤوب من أجل إيجاد حل للأزمات الدَّولية الكبرى وفي مقدمتها أزمة الملف النووي الإيراني، الذي يشكل مصدراً للتسلح وتهديداً للسلم والأمن والاستقرار بالنسبة إلى الشعوب والدُّول[٣].

وفي ضوء الأهمية البالغة للبرنامج النووي الإيراني، وتداعياته المستقبلية المحتملة على الأمن الإقليمي والأمن الدَّولي، وفي سياق الضغوط الدُّبلوماسية المستمرة ومحاولات الإقناع الحثيثة، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة الدُّول الأوروبية الثلاث، متمثلة في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، أحيل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن (Security Council)، والذي تبنى بإجماع القرار ١٧٣٧، في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦م، والذي يقضي بفرض عقوبات

---

(١) عقوبات الأمم المتحدة، مـجلس الأمن، القرار رقم ١٩٢٩، الذي صدر في ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٠.

(٢) للمزيد من التفاصيل يراجع: مصطفى عبد العزيز مرسي، أزمة الملف النووي الإيراني بين تشديد العقوبات وخيار الحرب، مقالة منشورة بتاريخ ٣١ تموز / يوليو، ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي:

www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?-nfpb.

(٣) الحسان بوقنطار، معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وآلياتها وأهم مشاكلها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، ص١٢٤.

دولية على تعاملات إيران في المواد النووية وتكنولوجيا الصواريخ البالستية[١][٢]. وتطالب القوى العظمى إيران بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم، بينما تطالب طهران بتخفيف العقوبات الدَّولية المفروضة عليها كشرط للحد من نشاطها لتخصيب اليورانيوم، وهو ما ترفضه مجموعة الدُّول الست (٥+١)[٣].

إذنْ؛ هناك فجوة عميقة (**Gap**) قائمة بين الحكومة الإيرانية ومجموعة الدُّول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن +١، والمتمثلة في الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وفرنسا وروسيا بالإضافة إلى ألمانيا، وعليه، يلزم أن يوضع اقتراح يمكن أن يحمل في طياته ما يدفع الرأي العالمي لاتخاذ إجراءات أكثر حزماً تجاه إيران.

وفي ظل هذا المناخ السائد، اجتمعت الدُّول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدَّولي + ألمانيا، مع إيران في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٣م في ألمآتا عاصمة كازاخستان، وذلك في أحدث جولة محادثات، وفي محاولة مستمرة منذ ثمانية سنوات

---

(١) تبني مجلس الأمن الدَّولي بالإجماع، في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦، القرار ١٧٣٧، والصادر بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والتي تلزم جميع الدُّول بالامتثال لإجراءات عقابية لا تستدعي اللجوء إلى القوة العسكرية، والذي يقضي بفرض عقوبات دولية على تعاملات إيران للمواد النووية الحساسة وتكنولوجيا الصواريخ البالستية، كما تشمل حظر واردات المواد الخطيرة والتكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال سند السويدي وآخرون، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٥٤.

(٢) جمال سند السويدي وآخرون، المصدر نفسه ، ص٧.

(٣) موقع الجزيرة نت الإخباري، تاريخ الزيارة ١٤/ ٢/ ٢٠١٣، متاح على الموقع:

www.aljazeera.net/news/pages/se17a77f-4b3e-4526-af86.

لإنهاء الأزمة القائمة منذ نحو عشر سنوات مع إيران[١]. ولم يصل الاجتماع إلى نتائج ملموسة رغم المرونة التي أبدتها مجموعة الست، وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر في خلال شهر. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حذرت طهران من أنه في حال عدم تحقيق تقدم، فستطلب من الوكالة الدَّولية للطاقة الذرية طرح مبادرة بحث قضية البرنامج النووي الإيراني في اجتماع مجلس الأمن الدَّولي[٢].

وعليه، نجد أن هناك جهوداً دبلوماسية مكثفة من قبل مجموعة الدُّول الست، للبحث عن حل توافقي عبر التفاوض، يساهم في تبديد القلق الدَّولي بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولكن هناك شعور سائد بأنه لا يتسنى إزالة الخلافات والعقبات القائمة، فمن جولة إلى أخرى، سواءً في إسطنبول بعدها في بغداد ثم في ألمآتا، فالنتائج التي خرجت بها تلك المفاوضات كانت على الأغلب أقل من الملموسة.

فعلى امتداد سنوات العقد المنصرم، لم تحظ منطقة من مناطق العالم بأهمية أكبر مما حظيت به منطقة الشرق الأوسط، وتوجد في مركز هذه المنطقة، جمهورية إيران الإسلامية، التي تثير قلق محيطها الإقليمي بشأن أهدافها في السياسة الخارجية. فلقد طمحت إيران، عبر تاريخها، إلى أن تتبوأ مكانة دولة عظمى في المنطقة وإذا ما قدر لها أن تطوِّر قدراتها النووية، فإن ذلك سيمنح الدَّولة الإيرانية، ميزة إضافية مهمة لها؛ لذا فإن العالم اليوم أمام احتمال أن تصبح إيران قوة نووية، وقد تؤدي بها الحال أن تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي، لا وبل العالمي أيضاً[٣]. ولذلك، فقد قبعت إيران تحت

---

(١) موقع تلفزيون روسيا العربي، تاريخ الزيارة ١١/ ٢/ ٢٠١٣، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.arabic.rt.com/newsallnews/news/607466.

(٢) موقع لبنان ٢٤، تاريخ الزيارة ١١/ ٢/ ٢٠١٣، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.lebanon24.com/featured/details/368932.

(٣) جمال سند السويدي وآخرون، البرنامج النووي الإيراني، الوقائع والتداعيات، ص٧.

ضغط جديد لا يستهان به، فقد عززت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من العقوبات، وواشنطن أصبحت على قناعة بأن العقوبات قد أسهمت بشكل ملحوظ في ازدياد الأزمة الاقتصادية في طهران، ومن شأنها أن تدفع إيران إلى قبول حل وسط[١].

ونخلص إلى أن هناك احتمال لنجاح محاولات منع إيران من الحصول على السلاح النووي عن طريق فرض العقوبات السياسية والاقتصادية ضدها، أي أن تكون هناك دبلوماسية مدعومة بعقوبات حادة وضغوطات أخرى، شريطة أن يكون هناك اتفاق دولي حولها تحت مظلة مجلس الأمن الدَّولي.

ورغم ذلك كله، فإيران بلد غني وذات موقع جيوستراتيجي مهم، فبوسعه لعب دور إيجابي في المنطقة، عن طريق قيام القيادة الإيرانية بالتصالح مع الخارج، والتفاوض معه على المسائل العالقة للملف النووي الإيراني، فالمواجهة لن تفيد إيران، ولن تفيد النظام الإيراني، بل تضعفه تدريجياً[٢]. كما عليها أن تطبق إجراءات، من شأنها تعزيز الشفافية بما يتوافق مع متطلبات الوكالة الدَّولية للطاقة الذرية[٣].

ومن أجل السعي إلى إيقاف العقوبات، فإن الحكومة الإيرانية مطالبة في هذه المرحلة الحرجة، بأنْ تعود إلى طاولة المفاوضات مع مجموعة الدُّول الست مع إبداء

(١) باتريك كلاوسون ومايكل ايزنشتات، هل يُحيي فوز أوباما الحلول الدُّبلوماسية، مقالة متاح على الموقع الإلكتروني معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تاريخ ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، ٢٠١٢:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iran-primer-power-politics-and-4.5.policy.

(٢) فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢١٢.

(٣) جمال سند السويدي وآخرون، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، ص١٥٣.

المرونة في الحوار، واتخاذ خطوات جدية لتقريب وجهات النظر لإيجاد حلول مناسبة للنقاط العالقة، بغية التوصل إلى تسوية شاملة تعيد الثقة الدَّولية في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

وبعد استقرائنا لتلك المواقف، نجد أن الملف النووي الإيراني معقد ومتشابك الجوانب، ولا يمكن أن توضع له الحلول الجذرية وبشكل آني، ورغم خطورة الخيار العسكري على المنطقة، فإن العقلانية ليست دوماً سمة سائدة في مثل هذه النزاعات، ولكن رغم ذلك تبقى الدُّبلوماسية هي الخيار الملائم في المرحلة الراهنة.

وبعيداً عن المغالاة والتهويل، «اكتسبت إيران أهمية دولية، فضلاً عن تأثيرها الإقليمي، نتيجة للتصورات المتعلقة بخصائص الثورة الإيرانية المعادية لأمريكا والنظام الدَّولي، وبالتموج الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه الثورة، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث جعل التوتر الأمريكي الإيراني الذي بدأ مع الثورة وتصاعد مع أزمة الرهائن مع إيران، عنصراً من عناصر التوتر الدَّولي في عقد الثمانينات، ومن ثم رفض الولايات المتحدة الأمريكية لإيران وإقصائها من الساحة الدَّولية»[1]. فترى واشنطن أن هذه الثورة هي المسؤولة عن زعزعة الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط، فلا زالت تتذكر أزمة رهائن السفارة الأمريكية في إيران عام (١٩٧٩م)، ثم تدمير مقر المارينز ومقتل ٢٨٠ جندياً أمريكياً في بيروت عام (١٩٨٢م)، إلى جانب دعم إيران لكل من القاعدة وحزب الله اللبناني، ثم حركتي حماس والجهاد في فلسطين، والتدخل في الشأن العراقي حالياً، متزامناً مع سعيها إلى أن تكون قوة نووية كبرى في المنطقة لتملك زمام الأمور في بلاد الجوار[2]. فإيران تنفذ دوراً سلبياً في إثارة عدم الاستقرار

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص٤٦٧.

(٢) حسين علي، هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدُّول المجاورة لها؟ كتاب إلكتروني متاح على الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com.

في العراق، الأمر الذي ينعكس سلباً على أمن هذا البلد واستقراره ووحدته من خلال إثارتها للنعرات الطائفية[١]؛ لذلك فإن إيران، باتت تعاني مشكلة صورتها الخارجية، وطالتها ظاهرة العزلة والتهميش بفعل التحولات العالمية والإقليمية[٢].

ومن هنا نجد، أن إيران ركزت في توجهاتها الدَّولية على دبلوماسية المواجهة القائمة على أسس غير متوازنة في علاقاتها الخارجية مما أكسبها نظرة سلبية عميقة تجاهها، من خلال عدم احترام الشرعية الدَّولية وعدم التعامل معها بشكل متكامل دون المس بها، كذلك عدم توطيد دعائم الاستقرار والأمن وحفظ التماسك الاجتماعي لمحيطها الإقليمي، عن طريق معارضتها لكل الجهود الرامية إلى تكريس الاستقرار والأمن والوئام في تلك البلدان وتصديرها للأزمات التي حالت دون تفاعلها الإيجابي (**Positive Interactivity**) والبنَّاء مع ذلك المحيط.

وعلاوةً على ذلك، ما تزال إيران في علاقاتها الإقليمية والدَّولية تنتابها حالة من عدم الثقة، حيث تواجه ١٥ دولة جوار، مباشرة أو غير مباشرة يغلب على تفاعلاتها سمة التوتر، بما يجعل إيران والأطراف الإقليمية والدَّولية في حالة شك دائمة، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على فاعلية سياسة إيران الخارجية، وهو ما يعد إخفاقاً نسبياً في دبلوماسيتها[٣]. فلا تزال أنشطتها الخارجية تقابل بنظرة من القلق والشك، لا سيما في العراق ولبنان وفلسطين واليمن ومعظم الدُّول العربية، وهو ما يحول دون تجذر

---

(١) أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، الدُّبلوماسية العربية تجاه الازمة العراقية (٢٠٠١-٢٠٠٧)، دار جليس الزمان، عمان، ٢٠١١، ص١٥٧.

(٢) عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٦.

(٣) عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة.

العلاقات الإيرانية ـ العربية[١] [٢]. ومن هنا جاء خطاب **الرئيس باراك أوباما** أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢م)؛ ليؤكد ذلك التوجه، حينما قال: «إن الشعب الإيراني له تاريخ رائع وعريق، والعديد من الإيرانيين يرغبون في التمتع بالسلام والازدهار جنباً إلى جنب مع جيرانهم، ولكن بينما تقيد الحكومة الإيرانية حقوق شعبها، تواصل تلك الحكومة دعم الديكتاتور في دمشق، وتدعم الجماعات الإرهابية في الخارج»[٣].

وهكذا نشهد بوضوح آثار النفوذ الإيراني في العراق على سبيل المثال، فلقد أتاح إسقاط نظام صدام حسين في العام (٢٠٠٣م) لإيران فرصة تاريخية لتبديل علاقاتها بالعراق، أحد ألد أعدائها فيما مضى، وهي بدورها استغلت الحدود الطويلة والمتخلخلة مع العراق، وكذلك العلاقات القديمة بسياسيين عراقيين بارزين، وأحزاب، وجماعات مسلحة، وقوتها في المجالات الاقتصادية والدينية والإعلامية، لكي توسع نفوذها، ومن ثم توطيد دعائمها، بوصفها صاحبة التأثير الأساسي

---

(١) اتهم سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء جيرالد فاير ستاين، الرئيس الجنوبي السابق لليمن علي سالم البيض بتلقي دعم من إيران، بهدف تحقيق مشروعه لفك الارتباط عن الشمال، وقد أكد بأن هناك براهيناً على دعم طهران لعناصر متطرفة لإفشال المبادرة الخليجية. ومن المعروف أيضاً الدعم الإيراني للتمرد الحوثي في اليمن.
للمزيد من التفاصيل يراجع: موقع العربية نت الإلكتروني ، تاريخ ١٤/ يناير – كانون الثاني، ٢٠١٣:
www.alarabiya.net/articles/2013/01/14/260302.html .

(٢) عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة.

(٣) فيديو نص خطاب الرئيس أوباما في الأمم المتحدة على موقع youtube :
www.iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/video/2012/10/2012/1001136886.htm .

الخارجي في العراق[١]. وضمن ذلك السياق، تظهر نتائج استطلاعات منذ عام (٢٠٠٣م)، وبصورة ثابتة، أن أعداداً هائلة من العراقيين ومن ضمنهم مواطنون شيعة، يعتقدون أنه كان لإيران تأثير سلبي في السياسة العراقية ولا تعد صيغة الحكم في إيران نموذجاً يحتذى به في العراق، وهذا الاعتقاد ما زال قائماً، على الرغم من نشاطات إيران الإعلامية[٢].

وفي ظل قراءتنا للمشهد السياسي الإقليمي القائم في المرحلة الراهنة، نلمح أن هناك تصاعداً وتنامياً في النفوذ الإقليمي الإيراني، والذي تضاعف على وجه الدقة بعد سقوط النظام العراقي في عام (٢٠٠٣م)، فإيران التي تحوز على موقع جيوبولتيكي متميز، تطل من خلاله على منطقة تتسم بالتوتر واللاستقرار، تهيأت لها الفرصة المناسبة لتوظيف تطلعات نظام حكمها القائم لتصدير مشروعها التوسعي وفكرها الثوري ومن ثم ممارسة دور قيادي في المنطقة. أما سوريا، فواقعها الحالي يشير إلى هيمنة إيرانية شبه كاملة وتحول الدعم الإيراني لدمشق إلى نوع من الوصاية، فهي تعمل بشكل مستمر لأجل تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي، لنظام الحكم القائم فيها، فيما تتجاهل في الوقت نفسه معاناة الشعب السوري المغلوب على أمره. وهناك أيضاً الساحة اللبنانية، حيث لا يخفى على أحد حجم الدور الإيراني المتمثل في حزب الله في لبنان، عبر تحويل الجنوب اللبناني إلى دولة شيعية داخل الدَّولة اللبنانية، وكذلك هناك الساحة الخليجية، عبر محاولات إيران للتأثير في الخليج عبر شتى أنواع

---

(١) مايكل أيزنشتات، ومايكل نايتس، النفوذ الإيراني في العراق: الرد على «المقاربة الحكومية الشاملة» التي تنتهجها طهران، ترجمة: أحمد علي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران / يونيو ٢٠١١، ص١٤٥.

(٢) مايكل أيزنشتات، ومايكل نايتس، المصدر نفسه، ص١٤٩.

الوسائل وإثارة القلاقل في بعض دولها، وفيما يتعلق بالجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى)، فإن إيران تعدها المتنفس الاقتصادي والتجاري والاستراتيجي، وتعتبرها أراضيَ إيرانية.

وينبغي أن لا يخفى بجانب كل ما تقدم، أنه لم يعد بالإمكان السماح للحكومات بأن تختبئ وراء السيادة وتسيء معاملة شعوبها، وفي حال فعلتها، يكون للأسرة الدَّولية الحق والالتزام الكامل بالتصرف لحماية الناس الأبرياء.

إن الحكومات التي تساند الإرهاب أو تنقل إلى غيرها أسلحة دمار شامل أو تستخدمها، إنما تتنازل عن ميزات السيادة وتعرض نفسها لعقوبة دولية، بما فيها التخلص من هذه الحكومات[1]. وكذلك يشكل الانفتاح على العالم، وثورة الاتِّصالات، ضغوطاً إضافية على النظام الإيراني، فلم يعد أمامه سوى الاقتناع بضرورة مسايرة مطالب الإصلاحيين والشارع الإيراني[2]. وفي الوقت نفسه، تراجعت قدرة النظام الآيديولوجية، فلم تعد الشعارات الدينية تطمئن رجل الشارع إلى الحلول الاقتصادية، ولم يعد الخطاب الديني محتكراً من قبل السلطات، بل ظهر خطاب آخر أكثر نجاحاً في كسب الجماهير من خلال برامجه الإصلاحية في الاقتصاد والسياسة، وقد ظهر ذلك جلياً في الانتخابات الأخيرة وما صاحبها من أحداث[3][1].

---

(١) ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، ص٢٤٨.

(٢) عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، إيران: اشتراكية دينية أم بازار جديد؟ مجلة آفاق المستقبل، العدد٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص١٩.

(٣) ما تجدر الإشارة إليه، أنه بدأ الصراع منذ بداية الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م، بين المحافظين والإصلاحيين وأشتد بعد وفاة الخميني، وبرز بشكل واضح وحاد خلال الانتخابات الرئاسية في يونيو/ حزيران ٢٠٠١. =

وفي مقابل ذلك، يرى صناع السياسة الخارجية الإيرانية، أن نظام العولمة هو عملية تمزيق دول وشعوب المنطقة وبعثرتها وتهميشها وإدخالها في شرك هيمنة سياسية وعلمية وتطبيق مبدأ الأمن مقابل السلام كبديل عن الأرض، وأن رفض إيران بأن تكون الولايات المتحدة شرطياً متسلِّطاً في الدفاع عن الحرية والانفتاح واقتصاد السوق من طرف، وتقوم بتعزيز الصراعات وخلق الأزمات والتبدلات الأقليمية لصالح عناصر محدودة في برنامج العولمة من طرف آخر، رفض نابع من تعارض هذا الدور الأمريكي مع الأصول الفكرية للثورة الإيرانية[٢]. التي اتخذت موقفاً رافضاً للمشاريع الأمريكية في المنطقة منذ بداية الثورة ومنها مشروع العولمة والمشاريع المتفرعة عنها بدافع روحي وعقائدي[٣]. ومن ثَمَّ فالأمر لا يتعلق بالنظام الإيراني، إلا باستعباد الشعوب، وتدمير اللغات الوطنية، والأمم، قرباناً لمصالح تجارية لمجموعة الشركات المتعدِّدة الجنسيات، وانصياعاً لإرادة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية[٤]. ومن هنا ينطلق الرفض التام لأي تقارب مباشر أو غير مباشر مع أمريكا، وعليه ينتقد تيار الزعامة الدينية، الجهات التي تحاول فتح باب التفاوض المباشر وغير المباشر معها، ويؤمن بأن أمريكا هي العدو اللدود للثورة الإسلامية وهي رأس الغطرسة العالمية[٥].

= للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مكتبة الآداب، ط٥، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩٠-١٩١.

(١) عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، ص ١٩.

(٢) نقلاً عن: عبد الهادي حسين، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) رجب بو دبوس، العولمة بين الأنصار والـخصوم، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٧.

(٥) حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩٢.

ومن جملة ما تقدَّم، نجد أن إيران ترى في ظاهرة العولمة استعماراً جديداً، إذ تلقي بتبعات عميقة على السياسات الوطنية للدول، والغاية الرئيسة منها، هي أفول الولاء الفكري المتمثل في القومية والوطن والأمة والدين والعرف والعادات والتقاليد والتراث والهوية، ومجمل الخصوصيات التي تميّز الأوطان، ومن ثم إحلال الولاء الذي يتصف بالسمة العالمية، إذنْ، فالعولمة حسب التوجه الإيراني، هي صناعة أمريكية بامتياز.

وفي مقابل ذلك، نجد صناع القرار السياسي الخارجي الإيراني ومنفذيه، يقفون موقف المعارضة من تلك الظاهرة وبشكل اعتباطي، ومن دون طرحهم وصياغتهم لبدائل مقترحة سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية، لمظاهر العولمة، فالمعلوم، أن الثورة العلمية والتكنولوجية تمثل أبرز جوانب آليات العولمة، ارتباطاً بتسخير التقنيات العصرية في سبيل أن تنهض إيران بسياسات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة، ومن ثم توظيف كل تلك القدرات المتاحة من أجل أن يكون هناك تحديث حقيقي وجوهري في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تشجيع قيم الديمقراطية والتنمية وترسيخ فكرة دولة المؤسسات التي يتجه العالم المعاصر المتحضر إلى التمسك بها قلباً وقالباً.

وفي كل الأحوال، المدلولات السالفة الذكر، تدفعنا لطرح سؤال جاد حول موقع ودور الدُّبلوماسية الإيرانية بقيادة وزارة الخارجية ووزيرها السابق منو تشهر متّكي، والوزير الحالي علي أكبر صالحي.

إن التباين والاختلاف داخل مراكز القرار الإيراني، المحافظ بالتحديد، بلغ حداً وضعَ المصالح الاستراتيجية الإيرانية على حافة الخطر، خاصة في موضوعي الملف النووي والعلاقات الإيرانية العربية، وقد تفاقمت هذه الأزمة مع استحواذ الرئيس

أحمدي نجاد، على مفاصل القرار فيما يتعلق بالتعامل مع الملف النووي والعلاقة مع الخارج، مما مهّد الطريق أمام مزيد من التصعيد الدَّولي المترافق مع عدد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدَّولي التي تفرض مزيداً من العقوبات الاقتصادية على إيران، إلى جانب تراجع العلاقات الإيرانية مع دول الجوار خصوصاً الدُّول العربية والخليجية، وبالتحديد السعودية إلى أدنى مستوياتها[١] [٢] . فهناك خلافات كبيرة بين وزير الخارجية السابق، منو تشهر متَّكي ورئيس الجمهورية أحمدي نجاد، وإمعاناً في الإساءة لمتكي، عين الرئيس الإيراني مبعوثين خاصين له لدول العالم، وهو بهذا الإجراء يتجاوز متَّكي بوصفه المسؤول الأول للدُّبلوماسية الإيرانية، وهناك إدراك، أن كثيراً من الأوراق الإيرانية الخارجية تدار بعيداً عن البعثات الدُّبلوماسية الإيرانية، وفي الوقت نفسه، يسيطر على هذه البعثات كادر كبير يأتمر بأمر الحرس الثوري الإيراني، الذي هو اختصار للدولة ومؤسساتها الأمنية والسياسية، وله مكانة محورية في السياسة الخارجية الإيرانية وتنفيذها، دون المرور بوزارة الخارجية[٣]. وعليه، هناك

---

(١) إن الرئيس أحمدي نجاد، استطاع أن يثبت القدرة على التعبئة وإعادة الحيوية إلى القاعدة الشعبية للتيار المحافظ وذلك اعتماداً على عدة عوامل، أهمها هو الخطاب الشعبوي الذي يثير الحماس ويلهب المشاعر.

للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟ ص ٢٠٤.

(٢) حسن فحص، الدُّبلوماسية الإيرانية والتحديات القادمة من الغرب، مقالة منشورة على موقع الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩:

www.metransparent.com/spip-php?page=article&id-article .

(٣) علي البلوي، علي أكبر صالحي... تقية دبلوماسية لحشد دولي لدعم إيران، مقالة منشورة على موقع الاقتصادية الإلكتروني، بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٠:

www.aleqt.com/2010/12/24/article-482422.html.

هيئات تدار من خارج وزارة الخارجية تقوم بالعملية الدُّبلوماسية، الأمر الذي يعكس في مضمونه واقع الصراع القائم بين أجنحة النظام الإيراني.

وحين جاءت إقالة متكي، التي فرضتها عوامل ومقتضيات داخلية وتراكمات شخصية ومهنية(١). وفي ظل هذا التضارب في السلوك السياسي الإيراني، يخرج وزير خارجيتها الحالي علي أكبر صالحي ليؤكد أن من أهم أولويات عمله هو تطوير العلاقات مع تركيا والسعودية لتصل إلى مرتبة متميزة، لكن قد يظهر علينا غداً رئيس لجنة الخارجية والأمن في البرلمان الإيراني ليؤكد حقوق إيران في البحرين والجزر الإماراتية ويهدد أمن دول الخليج(٢).

إن الهيبة لا تتحقق عن طريق التصريحات المتضاربة، ولا عن طريق الحصول على السلاح النووي، بل في تحقيق التنمية ودمقرطة النظام، ومواكبة العصر ومتطلبات الحداثة السياسية، عند ذلك ستحقق إيران بالفعل المكانة الدَّولية المرموقة، لا عن طريق تصريحات نجاد عن قيادة العالم وتصدير النموذج الإيراني للخارج(٣).

أمام تلك المؤشرات، نكتشف أن هناك مواطن خلل عديدة في الدُّبلوماسية الإيرانية، أدت بها إلى أن تكون دبلوماسية مرتبكة ومتناقضة وذات طابع عدائي، ونعزو ذلك على الأغلب، إلى أن دور الدُّبلوماسية كأسلوب حيوي لإدارة العلاقات

---

(١) في ضوء السلوكيات السابقة، بتاريخ ١٣/ ١٢/ ٢٠١٠، وفي خطوة مفاجئة، تمت إقالة رئيس الدُّبلوماسية الإيرانية منوتشهر متكي، وهو على رأس عمله في ضيافة دولة أخرى، مما مثل له إهانة بالغة، فالغريب ليس بالإقالة وإنما في التوقيت والطريقة التي تمت بها، مما حدا به للإفصاح عن بعض من أسباب تلك الإقالة، كخلافه مع الرئيس نجاد.

(٢) علي البلوي، علي أكبر صالحي... تقية دبلوماسية لحشد دولي لدعم إيران، مقالة منشورة على موقع الاقتصادية الإلكتروني، مصدر سبق ذكره.

(٣) عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة.

ما بين الفواعل العالمية، أخذ يتراجع تدريجياً في النموذج الإيراني، فما التصريحات غير العقلانية للرئيس الإيراني وسلوكه السياسي الخارجي المتخبط، إلا دليل على ذلك، وقد أكسبت تلك الدُّبلوماسية حالة من الشك والريبة في الأوساط العالمية.

ونرى من المفيد هنا، أن نشير إلى تصريح رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران، **السيد آية الله هاشمي رفسنجاني**، حيث جاء فيه: «إن البلاد تجتاز مرحلة خطرة، فمن الضروري عودة السلطة للشعب، حيث أصبحت سياسة البلاد ارتجالية وبلا تخطيط»، ودعا إلى تصحيح مسار السياسة الخارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مذكراً بأن بلاده ليست في حالة حرب مع إسرائيل[1].

وعلى النقيض من التجربة الأمريكية في الدُّبلوماسية المعاصرة، نستنتج أن دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية، هي دبلوماسية غير نشطة نسبياً، جامدة، راكدة، مصدرة للأزمات، مفتقرة إلى عاملي الشفافية والمصداقية في التعامل، وهي إجمالاً، لا تعكس الصورة الحقيقية والموضوعية لمختلف القضايا المطروحة والبت فيها على طاولة المفاوضات الإقليمية والدَّولية، فهي دبلوماسية ترفض المعادلة الدَّولية وتشتبك معها، وكذلك هي تتنافر مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي تأتي غالباً، استجابةً لطموحاتها في توسيع نفوذها الإقليمي، وهي أيضاً لا تجيد استغلال الفرص من أجل إدارة ملفاتها المتشابكة والمعقدة، بحكم أن آيديولوجيتها تشكل أبرز المؤثرات في مراحل صنع سياساتها الخارجية، التي تتسم ببعدها عن عنصري الاعتدال والواقعية السياسية، وعليه، نستطيع أن نقول: إنها دخلت القرن الحادي والعشرين بسجل حافل نسبياً من الانتكاسات الدُّبلوماسية.

---

(١) لتفاصيل أكثر يراجع: جريدة الحياة الإلكترونية، تاريخ ٢٨ إبريل / ٢٠١٣. على الموقع:
www.alhayat.com/details/516729 .

وفي ظل تلك التفسيرات، يبدو على الدُّبلوماسية الإيرانية، أنها لم تأخذ بعين الاعتبار، أن عالم اليوم أصبح حقاً قرية كونية صغيرة، من خلال تداخل الحدود وتقارب المسافات وبفعل آثار العولمة، ولا هي تحاول أن تعيد النظر في سياساتها وتعاطيها مع المجتمع الدَّولي وعلى وجه الخصوص مع محيطها الإقليمي، من خلال التكيُّف المستمر والتعايش مع الأحداث والتغييرات الجارية والتحولات الجديدة في بيئة العالم المعاصر، وإعادة مد جسور الثقة والحوار ضمن منظومة قائمة على أساس الشرعية الدَّولية والعدالة واحترام حقوق الإنسان والتنمية.

وفي المحصلة النهائية، وبعبارات أكثر تحديداً، سنحاول تقديم جدولٍ مقتضبٍ، نظهر فيه أبرز معالم الاختلاف القائم بين الدبلوماسيتين الأمريكية والإيرانية، وعلى النحو الآتي:

ت	دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية United States of America's Diplomacy	ت	دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية Islamic Republic of Iran's Diplomacy
١.	حديثة العهد في الدُّبلوماسية.	١.	هي دولة حضارية، قديمة العهد في الدُّبلوماسية
٢.	دبلوماسية قائمة على أساس المؤسسات، والأنظمة الرقابية.	٢.	دبلوماسية قائمة على أساس التوجهات الفردية لمراكز القوى الحاكمة.
٣.	نظام الحكم قائم على المذهب الليبرالي ونظام اقتصاد السوق.	٣.	نظام الحكم الثيوقراطي هو الذي يسيطر على جميع مفاصل القرار.

٤.	مقومات قوة الدَّولة توظف في الاتجاه الإيجابي للسياسة الخارجية.	٤.	مقومات قوة الدَّولة توظف في الاتجاه السلبي، نسبياً للسياسة الخارجية.
٥.	السياسة الداخلية تنعكس إيجاباً على السياسة الخارجية.	٥.	السياسة الداخلية تنعكس سلباً على السياسة الخارجية.
٦.	دبلوماسية تؤمن بنظام المؤتمرات والمجموعات الدَّولية والأحلاف.	٦.	دبلوماسية لا تؤمن بالمجموعات الدَّولية والأحلاف.
٧.	دبلوماسية داعمة لظاهرة العولمة.	٧.	دبلوماسية تعارض العولمة.
٨.	دبلوماسية غالباً ما تحمل زمام المبادرات.	٨.	دبلوماسية مصدرة للازمات.
٩.	دبلوماسية تستند إلى المهنية والكفاءة.	٩.	دبلوماسية تتحكم فيها الولاءات الشخصية والتصريحات المتناقضة.
١٠.	دبلوماسية تتسم بالشفافية والمصداقية.	١٠.	دبلوماسية تتسم بالغموض والتناقضات.
١١.	دبلوماسية تتصف بالفاعلية والنشاط الدؤوب.	١١.	دبلوماسية تتصف بعدم الفاعلية والجمود.

جدول رقم (٣)، من إعداد الباحث.

الاستنتاجات

حاولنا من خلال هذه الدراسة التي تُعنَى بتناول موضوع الدُّبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة، أن نلقي بعض الضوء على تلك الآلية التي تسعى إلى تقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة لمختلف الوحدات الدَّولية، في مجال سعيها؛ لأجل تحقيق أهدافها المرسومة في ضوء دينامية التفاعل الدَّولي المتسمة بالارتباط العولمي والصراعات العولمية المتصفة تارةً بالتفاعل والالتقاء، وتارة أخرى بالاختلاف والتنافر، وكذلك المتَّسمة بتضاؤل تأثير الدَّولة القومية، وصعود أطراف وفواعل غير رسمية، وسيادة المعرفة والتقدم التكنولوجي السريع في مجال الاتِّصالات والمعلومات والإعلام والمواصلات والتواصل الاجتماعي، لكي تحدث في المحصلة، تغييراً نوعياً بظهور الدُّبلوماسية المعاصرة.

وتبيَّن لنا من خلال التحليل والرؤية الشاملة والكلية مدى تأثير مفاهيم العولمة ومؤثراتها في مجال الدُّبلوماسية، وذلك من حيث تغيير المفاهيم التقليدية لها، بغية التأقلم مع حركية الأحداث والظواهر السياسية العالمية المستجدة، فالدُّبلوماسية تجتاز بدايات القرن الواحد والعشرين بتطورات جوهرية، فمع التطور السريع والمتلاحق في عالم الاتِّصالات والمواصلات، تعاظمت أهمية الممارسة الدُّبلوماسية، وأصبحت تحتل اليوم أولوية بالغة، حائزةً بذلك الموقع الأبرز والأساسي في مسار تطور العلاقات الدَّولية.

وفي ضوء تلك المعطيات، وجدنا أن مادة الدُّبلوماسية المعاصرة تحتل الصدارة

والاهتمام البالغين، من لدن الباحثين والمختصين في مجال العلاقات الدَّولية، وكذلك من قبل القادة والحكام في دول العالم كافة، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، إذ إن أي تهاون في مجال الممارسة الدُّبلوماسية لا يقود إلى عدم الاستقرار فحسب، وإنما قد يؤدي إلى حالة من التخلخل في أهداف السياسة الخارجية للدولة، والذي يؤدي بدوره في النهاية إلى إحداث ضرر في مصالح الدَّولة العُليا وعلى مستوى العالم.

واعتماداً على ما سبق، وضمن إطار السياق العام لتطور البحث، توصلنا إلى عدد من النقاط المفصلية يمكن عدُّها استنتاجات مستخلصة من هذه الدراسة:

أولاً: نكتشف عبر تحليلنا المفاهيمي لمتغيري الدراسة، أن هناك جدلية مفاهيمية بالنسبة للدُّبلوماسية المعاصرة وكذلك مفهوم العولمة من خلال ما يلي:

١. قصور واضح، فيما يتعلق بالمحاولات العلمية والموضوعية لتفكيك مفهوم الدُّبلوماسية المعاصرة وتحليله، إذ إنَّ عملية فهمه بقيت محصورة في إطاره النظري العمومي، الذي لا يعكس بطبيعة الحال، سعة وتشعب هذا المفهوم؛ لذا أصبحت هناك إشكالية مفاهيمية تتعلق بصعوبة إيجاد تعريف عام وشامل ومعاصر ضمن إطار نظري جديد تراعى فيه حالة التداخل والتشابك ما بين الحقول المعرفية الأخرى.

٢. من خلال استعراضنا لمجموعة من التعاريف المتنوعة للدُّبلوماسية المعاصرة، نجد أنها لم تعد حبيسة التعاريف التقليدية، المحصورة في مجموعة من الاتِّصالات وتنظيم العلاقات وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت إلى عامل مؤثر لتحديد الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء الداخلية أم الخارجية، وإقامة العلاقات بين الدُّول على أسس جديدة من حيث الأولويات والأهداف، التي تحافظ على مصالح كل منها، وتفتح المجال أمام نموها وتطورها، في الوقت الذي تجاوزت فيه العلاقات بين الدُّول الاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية أو العسكرية.

٣. أدى تباين آراء المهتمين والباحثين في تناولهم لظاهرة العولمة من زوايا مختلفة، إلى إحداث حالة من الخلط المفاهيمي التي لا يمكن الفصل فيها، في ظل ذلك نجد أن العولمة أصبحت واقعاً نعيشه ونتعايش معه يومياً بصورة تقلصت فيها حدود الزمان والمكان، وأضحت الظواهر تؤثر وتتأثر بما يحدث حولها من أحداث، وعليه، فإن احتواء العولمة لسائر النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وبنسب مختلفة، أدى إلى أن تكون هناك صعوبة في إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه لأجل بيان مدلول العولمة.

٤. عند تصفحنا لتاريخ العلاقات البشرية، نجد أن ظاهرة العولمة هي نتاج لعمليات تطور بشري قد امتد لعدة قرون، وقد برزت إجمالاً وبشكل لافت في العقد الأخير من القرن العشرين نتيجة للتقدم الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا وسائل الاتِّصال والمواصلات والإعلام والمعلومات، وعليه فالعولمة هي حديثة نسبياً من حيث التسمية، إلا أنها بوصفها ظاهرة هي غير ذلك.

ثانياً: يتضح لنا من خلال الدراسة العميقة لموضوع عولمة الدُّبلوماسية وتجلياتها المعاصرة، ما يلي:

١. هناك أوجه تباين كبيرة ونقاط اختلاف جوهرية ما بين الدُّبلوماسية التقليدية وبين الدُّبلوماسية المعاصرة، فالدُّبلوماسية التقليدية قد أسهمت وبشكل نسبي في عدة حروب ونزاعات، بحيث باتت بؤرةً للتوتر واللا استقرار في تلك العهود؛ لما اتسمت به من طابع السرية في التمثيل والمفاوضات وعقد المعاهدات، وقد كانت دبلوماسية بدائية تحمل ملامح سلبية. ولكن الدُّبلوماسية كأي مؤسسة بشرية هي في حراك تتعرض خلاله لتغيرات الزمن فتتطور عن طريق قوى ومؤثرات جديدة أدت بها أن تتحرر من سلبياتها العديدة ومن ثم التزامها بضوابط القانون الدَّولي.

٢. إن التحولات الظاهرة في الممارسة الدُّبلوماسية تكشف لنا بوضوح أن هناك تدخل فواعل جديدة مثل: المنظمات الدَّولية والشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك بعض الشخصيات الدَّولية في مجال معين، وغيرها، ومن هنا بدأ الحديث عن مرحلة جديدة للعالم سُمِّيت بعالم ما بعد وستفاليا، فالدَّولة لم تعد هي الممثلة الوحيدة على الصعيد الدَّولي، بل أصبحت تمارس نشاطاتها مع مساهمة مجموعة من الممثلين من غير الدُّول.

٣. يمكننا عدُّ الدُّبلوماسية الوسيلة المثلى لتنفيذ مبادئ الدَّولة وأهدافها وسياساتها الخارجية، فهذه الوسيلة أصبحت لها تجليات ومظاهر في عالمنا المعاصر، بحيث باتت أكثر اتساعاً وأشمل نطاقاً، وذلك بفعل بعض المؤثرات التي دفعت الدُّبلوماسية بهذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال:

أ ـ ازدياد دور الرأي العام المحلي والعالمي في رسم السياسات الخارجية للدول وتحديد مساراتها من قبل صناع القرار السياسي الخارجي، على نحو أصبح معه هذا الرأي معياراً أساسياً في التوجهات العالمية.

ب ـ تطور وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، بحيث باتت تغطي العالم أجمع، وتؤدي إلى تفاعل المجتمع الدَّولي مع الأحداث والتطورات.

ج ـ تطور وسائل الاتِّصال والمواصلات، بما أدى إلى تقليص أهمية الحدود ما بين الدُّول وجعلت من العالم أقرب ما يكون إلى كتلة واحدة وإن كانت متنافرة.

د ـ بروز ما يسمَّى بالمصادر المفتوحة للمعلومات، التي انبثقت من شبكة الإنترنت للتواصل الاجتماعي Social communication، كالفيسبوك Facebook والتويتر Twitter والمدونات Blog واليوتيوب Youtube والبريد الإلكتروني E.mail،

والصحف الإلكترونية، إذْ أسهمت هذه الوسائل في الحد من احتكار الأنظمة السياسية لانسياب المعلومات عموماً وساعدت على تعميق التفاعل وحرية التعبير بين البشر.

٤. تطورت الدُّبلوماسية المعاصرة في السنوات الأخيرة في ظل العولمة، عن طريق التنوع الكبير في الوسائل والأساليب التي أصبحت تسعى إلى مسايرة التطوُّر بغية تحقيق أهدافها بأساليب تتناسب معها، فعملية ترسيخ العلاقات الدُّبلوماسية شهدت تغييراً عميقاً على مستوى الأهداف والتحدِّيات، وهي ناتجة في مضمونها عن بروز تداعيات للعولمة، وذلك من خلال انفتاح المجتمعات على بعضها البعض، وتطور العلاقات العابرة للحدود واتساع الاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي، عملت في النهاية على تحقيق أهداف مشتركة عالمياً، تهم الإنسانية جمعاء من خلال التعامل معها ومحاولة فهم التبعات المترتبة عليها، مثل قضايا الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والديمقراطية، والتلوث، والإرهاب، وحقوق الإنسان، وغيرها.

٥. وجدنا في خضم زيادة الاهتمام العالمي بالقضايا الاقتصادية والثقافية والتقنية، زيادة تشابك وتداخل العلاقات ما بين الفواعل، الأمر الذي زاد من عبء الممارسة الدُّبلوماسية، الذي أصبح بحاجة إلى دعم أطراف أخرى بهدف تنشيط وتفعيل آليات العمل الدبلوماسي وتفعيلها؛ واستناداً إلى ذلك، تنوعت الدُّبلوماسية وتعددت أشكالها وأغراضها وأنماطها، وازدادت مجالاً واتساعاً واختلافاً في الغايات والموضوعات والمناهج والصيغ والأدوات والأساليب، وعليه، فإن أهم ما ميّز الدُّبلوماسية المعاصرة، هو تعدد أنواعها.

ثالثاً: وبهدف زيادة رصيدنا المعرفي من خلال تحديدنا لإطار النماذج التطبيقية، توصلنا إلى الحقائق الآتية:

١. إن الدراسة التطبيقية، للدُّبلوماسية المعاصرة لبعض الدُّول، وفي ظل

التحولات العالمية الراهنة، ما هي إلا دراسة في السياسات الخارجية لتلك الدُّول، وعليه، هناك علاقة عميقة ووثيقة بين أهداف السياسة الخارجية للدولة وبين قدرات تلك الدَّولة المتوفرة، فالسياسة الخارجية تمثل النهج الذي يرسم الأبعاد والمرتكزات الخارجية للدولة، والذي يمكن أن يطبَّق عملياً من خلال سلوكها الخارجي، من أجل تحقيق أغراضها في النسق العالمي.

٢. إن مقومات نجاح السياسة الخارجية أو فشلها، لأية دولة يجب أن تعتمد على مدىٰ تقدم جهاز تلك الدَّولة الدبلوماسي وتطوره وكفاءته أو تخلفه، بمعنى، مدى اعتماد تلك السياسات والتوجهات على طرق ووسائل وأدوات وأساليب حديثة ومعاصرة وعلمية ومنهجية ومواكبة للتطور الحاصل على كافة الأصعدة، ومن هنا جاءت أهمية دراسة مرتكزات ومحددات النشاط الدبلوماسي لبعض الدُّول؛ لأجل توضيح مدى تأثيرها في دينامية ذلك النشاط الدبلوماسي.

وعلى هذا الأساس، تطرقنا إلى نموذجين حيَّين في الدُّبلوماسية العالمية المعاصرة، تمثل أولهما في دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها الإيجابية في الدُّبلوماسية العالمية، وتمثل ثانيهما، في دبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية وتداعياتها السلبية في النظام السياسي العالمي.

٣. دلت التجارب العملية أن هناك تحديات جسيمة غير منجزة تواجه الدُّبلوماسية المعاصرة خاصة ما يتعلق بالمشكلات عالمية الطابع كالعنف، والنزاعات، والإرهاب، والأمراض، والفقر، والبيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها، مما يتطلب الارتقاء بدور الدُّبلوماسية وتكثيف جهودها للإسهام في الاستجابة لتلك التحديات.

ثَبَتُ المصادر و المراجع

المصادر

القرآن الكريم.

أولاً: المعاجم والقواميس والموسوعات

١. إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٣. جيفري روبرتز وإليستار إدواردز، الـمعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩م.

٤. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.

٥. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٠م.

٦. غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدَّولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م.

٧. محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مكتبة الآداب، ط٥، القاهرة، ٢٠١٢م.

٨. منير البعلبكي، المورد (إنجليزي ـ عربي)، دار العلم للملايين، ط٧، بيروت، ١٩٧٤م.

٩. موريس نخلة وآخرون، القاموس القانوني الثلاثي (عربي ـ فرنسي ـ إنجليزي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٠. هادي العلوي، قاموس الدَّولة والاقتصاد، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧م.

ثانياً: الكتب العربية

١١. إبراهيم أحمد خليفة، القانون الدَّولي الدبلوماسي والقنصلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.
١٢. أحمد حلمي إبراهيم، الدُّبلوماسية: البروتوكول، الإتيكيت، المجاملة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
١٣. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٤. أحمد محمود جمعة، الدُّبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٥. إدارة شؤون الإعلام، كل ما أردت أن تعرفه عن الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨م.
١٦. أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، الدُّبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية (٢٠٠١-٢٠٠٧م)، دار جليس الزمان، عمان، ٢٠١١م.
١٧. إسماعيل خضر الشطي وآخرون، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م.
١٨. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدَّولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.
١٩. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدَّولية، منشورات ذات السلاسل، ط٤، الكويت، ١٩٨٤م.
٢٠. إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠١١م.
٢١. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي (١٩٠٦-١٩٧٩م)، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٥٠، الكويت، أكتوبر، ١٩٩٩م.

٢٢. ثامر كامل الخزرجي، وياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م.

٢٣. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدَّولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥م.

٢٤. ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٨م.

٢٥. ثامر كامل محمد، الدُّبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٠م.

٢٦. ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدَّولية في عصر العولمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.

٢٧. جمال بركات، الدُّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م.

٢٨. جمال سند السويدي وآخرون، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧م.

٢٩. حسان أديب البستاني، الدُّبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، بدون سنة النشر.

٣٠. حسن حنفي، و د. صادق جلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر، ط٢، دمشق، ٢٠٠٢م.

٣١. حسن صعب، الدبلوماسي العربي: ممثل دولة أم حامل رسالة؟ دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣م.

٣٢. حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م.

٣٣. حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٤. حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها، وتطبيقاتها وتحدياتها)، الجزء الثاني، الهيئة المصرية لكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.
٣٥. حسين علي ظاهر، تطور العلاقات الدَّولية: من وستفاليا حتى فرساي، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩م.
٣٦. حيدر بدوي صادق، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتِّصالي الحديث (البعد العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٦م.
٣٧. خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢م.
٣٨. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والـمتغيرات الدَّولية، دار الـمنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩م.
٣٩. راسم محمد الجمال، تطور نظم الاتِّصال في المجتمعات المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١م.
٤٠. رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا العالم: في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٤١. رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والـخصوم، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
٤٢. رضا عبد الواجد أمين، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٤٣. ريمون حداد، العلاقات الدَّولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠م.
٤٤. زايد عبيد مصباح، الدُّبلوماسية، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٩م.
٤٥. سعد حقي توفيق، النظام الدَّولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.
٤٦. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدَّولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م.
٤٧. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدَّولية، دار وائل للنشر، ط٣، عمان، ٢٠٠٦م.
٤٨. سلامة كيلة، العولمة الراهنة، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦م.

٤٩. سموحي فوق العادة، الدُّبلوماسية والبروتوكول، بدون دار النشر، ط٢، دمشق، ١٩٦٠م.
٥٠. سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدَّولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
٥١. سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في القانون العراقي، الدار الوطنية للتوزيع والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
٥٢. سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م.
٥٣. سهيل حسين الفتلاوي، الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م.
٥٤. سهيل حسين الفتلاوي، تطور الدُّبلوماسية عند العرب، دار القادسية للطباعة، بغداد، بدون سنة النشر.
٥٥. سيار الجميل، العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.
٥٦. السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٥٧. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدَّولية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.
٥٨. السيد عليوة، مهارات التفاوض: سلوكيات الاتِّصال والمساومة الدُّبلوماسية والتجارية في المنظمات الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٧م.
٥٩. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، ٢٠٠٤م.
٦٠. صلاح هريدي، العلاقات الدَّولية: مفهومها وتطورها، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
٦١. ضرغام عبد الله الدباغ، قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٥م.

٦٢. طارق سيد أحمد الخليفي، الإعلام المحلي في عصر المعلومات، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠م.
٦٣. عاصم جابر، الوظيفة القنصلية والدُّبلوماسية في القانون والممارسة، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠١م.
٦٤. عاطف فهد المغاريز، الحصانة الدُّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م.
٦٥. عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدَّولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٣٣، الكويت، يناير ١٩٨٩م.
٦٦. عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠١م.
٦٧. عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات والامتيازات الدُّبلوماسية والقنصلية في القانون الدَّولي، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، ٢٠٠٧م.
٦٨. عبد الفتاح شبانة، الدُّبلوماسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
٦٩. عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، بدون مكان النشر، ٢٠٠٦م.
٧٠. عدنان البكري، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.
٧١. عدنان عبد الله رشيد، الدُّبلوماسية الوقائية في القانون الدَّولي المعاصر، مكتب التفسير للنشر والإعلان، أربيل، ٢٠٠٨م.
٧٢. عدنان محمد هياجنة، دبلوماسية الدُّول العظمى في ظل النظام الدَّولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٩م.
٧٣. عصام العطية، القانون الدَّولي العام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ط٦، بدون سنة النشر.

٧٤. عطا محمد صالح زهرة، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م.
٧٥. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدُّبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م.
٧٦. علاء أبو عامر، العلاقات الدَّولية: الظاهرة والعلم... الدُّبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م.
٧٧. علاء أبو عامر، الوظيفة الدُّبلوماسية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م.
٧٨. علي حسين الشامي، الدُّبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، رشاد برس، ط٣، بيروت، ٢٠٠٧م.
٧٩. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥م.
٨٠. عماد يونس، العولمة: تاريخ ـ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ـ لبنان، ٢٠٠٥م.
٨١. غازي حسن صباريني، الدُّبلوماسية المعاصرة، الدار العلمية الدَّولية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.
٨٢. فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في النظرية والتطبيق، مطبعة شفيق، ط٣، بغداد، ١٩٧٣م.
٨٣. فاضل زكي محمد، الدُّبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢م.
٨٤. فضيل أبو النصر، جولة في القضايا الدَّولية المعاصرة، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥م.
٨٥. فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.
٨٦. فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩م.

٨٧. فؤاد شباط، الدُّبلوماسية، المطبعة التعاونية، ط٦، دمشق، ١٩٩١م.
٨٨. فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦م.
٨٩. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدَّولية، الجزء الاول، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ١٩٧٩م.
٩٠. كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دارة المسيرة، عمان، ٢٠١١م.
٩١. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١م.
٩٢. مجد الهاشمي، العولمة الدُّبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م.
٩٣. محمد أحمد باشميل، صلح الحديبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٤، عمان،١٩٨٣م.
٩٤. محمد أحمد بن فهد، الكوننة أو السوق العالمية «العولمة»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥م.
٩٥. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدَّولي، الدار الجامعية، ط٣، بيروت، ١٩٨٣م.
٩٦. محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟ مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٩٧. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدَّولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٩٨. محمد علي القوزي، العلاقات الدَّولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م.
٩٩. محمد مختار الزقزوقي، دراسات دبلوماسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون سنة النشر.
١٠٠. محمد مقدادي، العولمة: رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٠١. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدَّولية: من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢م.
١٠٢. محمد نصر مهنا، العلاقات الدَّولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
١٠٣. محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدُّبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٠٤. محمد نعمان جلال، دبلوماسية الحوار الدَّولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٠٥. محمود خلف، الدُّبلوماسية: النظرية والممارسة، دار زهران للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٧م.
١٠٦. محمود سمير المنير، العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة ـ مصر، ٢٠٠٠م.
١٠٧. ممدوح درويش مصطفى، وإبراهيم السايح، مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
١٠٨. منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
١٠٩. منذر الفضل، تاريخ القانون، دار ناراس للطباعة والنشر، ط٢، أربيل، ٢٠٠٥م.
١١٠. مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الإنساني، مؤسسة O.P.L.C. للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٤م.
١١١. مهدي شحادة، وجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٩م.
١١٢. مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، بيروت، ٢٠٠٧م.
١١٣. مي العبدالله سنو، الاتِّصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠١م.

١١٤. ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م.
١١٥. نواف التميمي، الدُّبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠١٢م.
١١٦. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربيةـالإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.
١١٧. هاني الرضا، العلاقات الدُّبلوماسية والقنصلية (تاريخها ـ قوانينها وأصولها)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦م.
١١٨. هشام الشاوي، الوجيز في فن المفاوضة، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٩م.
١١٩. هيفي أمجد حسن، أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة (دراسة تحليلية)، مطبعة وزارة الزراعة، أربيل، ٢٠٠٥م.
١٢٠. وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدَّولة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٢١. يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م.
١٢٢. يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟ أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٩م.
١٢٣. يوسف عزيزي، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، درا الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠١م.

ثالثاً: الكتب المترجمة

١٢٤. أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يونس كامل ديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧م.
١٢٥. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدَّولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠١٠م.
١٢٦. إدمون جوف، علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.
١٢٧. آر. إيه. بوكانان، الآلة قوة وسلطة، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٥٩، الكويت، يوليو،٢٠٠٠م.
١٢٨. أولريش بك، ماهي العولمة؟ ترجمة: د. أبو العيد دودو، منشورات الجمل، بدون مكان النشر، بدون سنة النشر.
١٢٩. إيريك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩م.
١٣٠. بول كيركبرايد، العولمة: الضغوط الخارجية، تعريب: د. رياض الأبرشي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣م.
١٣١. بول هيرست، و جراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبدالجبار، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٩م.
١٣٢. بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، ترجمة: عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٣١، الكويت، مارس، ١٩٩٨م.
١٣٣. تشارلز كيجلي، ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٣٤. جوزيف س. ناي الابن، المنازعات الدَّولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة: د.أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٣٥. جوزيف س. ناي و جون د. دوناهي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢م.
١٣٦. جوزيف س. ناي(الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٣م.
١٣٧. جون بيليس، و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م.

١٣٨. حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢م.
١٣٩. رتشارد ميللر، داج همرشولد و دبلوماسية الأزمات، ترجمة: عمر الإسكندراني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢م.
١٤٠. رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٤١. ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧م.
١٤٢. د. ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٨م.
١٤٣. زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٤٤. السير هارولد نيكولسون، الدُّبلوماسية، ترجمة: محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
١٤٥. شارل ثاير، الدبلوماسي، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠م.
١٤٦. فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢م.
١٤٧. كلاوس ليجفي، العولمة ومناهضوها، ترجمة: ضياء الدين زاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٤٨. لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة: د. سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠م.
١٤٩. مايكل شومان، نحو قرية عالمية: مبادرات تنمية مجتمع عالمي، ترجمة: محمد نجار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م.

١٥٠. مجموعة مؤلفين إسرائيليين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدية، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦م.
١٥١. مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، جروس برس، بدون مكان النشر، بدون سنة النشر.
١٥٢. نيكولاس ستيرن، العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٥٣. هارولد نيكولسون، الدُّبلوماسية عبر العصور، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون سنة النشر.
١٥٤. هنري كيسنجر، محاضرات ومقالات مختارة ١٩٨٢-١٩٨٤م، ترجمة: خالد أسعد عيسى وأحمد غسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة النشر.
١٥٥. هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة: د. علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٤م.

رابعاً: الكتب الأجنبية

١٥٦. B.S. Murty, The International Law of Diplomacy: The Diplomatic Instrument and World Public Order, New Haven Press, New Haven, 1989.
١٥٧. Catherine Soanes, Compact Oxford English Dictionary, 2nd Edition, Oxford University Press, Oxford, 2003.
١٥٨. Geoffrey Allen Pigman, Contemporary Diplomacy, Polity Press, Cambridge, 2010.
١٥٩. Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster ltd., London, 1995.
١٦٠. Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, Simon & Schuster Ltd., London, 2002.

١٦١. Jack Lule, Globalization & Media, Rowman & Littlefield Publishers, Maryland, 2012.

١٦٢. John Baylis & Stive Smith, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Fifth Edition, Oxford University Press, Oxford, 2011.

١٦٣. Joseph S. Nye, Jr, The Future of Power, Public Affairs, New York, 2011.

١٦٤. Jovan Kurbalija, Modern Diplomacy, Academic Training Institute, Diplo Publishing, Geneva, 1998.

١٦٥. Jurgen Osterhammel & Niels Peterson, Globalization: A Short History, Trans. Dana Geyer, Princeton University Press, New Jersey, 2005.

١٦٦. Kennon H. Nakamura & Susan B. Epstein, Diplomacy for the 21st Century: Transformational Diplomacy, Congressional Research Service, Washington D.C., 2007.

١٦٧. Kishan S. Rana, 21st Century Diplomacy, The Continum International Publishing Group, London, 2011.

١٦٨. Manfred B. Steger, Globalization: A Very Short Introduction, Oxford University Press, Oxford, 2003.

١٦٩. Martin Griffiths & Terry O'callaghan, International Relation: The Key Concepts, Routledge, New York, 2003.

١٧٠. Robert Kagan, The Return of History and the End of Dreams, Alferd A. Knopf, New York, 2008.

١٧١. Robert Kagan, The World America Made, Alfred A. Knopf, New York, 2012.

خامساً: المجلات والدوريات العربية والأجنبية

١٧٢. أحمد نوري النعيمي، تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٧، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨م.

١٧٣. أورس كورزي، الدُّبلوماسية في تغيرات الزمن، مجلة كريبتوماجزين Cryptomagazine، العدد الأول، بيرن ـ سويسرا، ٢٠١١م.

١٧٤. تركي العواد، الدُّبلوماسية العامة: تزداد جاذبيتها كلما ازداد العالم انفتاحاً، مجلة الدبلوماسي، العدد ٥٨، الرياض، نوفمبر ـ ديسمبر، ٢٠١١م.

١٧٥. تشارلز كوبشان، الشراكة وليس الصدراة، مجلة آفاق المستقبل، العدد٤، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، مارسـ أبريل، ٢٠١٠م.

١٧٦. جوزيف ناي، مستقبل أمريكا مشرق والقوة الناعمة تتحقق من الجاذبية، مجلة آفاق المستقبل، العدد٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، نوفمبرـ ديسمبر، ٢٠١٠م.

١٧٧. الحسان بوقنطار، معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وآلياتها وأهم مشاكلها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠١٢م.

١٧٨. حسني عبد الحافظ، الوزيرات السياديات: القوة الناعمة بدرجة دبلوماسية رفيعة، مجلة الدبلوماسي، العدد٥٩، الرياض، ينايرـ فبراير٢٠١٢م.

١٧٩. روبرت كيوهان، مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدَّولي، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول ـ أكتوبر٢٠١٢م.

١٨٠. شير زاد أحمد النجار، المتغيرات في المعادلات السياسية في الشرق الأوسط، القوة الناعمة (Soft Power)، الأمريكية، مجلة الصوت الآخر، العدد ٢٣٦، أربيل، ١/ ٤/ ٢٠٠٩م.

١٨١. عبد الحميد الأنصاري، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته؟ مجلة آفاق المستقبل، العدد ٤، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، مارس ـ أبريل، ٢٠١٠م.

١٨٢. عبد الرحمن محمد الشامي، آفاق الاتِّصال والتواصل في بيئة الإعلام الجديد، مجلة الاتِّصال والتنمية، العدد الثاني، بيروت، نيسان، ٢٠١١م.

١٨٣. عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، إيران: اشتراكية دينية أم بازار جديد؟ مجلة آفاق المستقبل، العدد٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، نوفمبر ـ ديسمبر ٢٠٠٩م.

١٨٤. فارس بريزات، الكونجرس وصنع السياسة الخارجية الأمريكية: وجهة نظر، مجلة الأردن للشؤون الدَّولية، العدد ١، المجلد١، عمان، شتاء، ٢٠٠٨م.

١٨٥. فايز الطراونة، كنت سفيراً في واشنطن، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد١، المجلد١، عمان، كانون الثاني ـ آذار، ٢٠١٠م.

١٨٦. فتحي بولعراس، الدُّبلوماسية التقليدية في مواجهة العصر الرقمي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٢، بيروت، خريف ٢٠١١م.

١٨٧. كمال عبداللطيف، أسئلة العولمة (ملاحظات حول تشكيل مفهوم العولمة في الكتابات العربية)، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، دمشق، شتاء ١٩٩٨ ١٩٩٩م.

١٨٨. كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ـ مايو ٢٠١١م.

١٨٩. مايكل أيزنشتات، ومايكل نايتس، النفوذ الإيراني في العراق: الرد على «المقاربة الحكومية الشاملة» التي تنتهجها طهران، ترجمة: أحمد علي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٨. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران ـ يونيو ٢٠١١م.

١٩٠. مايكل كوكس، «القوة الذكية» بديل لثنائية «الصلبة والناعمة»، مجلة آفاق المستقبل، العدد٤، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، مارس ـ إبريل، ٢٠١٠م.

١٩١. مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العددان ٣٨-٣٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩م.

١٩٢. محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدَّولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف ٢٠١١م.

١٩٣. مرسي مشري، شبكات التواصل الإجتماعي الرقمية: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، بيروت، كانون الثاني ـ يناير، ٢٠١٢م.

١٩٤. مصطفى بخوش، مستقبل الدُّبلوماسية في ظل التحولات الدَّولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد الثالث، الجزائر، ٢٠٠٤م.

١٩٥. هيلاري كلينتون، القيادة من خلال القوة المدنية، إعادة تعريف الدُّبلوماسية والتنمية الأمريكية، مجلة فورين أفايرز Foreign Affairs الأمريكية، كانون الأول ـ ديسمبر٢٠١٠م، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

١٩٦. Martin S. Indyk & Kenneth G. Liebertbal, Scoring Obama's Foreign Policy: A Progressive Pragmatist Tries to Bend History, Foreign Affairs, Vol.91, No.3, May/June 2012.

١٩٧. Susan Rice, 10 Questions for U.S. Ambassador to the U.N., Time, Vol. 180, No. 1, July 2, 2012.

سادساً: الرسائل الجامعية والأبحاث والمحاضرات

١٩٨. خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، حركة التوافق الوطني الإسلامي، قسم الأبحاث الدَّولية، الكويت، ٢٠٠٧م.

١٩٩. شير زاد سليمان عبد الله، دبلوماسية إدارة الأزمات في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١م.

٢٠٠. عمر علي محمد، العولمة وتأثيرها على الهوية الثقافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة إلى الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، لندن، ٢٠٠٧م.

٢٠١. منير حسن محمد، صراعات القوى الدَّولية وأثرها على أزمات الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١م.

٢٠٢. د. مهدي جابر مهدي، محاضرات حول العولمة، غير منشورة، القيت على طلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل، تاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠١١م.

سابعاً: المصادر الإلكترونية

٢٠٣. موقع منظمة التجارة العالمية الإلكتروني: www.wto.org

٢٠٤. موقع شبكة المقاتل الإلكترونية:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Tafawod/sec03.doc_cut.htm

٢٠٥. موقع موسوعة ويكيبيديا الإلكتروني: www.ar.wikipedia.org/wiki.

٢٠٦. موقع شبكة المعاني الإلكتروني:

www.almaany.com/home:php?language.

٢٠٧. موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الإلكتروني:

www.fao.org/easypol.

٢٠٨. موقع مؤسسة أوكسفام الخيرية:

www.oxfam.org.uk/publications.

٢٠٩. موسوعة المعرفة الإلكترونية: / www.marefa.org/index.php.

٢١٠. موقع الثقافة أونلاين:

www.thaqafaonline.com/2012/06/blog-post_4725.html .

٢١١. موقع الكتب الإلكترونية العربية: www.kotobarabia.com

٢١٢. السيد أمين شلبي، مقالة بعنوان الدُّبلوماسية بين القديم والحديث، جريدة الأهرام الرقمي، تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٠، متاح على الموقع:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial .

٢١٣. رافع أبو رحمة، العلاقات الدَّولية المعاصرة، المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٨، بحث متاح على الموقع الإلكتروني: .www.arabsino.com

٢١٤. موقع منظمة الأمم المتحدة الإلكتروني: .ww.un.org/en/members/growth.shtm

٢١٥. رنا أبوعمرة، ويكيليكس: نموذج لواقع إعلامي جديد، السياسة الدَّولية، العدد ١٨٣، القاهرة، ٢٠١١، متاح على الموقع:

www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp.

٢١٦. موقع مجلة كريبتوماجازين Cryptomagazine الإلكتروني:

www.crypto.ch/fileadmin/01.

٢١٧. موقع مركز أنباء الأمم المتحدة الإلكتروني:

www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID.

٢١٨. موقع جريدة الشرق الأوسط الإلكتروني، العدد ١٢٠٧٠، لندن، الخميس ١٥ ديسمبر، ٢٠١١م: www.aawsat.com/details.asp?section

٢١٩. تفاصيل حول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، على موقع شبكة المقاتل الإلكتروني:

www.moqatel.com.openshare/economic/o.doc.cutt.ntm.

٢٢٠. موقع فاكت بوك للمخابرات المركزية الأمريكية:

www.cia-world-factbook.realclearworld.com.

٢٢١. موقع وزارة الخارجية الأمريكية www.state.gov

٢٢٢. مكتب برامج الإعلام الخارجي الأمريكي www.america.gov
٢٢٣. بشير عبد الفتاح، هيلاري كلينتون: إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية، تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٩م www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial
٢٢٤. العربية نت، أوباما يعلن تعيين منافسته السابقة كلينتون وزيرة للخارجية، تاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٨ www.alarabiya.net/articles/2008/12/01/611145.htm
٢٢٥. هيئة الإذاعة البريطانية، «من هي كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة، تاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٨م
www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7759000/7759695.stm
جريدة الرأي الإلكترونية، هيلاري كلينتون: دبلوماسية نجمة أم رئيسة مقبلة لأمريكا؟، تاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٢م www.alrai.com/articles/54878/htm/
٢٢٦. موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية www.ecssr.ac.ae
٢٢٧. عبد الوهاب بدرخان، أوباما العائد بقوة وخياراته في الملفات الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠ نوفمبر، ٢٠١٢م
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr؟
٢٢٨. السيناتور جون كيري قوة ناعمة في وجه صقور البيت الأبيض، موقع العرب أونلاين، ٤/ ١/ ٢٠١٣م www.alarabonline.org/index.asp؟
٢٢٩. عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، بحث متاح على الموقع
www.alhak.org/vb.showthread:php?=28208
٢٣٠. عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، تاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١١م
www.cssrd.org.lb/index.php?option=com
٢٣١. عبد الهادي حسين، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية،

بحث منشور بتاريخ ٨/ ١١/ ٢٠١٠م، على موقع موسوعة الرشيد الإلكترونية:
.www.alrashead.net/index.php?parte=24&derid=2712

٢٣٢. موقع الوكالة الدَّولية للطاقة الذرية www.iaea.org

٢٣٣. مصطفى عبد العزيز مرسي، أزمة الملف النووي الإيراني بين تشديد العقوبات وخيار الحرب، مقالة منشورة بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?nfpb.

٢٣٤. حسين علي، هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدُّول المجاورة لها؟ كتاب إلكتروني متاح على الموقع الإلكتروني www.kotobarbia.com

٢٣٥. فيديو نص خطاب الرئيس أوباما في الأمم المتحدة على موقع YouTube
www.iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/video/20/2/10/20121001136886.htm

٢٣٦. حسن فحص، الدُّبلوماسية الإيرانية والتحديات القادمة من الغرب، مقالة منشورة على موقع الشرق الأوسط، تاريخ ٢٧ شباط / فبراير ٢٠٠٩م:
www.metransparent.com/spip-php?page=article&idarticle.

٢٣٧. علي البلوي، علي أكبر صالحي... تقنية دبلوماسية لحشد دولي لدعم إيران، مقالة منشورة على موقع الاقتصادية الإلكتروني بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٠م:
www.aleqt.com/2010/12/24/article-482422.htm.

٢٣٨. خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد تقليد متأصل في التاريخ الأمريكي، برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تاريخ ١١/ ٢/ ٢٠١٣م، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/textrans/2013/02/20130211142394
.html.

٢٣٩. مقتطفات من خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد لعام ٢٠١٣م، برامج الإعلام

الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠١٣م، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/textrans/2013/02/20130211142517.html.

٢٤٠. الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن الدَّولي: www.un.org/ar/sc

٢٤١. موقع الجزيرة نت الإخباري: www.aljazeera.net

٢٤٢. موقع تلفزيون روسيا العربي: www.arabic.rt.com

٢٤٣. باتريك كلاوسون، ومايكل أيزنشتات، هل يحيي فوز أوباما الحلول السلمية، مقالة متاحة على الموقع الإلكتروني لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تاريخ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢م

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iran-primer-power-politics-and-4.5.policy.

٢٤٤. موقع جريدة البيان الإماراتية www.albayan.ae/one-world/1999-05

٢٤٥. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، السياسة الدَّولية، العدد ١١١، القاهرة، ١٩٩٣، متاح على الموقع الإلكتروني www.siyassa.org.eg/asiyassa/

٢٤٦. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس عشر

www.un.org/ar/documents/charter/chapter16.shtml.

www.dictionary.reference.com/browse/treaty .

٢٤٧. موقع جريدة الحياة الإلكتروني: www.alhayat.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊